وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قســـــم: علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

مذكرة ماسترتحت عنوان

التصورات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية

دراسة ميدانية: بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة تبسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبتان:
- قنز هادية
- أونيسي خلود

إشراف الاستاذ :
- د.ربيع مطلاوي

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
بن عزوز حاتم	محاضر أ	رئيســـــا
ربيع مطلاوي	محاضر أ	مشرفـا ومقررا
قايدي مختار	محاضر أ	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

سورة المجادلة الآية: 11

الشكر وعرفان

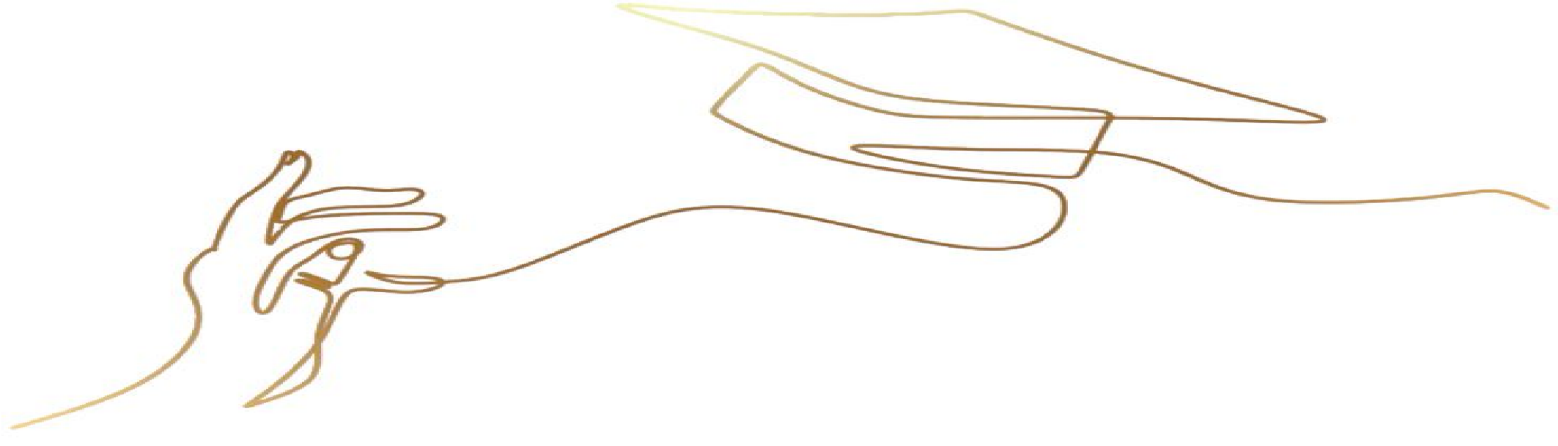
الحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات ونحمده سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تحصى وعلى توفيقه وهدايته

نتوجه بأخلص عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ :"ربيع مطلاوي" مشرف هذا العمل الذي كان له الفضل الأكبر في إنجازه، فبإرشاداته القيمة وتوجيهاته الحكيمة سهل علينا طريق البحث والعلم فلا يسعنا إلا أن نعبر عن عميق امتناننا لجهوده المتفانية التي كانت منارا نهتدي به في كل مرحلة.

كما نرفع جزيل الشكر لكل من ساهم في إتمام هذا العمل، سواءا بالتوجيه أو توفير البيانات والمعلومات

ونخص بالذكر كل أساتذة قسم علم إجتماع تخصص: إنحراف وجريمة

فلكم جميعا منا أصدق الدعوات بالتوفيق والسداد سائلين المولى عز وجل أن يتقبل منا هذا الجهد



الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر و التقدير	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
مقدمة	أ / ب
الفصل الأول : الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	
أولا : الإشكالية.	4
ثانيا: تساؤلات و فرضيات الدراسة.	5
ثالثا: أهداف الدراسة.	10
رابعا: أهمية الدراسة.	10
خامسا: أسباب و دوافع اختيار الموضوع.	11
سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.	11
سابعا: الدراسات السابقة.	12
ثامنا: المقاربة النظرية	13
الفصل الثاني : التصورات الاجتماعية	
تمهيد:	22
1- التطور التاريخي لمفهوم التصورات الاجتماعية	23
2- خصائص التصورات الاجتماعية	23
3- شروط التصورات الاجتماعية	27
4- وظائف التصورات الاجتماعية	29
5- أنواع التصورات الاجتماعية	34
6- تركيبة التصورات الاجتماعية	34
7- نظريات التصورات الاجتماعية	35

8- -سيرورة التصورات الاجتماعية	36
خلاصة:	37
05- نظرية الموقفية للجريمة	38
06- نظرية الوصم الاجتماعي	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث : جرائم المرأة الرقمية	
تمهيد	44
أولا: تطور ونشأة جرائم المرأة الرقمية.	45
ثانيا : أنواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء .	45
ثالثا: طرق تصنيفات جرائم المرأة.	47
رابعا: الدوافع المفسرة لسلوك الإجرامي لدى المرأة:	48
خامسا : أبعاد جرائم المرأة الرقمية	50
سادسا: خصائص مرتكبي الجريمة الرقمية	50
سابعا : النظريات المفسرة للجريمة النسائية الرقمية	55
خلاصة	57
ثانيا: مدخل نظري للضحية	58
01- التطور التاريخي لضحايا الجريمة	58
02- تمييز مصطلح الضحية عن غيره	61
03- خصائص الضحايا	62
04- تصنيفات الضحايا	64
05- العوامل المساهمة في وجود ضحايا	68
06- دور الضحية في حدوث الجريمة	71
07- اثار تضرر الضحية من الجريمة	73
خلاصة الفصل	76

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد:	78
أولا: مجالات الدراسة	79
ثانيا: المنهج المستخدم	81
ثانيا: عينة الدراسة وكيفية إختيارها:	82
ثالثا- أدوات جمع البيانات	82
رابعا- مجتمع وعينة الدراسة:	83
خلاصة:	135
الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
المحور الأول: أسئلة البيانات السوسيوديمغرافية:	77
أولا: المعلومات الشخصية.	77
المحور الثاني: تصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية	82
المحور الثالث: التصورات حول دوافع جرائم المرأة الرقمية	103
النتائج العامة للدراسة	113
نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة:	116
أ- نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات	116
ب-نتائج الدراسة ضوء الدراسات السابقة	117
الخاتمة	119
قائمة المصادر والمراجع	122

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	**وظيفة النظام المركزي والنظام المحيطي.**	38
02	**توزيع أفراد العينة البحث حسب تخصصات الماستر**	73
03	**توزيع أفراد العينة حسب تخصصات الماستر**	74
04	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس**	77
05	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن**	78
06	**توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي**	80
07	**التصورات حول مفهوم جرائم المرأة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرقمية**	82
08	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اعتقاد أن المرأة المجرمة رقميا ضحية أكثر منها مجرمة**	84
09	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.**	85
10	**توزيع أفراد العينة حسب توجها مجتمعيا نحو التخفيف من مسؤولية المرأة عند ارتكابها للجرائم الرقمية.**	86
11	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود اختلافات بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية العادية.**	87
12	**توزيع أفراد مجتمع حسب رؤية المجتمع أن هناك علاقة بين أخلاق المرأة وارتكابها للجريمة الرقمية**	88
13	**أفراد العينة حسب يظهر المجتمع في بعض الحالات مبالغة في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية.**	89
14	**توزيع أفراد العينة حسب أن الجريمة الرقمية سببا في فقدان المرأة لسمعتها في نظر المجتمع.**	**90**
15	**توزيع أفراد العينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.**	**91**
16	**توزيع أفراد العينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.**	**92**
17	**توزيع أفراد عينة حسب أن جرائم الابتزاز الإلكتروني من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة.**	**93**

18	توزيع أفراد العينة حسب أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية	94
19	توزيع أفراد العينة حسب أن تقدم بعض النساء على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت.	95
20	توزيع أفراد العينة حسب أن تنتشر جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت بين النساء في بعض الحالات.	96
21	توزيع أفراد العينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	97
22	توزيع أفراد العينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	98
23	توزيع أفراد العينة حسب أن بعض النساء تقمن بانتحال هوية عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة.	99
24	توزيع أفراد حسب أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل على ما تعرضت له.	100
25	توزيع أفراد العينة حسب أن ترتكب بعض النساء جرائم رقمية مرتبطة بالعلاقات العاطفية.	101
26	توزيع أفراد العينة حسب أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر تعرضا للجريمة الرقمية	102
27	توزيع أفراد العينة حسب أن البطالة دافعًا لارتكاب المرأة لجرائم رقمية في بعض الحالات.	103
28	توزيع أفراد العينة حسب أن دافع الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	104
29	توزيع أفراد العينة حسب أن تساهم الثقافة السلبية في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية.	105
30	توزيع أفراد العينة حسب أن الرغبة في إثبات الذات دافعًا لارتكاب المرأة للجرائم الرقمية في بعض الحالات.	106
31	توزيع حسب مساهمة التأثر بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي في تحفيز شعور إثبات الذات لدى المرأة.	107
32	توزيع أفراد حسب الإعتقاد أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل يشجع	108

	المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية	
33	توزيع أفراد العينة حسب أن الإثارة والتحدي دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية.	109
34	توزيع أفراد العينة حسب أن يسهم ضعف الرقابة الأسرية في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية.	110
35	توزيع أفراد العينة حسب انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها سببًا مباشرًا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية.	111
36	توزيع أفراد حسب أن تسهم قلة وضعف الوازع الديني في ارتكاب الجرائم الرقمية.	112

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	جرائم المرأة الرقمية، مدلول، أنماط، ودوافع	6
02	التنظيم الداخلي للتصور الاجتماعي حسب نظرية النواة	37
03	توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير الجنس	77
04	توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير السن	78
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	80
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص الدراسي	81
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية	82
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اعتقاد أن المرأة المجرمة رقميا ضحية أكثر منها مجرمة	84
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.	85
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.	86
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود اختلافات بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية العادية.	87
12	توزيع أفراد عينة حسب رؤية المجتمع أن هناك علاقة بين أخلاق المرأة وارتكابها للجريمة الرقمية.	88
13	توزيع أفراد عينة حسب يظهر المجتمع في بعض الحالات مبالغة في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية.	89
14	توزيع أفراد عينة حسب أن الجريمة الرقمية سببا في فقدان المرأة لسمعتها في نظر المجتمع.	90
15	توزيع أفراد عينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.	91
16	توزيع أفراد عينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.	92

17	توزيع أفراد عينة حسب أن جرائم الابتزاز الإلكتروني من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة.	93
18	توزيع أفراد عينة حسب أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية	94
19	توزيع أفراد العينة حسب أن تقدم بعض النساء على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت.	95
20	توزيع أفراد العينة حسب أن تنتشر جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت بين النساء في بعض الحالات.	96
21	توزيع أفراد عينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	97
22	توزيع أفراد عينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	98
23	توزيع أفراد عينة حسب أن بعض النساء تقمن بانتحال هوية عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة.	99
24	توزيع أفراد حسب أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل على ما تعرضت له.	100
25	توزيع أفراد مجتمع حسب أن ترتكب بعض النساء جرائم رقمية مرتبطة بالعلاقات العاطفية.	101
26	توزيع أفراد مجتمع حسب أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر تعرضا للجريمة الرقمية	102
27	توزيع أفراد مجتمع حسب أن البطالة دافعًا لارتكاب المرأة لجرائم رقمية في بعض الحالات.	103
28	توزيع أفراد مجتمع حسب أن دافع الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.	104
29	توزيع أفراد العينة حسب أن تساهم الثقافة السلبية في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية.	105
30	توزيع أفراد العينة حسب أن الرغبة في إثبات الذات دافعًا لارتكاب المرأة للجرائم الرقمية في بعض الحالات.	106

31	مساهمة التأثر بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي في تحفيز شعور إثبات الذات لدى المرأة.	107
32	توزيع أفراد حسب الإعتقاد أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل يشجع المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية	108
33	توزيع أفراد مجتمع حسب أن الإثارة والتحدي دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية.	109
34	توزيع أفراد العينة حسب أن يسهم ضعف الرقابة الأسرية في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية.	110
35	توزيع أفراد مجتمع حسب انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها سببا مباشرا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية.	111
36	توزيع أفراد حسب أن تسهم قلة وضعف الوازع الديني في ارتكاب الجرائم الرقمية.	112

مقدمة

مقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم المعاصر، أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مما أدى إلى تحولات عميقة في بنية المجتمعات وأنماط التفاعل الإنساني. وقد أفرزت هذه التحولات فضاءات جديدة للممارسات الاجتماعية تجاوزت الحدود التقليدية للمكان والزمان، وأعادت تشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات وفق معطيات مستحدثة. ومع هذا الانفتاح الرقمي، برزت ظواهر سلوكية متباينة تراوحت بين الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا والانزلاق نحو ممارسات تتعارض مع المنظومات القانونية والقيمية السائدة.

في سياق هذه التحولات أصبح الفضاء الرقمي ساحة لأشكال جديدة من السلوكيات المنحرفة والممارسات الإجرامية التي تستثمر خصائص البيئة الافتراضية من سرعة وسهولة وصول وإخفاء هوية. وقد أثارت هذه الظواهر المستجدة إشكاليات متعددة الأبعاد تتجاوز الجوانب التقنية والقانونية لتشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية ونفسية عميقة، تستدعي مقاربات متعددة التخصصات لفهمها وتفسيرها.

ولعل من أبرز الإشكاليات التي طرحتها الجرائم الرقمية هي تلك المرتبطة بالأدوار الاجتماعية وتمثلاتها في الفضاء الافتراضي، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة ومشاركتها في هذا النوع من الممارسات، فقد شكلت الجرائم الرقمية للمرأة ظاهرة تستدعي التأمل في التحولات التي طرأت على الأدوار الاجتماعية التقليدية وكيفية تفاعلها مع معطيات العصر الرقمي، وما أفرزته من تصورات اجتماعية متباينة.

تكتسب دراسة التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية للمرأة أهمية بالغة باعتبارها مدخلا لفهم كيفية لهذه الظاهرة وتفسيرها ضمن منظومته المعرفية والقيمية، فالتصورات الاجتماعية، كما يرى موسكوفيسي، تمثل نظاما من القيم والمفاهيم التي توجه الأفراد في بيئتهم الاجتماعية وتضمن التواصل بينهم، وهي بذلك تعكس الطريقة التي يبني بها المجتمع معرفته حول الظواهر المستجدة ويدمجها في نسيجه المعرفي.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن التصورات الاجتماعية لجرائم المرأة الرقمية تتأثر بعوامل متعددة، منها ما يرتبط بالسياق الثقافي، ومنها ما يتصل بطبيعة الفضاء الرقمي وخصائصه. وتبرز هنا أهمية نظرية النواة المركزية التي طورها أبريك، والتي تميز بين العناصر المركزية الثابتة في التصور الاجتماعي والعناصر المحيطية القابلة للتغير، في فهم كيفية تشكل هذه التصورات وتطورها.

تتداخل عوامل متعددة في تشكيل التصورات الاجتماعية للجرائم المرأة الرقمية، من بينها المرجعيات الدينية والأخلاقية، والتصورات التقليدية لأدوار المرأة، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية دراسة التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية لدى طلبة الجامعات، تتميز بخصائص معرفية واجتماعية تجعلها مؤهلة لتقديم رؤى متنوعة حول هذه الظاهرة.

يمكن النظر إلى تصورات الطلبة الجامعيين للجرائم الرقمية للمرأة باعتبارها نتاجا لتفاعل عوامل متعددة، تشمل المعارف العلمية والخبرات الشخصية والقيم الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يجعل دراستها مدخلا مهما لفهم كيفية تفاعل الشباب الجامعي مع التحولات الرقمية وتأثيراتها على تصوراتهم للأدوار الاجتماعية والسلوكيات المرتبطة بها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول **رئيسية**:

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة، ويعرض الإشكالية، والتساؤلات، والفرضيات، والأهداف، وأهمية الدراسة، ودوافع اختيار الموضوع، وتحديد المفاهيم الأساسية، واستعراض الدراسات السابقة، والمقاربة النظرية، **الفصل الثاني**: التصورات الاجتماعية، ويتناول التطور التاريخي للمفهوم، وخصائصه وشروطه ووظائفه وأنواعه وتركيبته، إضافة إلى النظريات المفسرة له، **الفصل الثالث:** جرائم المرأة الرقمية، ويبحث في مفهومها وخصائصها، وأنماطها، والعوامل المفسرة لها، والآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة عليها، بالإضافة إلى التدابير الوقائية والعلاجية، **الفصل الرابع**: الإجراءات المنهجية للدراسة، ويتناول المنهج المستخدم، ومجالات الدراسة، وأدوات جمع البيانات، وعينة الدراسة أما **الفصل الخامس**: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة، ويتضمن النتائج العامة، ومناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

الفصل الأول:

الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

أولا : الإشكالية.

ثانيا: تساؤلات و فرضيات الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة.

خامسا: أسباب و دوافع اختيار الموضوع.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة.

ثامنا: المقاربة النظرية

أولا- الإشكالية

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة في بنية المجتمعات وأنماط التفاعل الإنساني مع انتشار التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها في مختلف مناحي الحياة اليومية، وقد أفرزت هذه التحولات فضاءات جديدة للممارسات الاجتماعية، تجاوزت الحدود التقليدية للمكان والزمان، وأعادت تشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات وفق معطيات مستحدثة. ومع هذا الانفتاح الرقمي، برزت ظواهر سلوكية متباينة تراوحت بين الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا والانزلاق نحو ممارسات تتعارض مع المنظومات القانونية والقيمية السائدة، وفي سياق هذه التحولات أصبح الفضاء الرقمي ساحة لأشكال جديدة من السلوكيات المنحرفة والممارسات الإجرامية التي تستثمر خصائص البيئة الافتراضية من سرعة وسهولة وصول وإخفاء هوية،وقد أثارت هذه الظواهر المستجدة إشكاليات متعددة الأبعاد تتجاوز الجوانب التقنية والقانونية لتشمل أبعادا اجتماعية وثقافية ونفسية عميقة، تستدعي مقاربات متعددة التخصصات لفهمها وتفسيرها.

ولعل من أبرز الإشكاليات التي طرحتها الجرائم الرقمية هي تلك المرتبطة بالأدوار الاجتماعية وتمثلاتها في الفضاء الافتراضي، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة ومشاركتها في هذا النوع من الممارسات، فقد شكلت الجرائم الرقمية للمرأة ظاهرة تستدعي التأمل في التحولات التي طرأت على الأدوار الاجتماعية التقليدية وكيفية تفاعلها مع معطيات العصر الرقمي، وما أفرزته من تصورات اجتماعية متباينة وتكتسب دراسة التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية للمرأة أهمية بالغة باعتبارها مدخلا لفهم كيفية إدراك المجتمع لهذه الظاهرة وتفسيرها ضمن منظومته المعرفية والقيمية.

فالتصورات الاجتماعية كما يرى موسكوفيسي، تمثل نظاما من القيم والمفاهيم التي توجه الأفراد في بيئتهم الاجتماعية وتضمن التواصل بينهم، وهي بذلك تعكس الطريقة التي يبني بها المجتمع معرفته حول الظواهر المستجدة ويدمجها في نسيجه المعرفي. وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية تتأثر بعوامل متعددة، منها ما يرتبط بالسياق الثقافي والقيمي للمجتمع، ومنها ما يتصل بطبيعة الفضاء الرقمي وخصائصه .وتبرز هنا أهمية نظرية النواة المركزية التي طورها أبريك، والتي تميز بين العناصر المركزية الثابتة في التصور الاجتماعي والعناصر المحيطية القابلة للتغير، في فهم كيفية تشكل هذه التصورات وتطورها.وفي المجتمع العربي، تتداخل عوامل متعددة في تشكيل التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية، من بينها المرجعيات الدينية والأخلاقية، والتصورات التقليدية لأدوار المرأة، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتحولات

الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وقد أشارت نتائج الدراسات الميدانية إلى وجود تباينات في هذه التصورات بين مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة بين الشباب الجامعي الذي يمثل شريحة مهمة في المجتمع، باعتباره الأكثر انخراطاً في استخدام التكنولوجيا الرقمية والأكثر تأثراً بتحولاتها.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية دراسة التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية لدى طلبة الجامعات، باعتبارهم يمثلون شريحة مهمة في المجتمع، تتميز بخصائص معرفية واجتماعية تجعلها مؤهلة لتقديم رؤى متنوعة حول هذه الظاهرة. كما أن دراسة هذه التصورات تسهم في فهم أعمق للتحولات التي تشهدها المجتمعات في عصر الرقمنة، وتأثيراتها على البنى الاجتماعية والثقافية.

يمكن النظر إلى تصورات الطلبة الجامعيين للجرائم المرأة الرقمية باعتبارها نتاجا لتفاعل عوامل متعددة، تشمل المعارف العلمية والخبرات الشخصية والقيم الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يجعل دراستها مدخلا مهما لفهم كيفية تفاعل الشباب الجامعي مع التحولات الرقمية وتأثيراتها على تصوراتهم للأدوار الاجتماعية والسلوكيات المرتبطة بها.وفي ظل هذه المعطيات،

يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- في ما تتمثل التصورات الاجتماعية لدى الطلاب الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية؟

ثانيا- تساؤلات الفرعية:

1. ماهي التصورات الاجتماعية لمفهوم جرائم المرأة الرقمية؟
2. ماهي التصورات الاجتماعية لأنماط جرائم المرأة الرقمية؟
3. ماهي التصورات الاجتماعية لدوافع جرائم المرأة الرقمية؟

ثالثا- الفرضية الرئيسية:

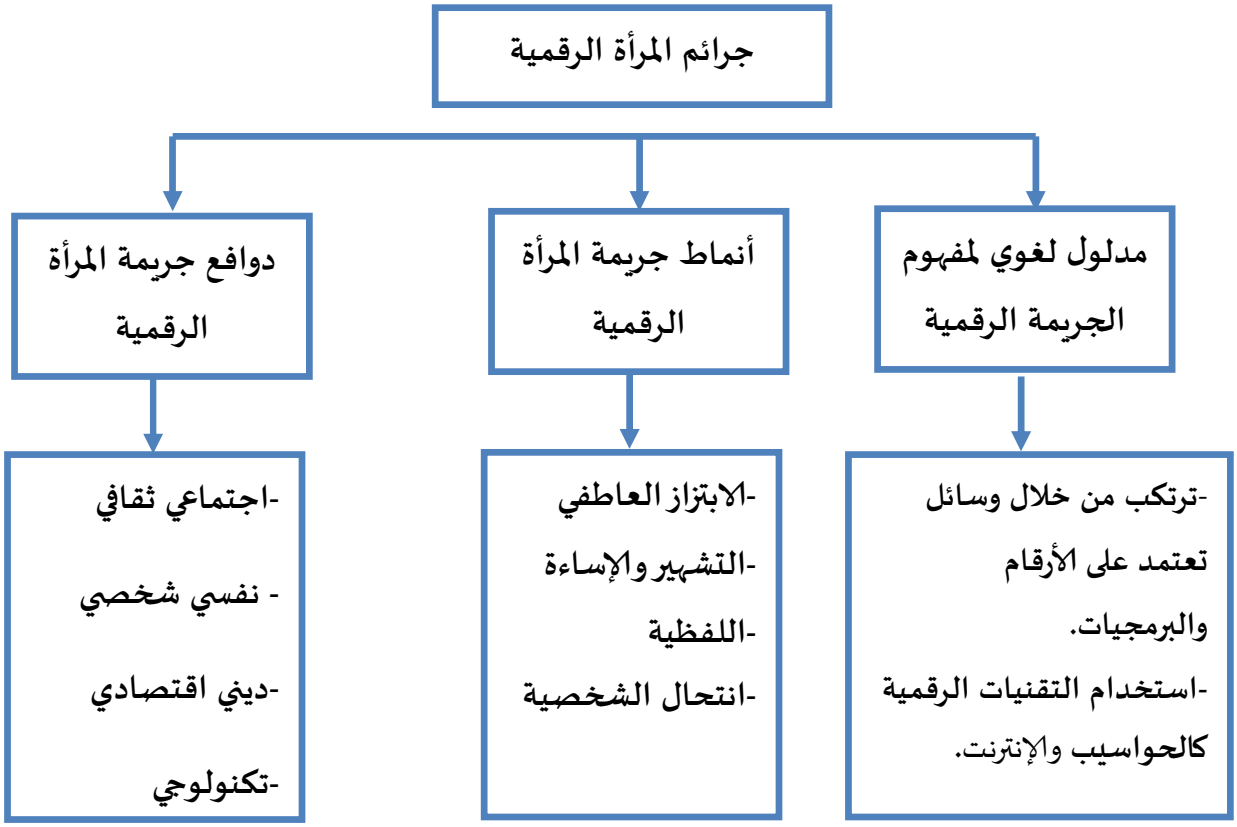
- تختلف التصورات الإجتماعية للطلبة الجامعية حسب مفهوم نمط ودافع جرائم المرأة الرقمية

الفرضيات الفرعية:

1. هناك تصورات سلبية لدى الطلبة الجامعيين نحو مفهوم جرائم المرأة الرقمية
2. تختلف التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين باختلاف نمط جرائم المرأة الرقمية

3. تختلف التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين باختلاف نوع الدافع (الدافع الإجتماعي، الاقتصادي، ..الخ)

شكل رقم 01: جرائم المرأة الرقمية، مدلول، أنماط، ودوافع



المصدر: من إعداد الطالبتين

رابعا- أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة لحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التصورات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين لمفهوم جرائم المرأة الرقمية.
- تحديد التصورات السائدة لدى الطلبة حول الأنماط المختلفة لجرائم المرأة الرقمية.
- الكشف عن التصورات الاجتماعية التي يحملها الطلبة تجاه دوافع ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية.

خامسا-أسباب اختيار الموضوع

من المعروف ان لكل باحث أسباب و دوافع تجعله يختار مشكلة، بغرض دراستها و الكشف علي مختلف خباياها، وتلك الأسباب و دوافع تعبر عن مدى إحساسه بالمشكلة ورغبته في دراسته و الوصل إلي إجابات علي التساؤلات التي تطرحها.

لم يكن اختيار هذا الموضوع وليد الصدفة، والأسباب ودوافع ذاتية يرجع أساسا لي رغبة شخصية لدى الباحث لتطرق إلي موضوع التصورات الاجتماعية لدى الطلاب الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية، وقناعة من الباحث حول أهمية هذا الموضوع دوريه في تحديد ضبط الركائز الأساسية و تحقيق الأهداف.

انبثقت الفكرة الأساسية لتعبير عن دوافع و الأسباب العلمية التي تقف وراء اختيار الموضوع من قاعدة جوهرية، ان تصورات الطلاب و نشاطهم و أهدافهم ترتكز بشكل أساس علي جرائم المرأة الرقمية.

سادسا-أهمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية نظرية و تطبيقية وهي:

تكمل الأهمية النظرية لدراسة في محولة التعرف علي طبيعة التصورات الاجتماعية لدى الطلاب الجامعين علي ضوء التغير الذي أصبح عليه العالم الآن بسبب انتشار الجرائم الرقمية، وذلك نظرا لي قلت الدراسات التي تناولت الموضوع و بالتالي فهيا تعتبر إضافة علمية في مجال العلوم بصفة عامة.

ان متغير التصورات الاجتماعية لدى الطلاب ومتغير جرائم المرأة الرقمية الذين تناولنهم في الدراسة الحالية لم يتم دراستهم معا في حدود علمنا ولم يكشف عن طبيعة العلاقة بيناهم ومدى تأثير كل منهم علي الأخر وبالتالي تعتبر محولة لإثراء المكتبة الجامعية.

سابعا- تحديد المفاهيم

1- التصورات الاجتماعية:

التعريف اللغوي:

ورد في اللغة و الإعلام: تصورت الشيء بمعنى توهمت صورته فتصور لي. كما جاء في المعجم الفلسفي،التصور هو: «كل عمل منطق علي شيء ويدل كذلك علي فعل العقل الذي ندرك به المعاني و تألفها". إذن يشير هذا التعريف إلي أن التصور هو فعل العقل و الذي يقوم باختصار شيء كان غالبا، و منه فالتصور عملية إعادة بناء.

أما في معجم الأساسي لاروس، التصور من: تصور، يتصور، تصورا... تمثل صورته ومنه الذهن فهو يعني في علم المنطق: إدراك الفرد، أي معني الماهية وعكسه التصديق، وفي الفلسفة مجموعة من الأفكار التي يتصورها الإنسان حول الكون و الحياة.

في علم النفس: استحضار صورة شيء محسوس في العقل[1].

التعريف الاصطلاحي:

- **تعريف Serge Moscovici للتصورات الاجتماعية:**

بالنسبة موسكوفيتشي، تظهر التصورات الاجتماعية كمحتويات منظمة، قادرة على التعبير والتأثير في عالم الأفراد والجماعات، فالتصور الاجتماعي هو نظام من القيم والمفاهيم وله وظيفة مزدوجة تتمثل الوظيفة الأولى في إنشاء نظام يمنح الأفراد إمكانية توجيه أنفسهم في البيئة الاجتماعية والمادية والسيطرة عليها، كما تتمثل الوظيفة الثانية في ضمان التواصل بين أفراد المجتمع[2].

- **تعريف Denise Jodelet للتصورات الاجتماعية:**

يعتبر التصور الاجتماعي شكل من أشكال الفكر الاجتماعي، فهي بمثابة طرائق للتفكير العملي بحيث تكون موجهة نحو التواصل والفهم وإتقان البيئة الاجتماعية والمادية والمثالية، على هذا النحو فيما تظهر خصائص محددة من حيث تنظيم المحتوى والعمليات العقلية[3]والمنطق.

- **تعريف Jean-Claude Abric للتصورات الاجتماعية:**

[1] -جردير، فيروز.. التصورات الاجتماعية: تعريفات ومفاهيم. (2011/2010)، ص. 23.

[2] - Pfeuti, Sandra, Représentation sociales quelques aspects théoriques et méthoriques et méthodologique, Neuchatel, université de Neuchatel science de l'éducation, 1996, p32.

[3] - Jodelet, Denise, les processus pschociaux de l'exclusion, La découverte, Paris, 1996, p3.

التصور هو نتاج نشاط عقلي يعيد من خلاله الفرد أو المجموعة تشكيل الواقع الذي يواجهه، وينسب إليه معنى محدد[1].

التعريف الإجرائي:

هي مجموعة منظمة من القيم والأفكار والمعاني المشتركة التي تتشكل لدى الأفراد أو المجموعات حول ظاهرة أو قضية اجتماعية معينة، حيث تسمح هذه التصورات بإعادة بناء الواقع الاجتماعي وتفسيره بشكل عملي ومنطقي، وتساعد في توجيه سلوك الأفراد وتواصلهم مع محيطهم الاجتماعي، كما يمكن قياسها ورصدها من خلال تقنيات مثل الاستبيانات والمقابلات أو تحليل المحتوى.

تعريف الطالب:

لغة:

كلمة "**طالب**" هي اسم فاعل مشتق من الفعل "**طَلَبَ**"، الذي يعني السعي وراء الشيء أو الرغبة فيه. وبشكل أكثر تحديدا، يعرف "**الطالب**" بأنه الشخص الذي يسعى لطلب العلم وتحصيله. ويستخدم هذا المصطلح عرفا للإشارة إلى المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة، وبشكل خاص في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي أو الجامعي. فالطالب هو الراغب في المعرفة والساعي إليها[2].

الطالب الجامعي:

اصطلاحا:

يعرف الطالب الجامعي بأنه الفرد الذي يتابع دراسته بشكل رسمي ومنتظم في مؤسسة تعليم عالٍ معترف بها، كالجامعة أو الكلية أو معهد عال معادل لها، ويكون هذا الطالب قد أتم بنجاح المراحل التعليمية السابقة، مثل المرحلة الثانوية، وأصبح مؤهلا للالتحاق بالتعليم الجامعي بهدف التخصص في مجال معرفي معين والسعي للحصول على درجة علمية أو شهادة جامعية عليا، مثل درجة الليسانس، أو الماجستير، ماستر، أو الدكتوراه، فهو ينتمي إلى مجتمع أكاديمي له خصائصه وأنظمته، ويسعى من خلال دراسته إلى اكتساب المعرفة المتخصصة والمهارات المتقدمة[3]

تعريف الجريمة:

[1]- Abric, Jean Claude, Méthode d'étude des représentations sociales, Paris, Erés, 1994, p64.

[2] - معجم عربي." معجم المعاني الجامع، Almaany.com، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8/?. 2025/03/13 h21.30

[3] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "دليل الطالب الجامعي"، منشورات الوزارة، الجزائر، 2020، ص. 12

الجريمة لغة: يعرفها قاموس أوكسفورد بأنه فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر له القانون عقوبة و يوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا نص القانون نصا بجريمة .

الجريمة اصطلاحا: يسير مصطلح الجريمة إلي نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية و المعايير و القيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع .

التعريف الإجرائي: الجريمة هي أي سلوك او فعل او امتناع عن فعل يعتبر مخالفا للقانون الجنائي المعمول به في دولة معينة و يترتب عليه المسؤولية الجنائية و العقوبات المحدد قانونا.

ويستند هذا التعريف إلي المعايير القانونية الإجرائية التي تحدد ما بعد الجريمة وفقا للقوانين السارية، بحيث يتم تكيف الأفعال كجرائم بناء علي النصوص القانونية التي تعرف الأفعال المجرمة و العقوبات المقيدة لهما ، دون النظر النوايا او الدوافع وراء ذلك الأفعال.

تعريف المرأة المجرمة:

تعريف اللغوي:

هي الفعل المحرم الذي يصدر عن المرأة و يستوجب العقوبة[1].

التعريف الاصطلاحي: تعرف بأنها الجرائم التي ترتكبها النساء، وهي تتطابق مع جريمة الذكور، و هو تصنيف للجريمة يصنع من منظور جنسي، الغرض الرئيسي من هذا التصنيف هو استكشاف أسباب الجريمة النسائية، والتعرف علي اساليب الوقاية من الجريمة[2]..

التعريف الإجرائي: تشير إلى الجريمة التي ترتكبها المرأة و تخضع للمعالجة القانونية من خلال النظام القضائي والإجراءات القانونية الخاصة، التي تشمل التحقيق المحاكمة و الحكم، يتضمن ذلك تطبيق القوانين على الأفعال الإجرامية التي تقوم بها النساء، مع مراعاة الظروف الاجتماعية و النفسية الخاصة التي تؤثر في سلوكهن .

تعريف الجريمة الرقمية:

" الجريمة الرقمية هي شكل حديث من أشكال الانحراف الاجتماعي يتم عبر الوسائط التكنولوجية، وتعكس تحولات القيم المجتمعية وتحديات العولمة الرقمية، حيث تتخطى الجريمة الحدود الجغرافية وترتكب في فضاء سيبراني بلا رقابة فعلية"[1].

[1] -إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، 2004، ص 143.

[2] - وفاء محمد علي محمد، الجريمة النسائية: منظور اجتماعي وقانوني. المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، (العدد 5)، 2022، ص468.

ثامنا: الدراسات السابقة.

1- الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: جين إيم (Jane Im) وآخرون، بعنوان "تصورات النساء حول الضرر والعدالة بعد التعرض للتحرش الإلكتروني"، ضمن مجلة Proceedings of the ACM on Human-Computer Interaction، العدد السادس، نشرت في نوفمبر2023، الولايات المتحدة[2]،

السؤال الرئيسي للدراسة:

- كيف تدرك النساء الأضرار الناتجة عن التحرش الإلكتروني، وما هي تفضيلاتهن لردود أفعال المنصات الاجتماعية تجاه هذه الأضرار؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أنواع التحرش الإلكتروني التي تعتبرها النساء الأكثر ضررا؟
- ما هي ردود الأفعال التي تفضلها النساء من قبل المنصات الاجتماعية عند تعرضهن للتحرش الإلكتروني؟
- هل تختلف تصورات النساء للضرر وتفضيلاتهن للعدالة باختلاف المناطق الجغرافية والثقافات؟

الفرضيات:

- تدرك النساء الأضرار الناتجة عن التحرش الإلكتروني بشكل أكبر مقارنة بالرجال، خاصة فيما يتعلق بمشاركة الصور الجنسية دون موافقة.
- تفضل النساء ردود أفعال أكثر حزما من قبل المنصات، مثل إزالة المحتوى وحظر المستخدمين، مقارنة بالرجال.
- توجد اختلافات في تصورات الضرر وتفضيلات العدالة بين النساء من مناطق جغرافية وثقافية مختلفة.

أهداف الدراسة:

- فهم كيفية إدراك النساء للأضرار الناتجة عن التحرش الإلكتروني.
- تحديد تفضيلات النساء لردود أفعال المنصات الاجتماعية تجاه التحرش الإلكتروني.

---

[1] - بن علية بن جدو، التحديات الالكترونية في مواجهة الأمن السيبراني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد: 02، 2022، ص 310.

[2]-Im, Jane, et al. "Women's Perceptions of Harm and Justice After Experiencing Online Harassment." Proceedings of the ACM on Human-Computer Interaction, vol. 6, Nov. United States, 2023,

- تحليل الفروق في تصورات الضرر وتفضيلات العدالة بين النساء من خلفيات جغرافية وثقافية مختلفة.

المنهجية:

- **نوع الدراسة :** دراسة وصفية تحليلية.
- **المنهج المستخدم :**المنهج الكمي من خلال استبيانات إلكترونية.
- **العينة :**شارك في الدراسة 3,993 مشاركا من 14 منطقة جغرافية حول العالم،
- **أدوات جمع البيانات :**استبيانات إلكترونية تضمنت سيناريوهات مختلفة للتحرش الإلكتروني وردود الأفعال المحتملة من قبل المنصات[arXiv+2ResearchGate+2arXiv+2].

أهم النتائج:

- تدرك النساء الأضرار الناتجة عن التحرش الإلكتروني بشكل أكبر مقارنة بالرجال، خاصة فيما يتعلق بمشاركة الصور الجنسية دون موافقة.
- تفضل النساء ردود أفعال أكثر حزمًا من قبل المنصات، مثل إزالة المحتوى وحظر المستخدمين، مقارنة بالرجال.
- توجد اختلافات في تصورات الضرر وتفضيلات العدالة بين النساء من مناطق جغرافية وثقافية مختلفة.

تعقيب على الدراسة:

هذه الدراسة سلطت الضوء على إدراك النساء للضرر الناتج عن التحرش الإلكتروني، وفضّلن ردودا صارمة من المنصات.

- تتقاطع مع نتائج الدراسة الحالية من حيث إبراز حساسية المرأة تجاه الأضرار الرقمية، وتأييدها للعقوبات الاجتماعية، ما يعزز النتيجة التي أظهرت أن الإناث أكثر تعاطفًا ورفضًا للجرائم الرقمية من الذكور.

الدراسة الثانية: الدراسة التي أعدّتها الباحثتان كلير مكلين (Clare McGlynn) وإريكا راكلي (Erika Rackley) بعنوان "ما بعد 'الانتقام الإباحي': استمرارية الاعتداء الجنسي القائم على الصور"، نشرت في مجلة Feminist Legal Studies، العدد01، 2017[1].

السؤال الرئيسي للدراسة:

- كيف يمكن فهم "الانتقام الإباحي" كجزء من طيف أوسع من الاعتداءات الجنسية القائمة على الصور، وما هي أوجه القصور في الاستجابات القانونية الحالية لهذه الظاهرة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأشكال المختلفة للاعتداء الجنسي القائم على الصور؟
- ما هي الخصائص المشتركة بين هذه الأشكال؟
- كيف تتعامل القوانين الحالية مع هذه الأشكال المختلفة؟
- ما هي التوصيات لتحسين الاستجابات القانونية والسياسات العامة؟

الفرضيات:

- "الانتقام الإباحي" هو جزء من طيف أوسع من الاعتداءات الجنسية القائمة على الصور.
- الاستجابات القانونية الحالية تفتقر إلى الشمولية وتعاني من التجزئة.
- فهم الاعتداء الجنسي القائم على الصور كاستمرارية يمكن أن يؤدي إلى استجابات قانونية وسياسات أكثر فعالية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء في مصر.
- دراسة الآثار النفسية والاجتماعية لتلك الجرائم.
- تحليل الأسباب التي تمنع النساء من الإبلاغ أو الدفاع عن أنفسهن.
- تقييم فعالية القوانين الحالية في حماية المرأة من الجرائم الرقمية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الوعي المجتمعي وحماية المرأة على الإنترنت.

المنهج المستخدم: تحليل نقدي للسياسات والقوانين

[1] McGlynn, Clare, and Erika Rackley. "Beyond 'Revenge Porn': The Continuum of Image-Based Sexual Abuse." *Feminist Legal Studies*, vol. 25, no. 1, 2017.

البيانات: مراجعة أدبية وتحليل قانوني

أهم النتائج:

- أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من النساء في مصر تعرضن لأحد أشكال الجرائم الإلكترونية، خاصة عبر وسائل التواصل.
- التحرش والابتزاز الإلكتروني كانا في مقدمة هذه الجرائم.
- بينت الدراسة وجود تأثيرات نفسية واضحة مثل التوتر، القلق، والعزلة، بالإضافة إلى ضعف الثقة بالنفس والخوف من الفضيحة.
- عزوف كثير من الضحايا عن التبليغ نتيجة الخوف من الوصمة المجتمعية أو عدم الثقة في جدوى الإجراءات القانونية.
- أكدت الدراسة الحاجة لتحديث التشريعات الإلكترونية وتكثيف حملات التوعية.

تعقيب على الدراسة:

تناولت استمرارية الاعتداءات الجنسية القائمة على الصور وضعف الاستجابات القانونية

- تدعم نتائج هذه الدراسة فكرة أن الاستجابات المؤسسية غير الكافية تؤدي إلى عزوف عن الإبلاغ، وهي نقطة أكدتها أيضًا نتائج الدراسة الحالية، من خلال رصد الأثر السلبي للتصورات الاجتماعية على التبليغ والتعاطف.

2- الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

دراسة المعبي، جيهان سعد عبده، التحرش الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وآثارهم النفسية والاجتماعية لدى عينة من المرهقات، المملكة العربية السعودية، مقال علمي محكم نشر في مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، العدد 27، المجلد 8، في يونيو 2020[1].

السؤال الرئيسي:

- ما مدى انتشار ظاهرة التحرش الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في المملكة العربية السعودية، وما الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة؟

الأسئلة الفرعية:

ما أشكال التحرش الإلكتروني الأكثر شيوعا التي تتعرض لها المراهقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

- ما مدى تكرار تعرض المراهقات لهذا النوع من التحرش؟
- ما الأثر النفسي الذي تتركه هذه الحوادث على الضحايا؟
- ما الآثار الاجتماعية المترتبة على التحرش الإلكتروني بالنسبة للمراهقات؟
- ما الآليات أو الوسائل التي تعتمدها المراهقات لمواجهة أو التبليغ عن التحرش الإلكتروني؟

الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر نفسي واجتماعي دال إحصائيًا نتيجة تعرض المراهقات للتحرش الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الفرضيات الفرعية:

- تختلف أشكال التحرش الإلكتروني من حيث النوع والوسيلة المستخدمة.

[1] - دراسة المعبي، جيهان سعد عبده، التحرش الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي واثرهم النفسية والاجتماعية لدى عينة من المرهقات، المملكة العربية السعودية، مقال علمي محكم نشر في مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، العدد 27، المجلد 8، في يونيو 2020.

- هناك نسبة مرتفعة من المراهقات يتعرضن للتحرش الإلكتروني بشكل متكرر.
- يؤدي التحرش الإلكتروني إلى اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب لدى الضحايا.
- تظهر آثار اجتماعية مثل الانعزال أو ضعف التفاعل الأسري والاجتماعي نتيجة التعرض للتحرش الإلكتروني.
- تعاني المراهقات من ضعف في الإبلاغ أو الدفاع عن أنفسهن بسبب الخوف أو غياب الدعم القانوني والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى انتشار ظاهرة التحرش الإلكتروني بين المراهقات في المملكة العربية السعودية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- رصد أشكال وأنواع التحرش الإلكتروني التي تتعرض لها المراهقات، والوسائل الأكثر استخدامًا في ذلك.
- تحليل الأثر النفسي الناتج عن تعرض المراهقات للتحرش الإلكتروني، مثل القلق، التوتر، أو الاكتئاب.
- استكشاف الأثر الاجتماعي الناتج عن هذه الظاهرة، كالعزلة، أو ضعف التفاعل الأسري والاجتماعي.
- التعرف على أساليب المواجهة والتعامل التي تلجأ إليها الفتيات عند تعرضهن للتحرش الإلكتروني.
- تسليط الضوء على دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمعية في الحد من ظاهرة التحرش الإلكتروني ودعم الضحايا.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات ومؤسسات التعليم والمجتمع المدني لحماية المراهقات من التحرش الإلكتروني وتعزيز وعيهن الرقمي.

سعت الدراسة إلى التعرف علي مدى تعرض الفتيات بالتحرش الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تندرج الدراسة ضمنا الدراسة الوصفية واعتمدت علي:

- **المنهج:** المسحي
- **العينة:** عشوائية من طلبيات المدارس والجمعيات 300 مفرد
- **أدوات جمع البيانات:** استمارة الاستقصاء والمقابلة.

النتائج الدراسة:

- أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المراهقات تعرضن للتحرش الإلكتروني عبر مواقع التواصل، بأشكاله المختلفة مثل الرسائل غير اللائقة، التهديد، الابتزاز، والتعليقات المسيئة.
- وجود آثار نفسية واضحة مثل القلق، انخفاض تقدير الذات، والاكتئاب.
- كما لوحظت آثار اجتماعية مثل العزلة الاجتماعية، انخفاض المشاركة في الأنشطة المدرسية أو الاجتماعية، وتوتر العلاقات الأسرية.
- أكدت الدراسة ضعف الإبلاغ عن هذه الجرائم الرقمية بسبب الخوف من الفضيحة أو عدم الثقة بجدية الجهات المختصة.

تعقيب على الدراسة:

ناولت التحرش الإلكتروني وآثاره النفسية على المراهقات.

- تدعم نتائج الدراسة بشكل مباشر، حيث تظهر أن العوامل النفسية والاجتماعية المتأثرة بالسياق الثقافي تؤثر على صورة المرأة في الفضاء الرقمي، كما تفسّر بعض جوانب التصور السلبي الذي يحمله الطلبة عن النساء في البيئة الرقمية.

الدراسة الثانية:

سماح محمد لطفي، محمد عبد اللطيف مخاطر الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة وطرق مواجهتها، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد 4، العدد 4، مصر، في ديسمبر2022.[1]

السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هي أبرز أنواع ومخاطر الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة في مصر، وما الوسائل الممكنة لمواجهتها والحد من آثارها السلبية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أنواع الجرائم الإلكترونية التي تستهدف المرأة في مصر؟

[1] - سماح محمد لطفي، محمد عبد اللطيف مخاطر الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة وطرق مواجهتها، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد 4، العدد 4، مصر، في ديسمبر2022.

- ما هي الدوافع الرئيسية وراء استهداف النساء إلكترونيًا؟
- ما الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن هذه الجرائم؟
- ما أسباب ضعف التبليغ أو المواجهة من قبل الضحايا؟
- ما دور التشريعات والقوانين في مواجهة هذه الجرائم؟
- ما الآليات المجتمعية والتقنية الممكنة لحماية النساء من الجرائم الرقمية؟

الفرضية الرئيسية:

- تتعرض المرأة في مصر بشكل متزايد للجرائم الإلكترونية، ما يؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية سلبية في ظل ضعف المواجهة القانونية والتوعوية.

الفرضيات الفرعية:

- تختلف الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد المرأة في طبيعتها وأهدافها (مثل التحرش، الابتزاز، التشهير).
- النساء الأصغر سنا والأكثر استخداما لمواقع التواصل أكثر عرضة لهذه الجرائم.
- تؤدي الجرائم الإلكترونية إلى معاناة نفسية مثل القلق والاكتئاب، وأثر اجتماعي مثل العزلة والوصمة.
- ضعف الثقافة القانونية والتقنية يسهم في تفاقم هذه الظاهرة.
- هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات وطنية لحماية المرأة رقميا.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء في مصر.
- دراسة الآثار النفسية والاجتماعية لتلك الجرائم.
- تحليل الأسباب التي تمنع النساء من الإبلاغ أو الدفاع عن أنفسهن.
- تقييم فعالية القوانين الحالية في حماية المرأة من الجرائم الرقمية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الوعي المجتمعي وحماية المرأة على الإنترنت.

المنهج: وصفي

العينة: 204 مفردة من مستخدمات شبكات التواصل بمدينة العريش.

أدوات جمع البيانات: استبيان إلكتروني

أهم النتائج:

- أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من النساء في مصر تعرضن لأحد أشكال الجرائم الإلكترونية، خاصة عبر وسائل التواصل.
- التحرش والابتزاز الإلكتروني كانا في مقدمة هذه الجرائم.
- بينت الدراسة وجود تأثيرات نفسية واضحة مثل التوتر، القلق، والعزلة، بالإضافة إلى ضعف الثقة بالنفس والخوف من الفضيحة.
- عزوف كثير من الضحايا عن التبليغ نتيجة الخوف من الوصمة المجتمعية أو عدم الثقة في جدوى الإجراءات القانونية.
- أكدت الدراسة الحاجة لتحديث التشريعات الإلكترونية وتكثيف حملات التوعية.

تعقيب الدراسة:

ناقشت أنواع الجرائم الرقمية التي تتعرض لها النساء، وأساليب الحماية الممكنة.

- تتفق مع نتائج الدراسة في أن غياب وعي رقمي وتشريعات فعالة ساهم في بلورة تصورات اجتماعية رافضة للمجرمة الرقمية، وتوصي كذلك ببرامج توعية وتثقيف مجتمعي.

3- الدراسات المحلية

الدراسة الأولى:

الباحثتان لأغمين نديرة ومريم جوايبية بعنوان "تصورات الطلبة الجامعيين للمرأة السجينة "نشرت في مجلة "أبحاث" في العدد 2 من المجلد 6 لسنة 2021

السؤال الرئيسي: ما هي طبيعة تصورات الطلبة الجامعيين للمرأة السجينة؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف ينظر الطلبة الجامعيون إلى المرأة السجينة من حيث الأخلاق والسلوك؟
- هل يختلف تصوّر الطلبة للمرأة السجينة بحسب نوع الجريمة المرتكبة؟
- ما مدى تأثر هذه التصورات بالثقافة والمجتمع والأسرة؟
- كيف يرى الطلبة فرص إعادة إدماج المرأة السجينة في المجتمع؟
- ما هو الدور المتوقع من المؤسسات لإعادة تأهيل المرأة السجينة؟

الفرضية الرئيسية:

يحمل الطلبة الجامعيون تصورات سلبية نحو المرأة السجينة، مما يعكس تأثرهم بالصورة النمطية الاجتماعية ويؤثر في فرص إعادة إدماجها في المجتمع.

الفرضيات الفرعية:

- ترتبط تصورات الطلبة بطبيعة الجريمة المرتكبة؛ فالجنايات الأخلاقية تُنظر إليها بسلبية أكبر.
- تؤثر الخلفية الثقافية والاجتماعية للطالب في تشكيل تصوره للمرأة السجينة.
- تضعف فرص إعادة الإدماج الاجتماعي للمرأة السجينة بسبب النظرة السلبية المسبقة.
- تختلف تصورات الذكور عن الإناث من الطلبة نحو المرأة السجينة.
- ضعف التوعية المجتمعية بدور السجون في الإصلاح يسهم في ترسيخ التصورات السلبية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على تصورات الطلبة الجامعيين تجاه المرأة السجينة.
- تحليل مدى تأثر هذه التصورات بالعوامل الثقافية والاجتماعية.
- رصد الفروقات في التصور بين الجنسين (ذكورًا وإناثًا).
- تقييم انعكاسات التصورات السائدة على فرص إعادة إدماج المرأة بعد انتهاء العقوبة.
- اقتراح آليات توعوية وإصلاحية لتغيير الصور النمطية عن المرأة السجينة

أهم النتائج (وفق الطابع المتوقع لهذه الدراسة):

- أظهرت الدراسة وجود تصورات نمطية وسلبية تجاه المرأة السجينة، خاصة المرتكبات لجرائم أخلاقية.
- عبّر الكثير من الطلبة عن رفضهم لفكرة التعايش أو الزواج من امرأة سجينة سابقا.
- كشفت الدراسة أن الطلبة من البيئات المحافظة كانت نظرتهم أكثر قسوة تجاه السجينات.
- وجود فروق واضحة بين الجنسين في التصورات، حيث كانت تصورات الإناث أكثر تعاطفًا.
- ضعف الوعي بدور المؤسسات الإصلاحية جعل الطلبة يرون السجن كوصمة أكثر منه وسيلة إصلاح.

التعقيب على الدراسة:

تناولت تصورات الطلبة الجامعيين حول المرأة السجينة.

- تتقاطع بشكل جوهري مع الدراسة الحالية، حيث تمثل المرأة المجرمة عموما سواء رقمية أو تقليدية نموذجا يحمل وصمة اجتماعية في وعي الطلبة. كما أن نتائج الدراستين أظهرتا وجود فروقات جندرية في التصور، وتعاطفا نسبيا أكبر من الطالبات.

ثامنا- المقاربة النظرية للدراسة:

توجد عدة علمية عالجت البعد النظري للتصورات الاجتماعية، ويعتبر كل من: النموذج السوسيو تطوري ونظرية النواة المركزية هما الأقرب إلى تفسير الظاهرة المدروسة، فيما يلي سيتم عرض أفكار كل من البعدين:

1- النموذج السوسيو تطوري:

يعد هذا النموذج أول مقاربة نظرية يقترحها موسكوفيسي للعمل على التصورات الإجتماعية، حيث يدرس هذا النموذج الكيفيات التي ينتج من خلالها الأفراد تصوراتهم حول مواضيع الحياة المختلفة. يرى موسكوفيسي أن ظهور وضعية إجتماعية جديدة، وما تفرضه هذه الأخيرة من قلة المعلومات بشأنها أو عجز المعارف المكتسبة سابقا عن تأويلها، يؤدي إلى بروزها كموضوع إشكالي وجديد يستحيل معرفته بشكل كامل نظرا لتشتت المعلومات التي تتعلق به، فهذه الوضعية تولد نقاشات وجدالات وتفاعلات تزيد من الشعور بضرورة فهم الموضوع، وهكذا يتم تنشيط التواصل الجماعي والتطرق لكل المعلومات والمعتقدات والفرضيات الممكنة، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى الخروج بموقف أغلبية لدى الجماعة هذا التوافق تساعده طبيعة معالجة الأفراد الانتقائية للمعلومات، إذ يتمركزون حول مظهر خاص يتناسب وتوقعاتهم وتوجهاتهم الجماعية، لكن هذه السيرورة العقوبة المولدة للتمثل تحتاج لثلاث شروط :

المعلومة، الإتجاه وحقل التصور[1]

2- نظرية النواة المركزية

تتكون التصورات الاجتماعية حول موضوع معين من مجموعة من المعلومات والمعتقدات والآراء والمواقف من خلال هذه التصور يوضح أبريك الدور الأساسي لما يسمى بالنواة المركزية والعناصر المحيطية ويتكون كل منهما من مجموعة من العناصر، ولهذا إهتم مختلف الباحثين الذين يعملون معه في هذا المجال بالمعتقدات المتقاسمة المتفق عليها من قبل أعضاء الجماعة، حيث ينظر إليها كنسق مدرج (hierarchise)من المعتقدات يضم عناصر محيطية منتظمة حول نواة مركزية تتولى مهمة تنظيم بقية مكونات النسق. لكن تقدم الأبحاث كشف عن إمكانية وجود تدرج (hierarchisation) آخر

[1] - أحمد ومومن، الصورات الإجتماعية، مدخل نظري، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، الجزائر، 2014، ص 167.

داخل النواة المركزية، حيث يشير المشتغلون في هذا الحقل إلى وجود عناصر مركزية رئيسية تضمن إعطاء الدلالة للموضوع، في حين تخصص وتدقق هذه الدلالة مجموعة من العناصر المركزية النائبة.[1]

[1] - أحمد ومومن، المرجع نفسه، ص 170.

الفصل الثاني:

التصورات الاجتماعية

تمهيد:

1- التطور التاريخي لمفهوم التصورات الاجتماعية

2- خصائص التصورات الاجتماعية

3- شروط التصورات الاجتماعية

4- وظائف التصورات الاجتماعية

5- أنواع التصورات الاجتماعية

6- تركيبة التصورات الاجتماعية

7- نظريات التصورات الاجتماعية

8- -سيرورة التصورات الاجتماعية

تمهيد:

تطور مفهوم التصورات الاجتماعية عبر التاريخ، فمنذ بداياته تمثل في تأملات فلسفية عند الإغريق غير أنه لم يكن واقعا كتصور إجرائي وعلمي حديث إلا بعد التقدم الكبير الذي شهده علم النفس الاجتماعي والعلوم الإنسانية في النصف الثاني للقرن العشرون كان للمفكرين الكلاسيكيين مثل ايمانويل كانط و إميل دوركايم دورا أوليا في بلورة إدراك المفهوم، ليتسع في ما بعد علميا ومنهجيا في أبحاث سيرج موسكوفيتشي الذي كانت أعماله نقطة الانطلاق البحثي المنهجي للتصورات الاجتماعية.

ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحاجة إلى فهم كيف تنشأ تصورات الأفراد والجماعات حول ظواهر اجتماعية معقدة، وتأثير تلك التصورات على السلوك الاجتماعي والتفاعل، الأمر الذي منحه أهمية مركزية في مجالات معرفية عدة كالمجال النفسي، الاجتماعي، التربوي، والصحي، وغير ذلك.

1-التطور التاريخي لمفهوم التصورات الاجتماعية:

يعد مفهوم التطور قديما قدم الفلسفة الإغريقية، ولكنه كمفهوم إجرائي يعتبر حديثا نسبيا، حداثة ظهوره في الخطاب التربوي، أين ثبتت أهميته في مختلف التطبيقات خاصة فيما يتعلق بالميادين البيداغوجية، ولاسيما أن الأهمية برزت وتجسدت في أبحاث ودراسات العلماء قدامى أمثال "دوركايم " و"ايمانويل كانط"، وغيرهم في ميدان المفاهيم والمدركات المعرفية.

لقد أثار هذا المفهوم خلال الأربعين سنة الأخيرة نقاشات كثيرة في ميدان علم النفس الاجتماعي وهو ينحو اليوم إلى أن يحتل موقفا مركزيا في العلوم الإنسانية، فمنذ انطلاق حركة البحث حوله في فرنسا على يد "موسكوفيتشي" حيث تعددت الملتقيات والمنشورات في أوروبا والولايات المتحدة وباقي دول العلم، وأصبحت تشمل كل العلوم الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، التاريخ...الخ[1]

ويعتبر "ايميل دوركايم" "Emile Durkheim" أول من استعمل وعرف مفهوم التصور الاجتماعي حينما قارن في الجنة بين التصورات الفردية والتصورات الجماعية، وذلك في مقال مشهور له "الميتافيزيقا والأخلاق 1858م" حيث يعتبر التصورات الجماعية موضوعا مستقلا، وأكد على خصوصية التفكير الفردي. وكما أن للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية كيميائية يقوم بها المخ الذي سببها، كذلك التصورات الجماعية لا يمكن اختصارها واعتبارها مجرد مجموع تصورات الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع أما فيما يخص التصور الاجتماعي فهو يره أنه يدل على مجال خاص من نشاطات التصور الجماعي وكذلك على العمليات التي تتكون بواسطتها معارف الحس العام والنتاجات التي شكلتها هذه المعارف.

وظل مفهوم التصورات الجماعية عاما يشير الى الأساطير والطقوس وأنواع التفكير التي تميز مجتمع ما، ونظرا لعموميته وتضمنه لكل أشكال التفكير الاجتماعي لم يعد من الممكن تمييز التصورات عن الذهنيات والأيديولوجيات، فأصبح هذا المفهوم ظاهرة ولكنها غير إجرائية.

وبعد فترة من عدم الاستعمال عاد مفهوم التصور الاجتماعي للوجود كأحد مباحث علم النفس الاجتماعي، وتعود الأسباب الرئيسية وراء هذا النسيان الى هيمنة المدرسة السلوكية على علم النفس لمدة طويلة في تلك الفترة والتي لم تكن تؤمن إلا بالسلوكيات الظاهرة والقابلة للملاحظة

[1] -بن شوفي، بشير، التصورات الاجتماعية، مقاربة نظرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 03، مجلد 7، ص 20.

والقياس، كالسلوكيات اللفظية والحركية، إما الاستجابات الكامنة الضمنية وكل الأنشطة المعرفية فلم تعرها أي اهتمام، ومن بين المواضيع التي دست في تلك الحقبة مفهومي الاتجاه والرأي فهذين المفهومين يتصلان معا مفهوم ألتصور الاجتماعي لكنهما يختلفان عنه، فالرأي يمثل استجابة لظاهرة قابلة للملاحظة والقياس،أما الاتجاه فيستمد أصوله من علم النفس العام ،وقد استعمل في البداية للتأكد من وجود علاقات بين المثيرات والاستجابات في حساب زمن رد الفعل أما مفهوم التصور فهو أكثر تعقيدا بسبب طبيعته الكامنة، فهو عملية بناء للواقع يؤثر في آن واحد على المثير والاستجابة، فيعدل الأول ويوجه الثاني[1].

كما أشار موسكوفيتشي الى ان التصورات تتحد في ان واحد بالمثير والاستجابة وانه لا توجد قطيعة بين العالم الداخلي والعالم الخارجي للفرد او الجماعة.

كما يعود تأخر تطور مفهوم التصورات الاجتماعية الى سيطرة النموذج الماركسي الذي يؤمن بأن إنتاج الأفكار للتصورات يرتبط بالنشاط المادي للإنسان، كما يؤمن بأن مفهومي آليات التدرج ومراتب ما بين أدنى وأعلى البنيات يعطي شرعية الكاملة للدراسة هذا النمط، حيث أن التصورات لغة الحياة الواقعية ولكن مع التطور الذي عرفه كل من علم النفس المعرفي وعلم اجتماع المعرفة بدأ هذا المفهوم بأخذ مكانة له في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي وهذا تطور النوعي لمفهوم التصور الاجتماعي حدث في ميدان علم النفس الاجتماعي على يد "موسكوفيتشي" الذي درس تصورات الجماعات المختلفة للتحليل النفسي ونشرت نتائج دراسته في كتابه "التحليل النفسي صورته وجمهوره" عام 1961[2].

أراد موسكوفيتشي في دراسته الرائدة فهم كيفية انتشار نظرية علمية لدى الجمهور وماهي التغيرات التي تطرأ عليها بعد مرور نصف قرن من الزمن مع الإشارة أنه لا يوجد تصور واحد للتحليل النفسي بل تصورات، وهي تختلف في محتواها ومستوى بنائها وتوجهها العام نحو التحليل النفسي كما تختلف أيضا حسب الانتماء الاجتماعي. وبذلك اتسع مجال البحث حول التصورات الاجتماعية أكثر فأكثر، واهتم به العديد من الباحثين على اختلاف خلفياتهم النظرية وطرقهم المنهجية، ليتطور في العديد من المجالات العلمية ابتداء من علم النفس الاجتماعي الى التربية والصحة والعلوم الاجتماعية وغيرها...

[1] -بن شوفي، بشرى، المرجع نفسه، ص 21.

[2] -بن شوفي، مرجع نفسه، ص 21.

هناك العديد من الباحثين الذين ركزوا على بناء نماذج وصفية للتصورات الاجتماعية أمثال كايس من خلال دراسته للتصورات الاجتماعية للثقافة، وجودلي من خلال دراستين الأولى حول التصورات الاجتماعية لجسم الإنسان، والثانية حول التصورات الاجتماعية للمرض العقلي، كما نجد دراسة أخرى لشمبار حول التصورات الاجتماعية للطفولة، ودراسة أبريك حول علاقة التصورات الاجتماعية بسلوكي التنافس والتعاون.

كما شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أبحاثا معمقة وحثيثة حول التصورات الاجتماعية حيث أشارت الإحصاءات لما كتب حول التصورات الاجتماعية عن وجود 500 مرجعا سنة1999.

2-خصائص التصورات الاجتماعية:

ان غنى مفهوم التصورات الاجتماعية وتعقد مظاهره وتعدد تعريفاته واختلاف طرق ومناهج البحث فيه تجعل أمر الإحاطة به صعبا. ولكن وجود معاني هامة وكلمات معينة مشتركة في جل لتعريفات تقريبا للمفهوم مثل: الفرد، الموضوع، الصورة، الإشارة، الرمز، الإدراك، المعنى، العملية أو النشاط، إعادة بناء الواقع، توجيه السلوك، التواصل...يسمح بالإلمام ببعض الخصائص الأساسية لهذا المفهوم.

وحسب جودلي يوجد خمسة (05) خصائص للتصورات الاجتماعية[1].

أ- لا يوجد تصور بدون موضوع: لأن من أول شروط وجود التصور المعلومات الموضوع ولا يمكن وجود معلومات ولا يمكن وجود بدون وجود موضوع.

ويمكن أن يكون هذا الموضوع عبارة عن شخص، شيء، حدث، نظرية الخ...كما يمكن أن يكون ذو طبيعة مادية أو معنوية، وهو علاقة تفاعل مع الفرد، وهذه العلاقة من أهم الظواهر محل الدراسة في لتصورات الاجتماعية.

ب- خاصية الصورية: من خلال الصور اتي تحتويها تساعدنا التصورات الاجتماعية على فهم العالم المجرد، وتحويل الأشياء المحسوسة + بنائه.

[1] -شكمبو، ليلى، التصورات الاجتماعية للكارثة الطبيعية عن الطلبة الجامعيين الجزائريين، دراسة ميدانية بجامعة عنابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص: علم النفس الصحي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ص 25.

ج- **خاصية الرمزية والدلالة:** يستعمل الفرد أثناء بناءه للتصورات مجموعة من الإشارات والصور والرمز...التي ينسبها لموضوع التصور يهدف الفرد من خال ذلك أن يفسر الموضوع المتصور ويرمز له ويدل عليه، وبالتالي يعطيه معنى معينا يمكنه من التحكم فيه والتفاعل معه، ويسهل عملية الاتصال حوله أو من خلاله إذ يشترك كل أفراد المجموعة في نسبة هذا المعنى لذلك الموضوع

د-التصور ذو طابع بنائي: إن الطابع البنائي هو ما يميز التصور الاجتماعي عن باقي العمليات النفسية، فهو ليس عملية بناء عقلي أي تركيب يقوم به من خلال العمليات على مستوى ذاتي يقوم بربطه مع مواضيع موجودة مسبقا على مستوى الدائرة الفكرية، إذ ننزع منه بعض الخصائص ونضيف إليه أخرى، فالتصور شيء غائب يضاف إليه شيء حاضر، وبالنسبة لايريك (كل حقيقة هي متصورة أي مستدمجة من طرف الفرد، أو الجماعة، ويعيد بنائها في نظامه ويدمجها في نظام القيم المرتبطة بحياته، وبالخطاب الاجتماعي والإيديولوجي للمحيط.

ذ- **خاصية الإبداع:** للتصورات الاجتماعية تأثير على السلوكيات والاتجاهات الفردية والجماعية نحو الآخر، كما نحو عناصر المحيط الخارجي، وفي هذا الصدد ترى كلودين هرزليش من خلال دراستها للتصورات الاجتماعية للمرض أن هذه الأخيرة تحدد إلى أبعد الحدود وتخلق نمط معين من السلوكيات عند هؤلاء الأفراد، بحيث بينت أن هذه التصورات قد تتدخل حتى في رفض العلاج، وبذلك فإن التصورات تتدفق في شكل سلوكيات وعادات تتجسد فيما بعد في شكل قيم اجتماعية[1].

تلخص الباحثة "D. Jodelet" خمس صفات أساسية للتصور الاجتماعي تم ذكرها سلفا ودون التطرق للأخرى والمتمثلة في:

- دائما تصور لموضوع Représentation d'un objet
- ميزة تمثيلية Caractère imaginant et figurative
- ميزة رمزية وذات دلالة Caractère symbolique et signifiant
- ميزة بنائية Caractère constructif
- تتميز بالاستقلالية والإبداع Caractère autonome créatif [2]

[1] -بولقروش، فاطمة .سوسيولوجيا الصورة: *مقاربة في تمثل الجسد والهوية* .الجزائر: دار القصبة، 2009.، ص 17

[2] -طالب، عبد الكريم .سوسيولوجيا *الإعلام الجديد: التأثيرات والتجليات* .الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2015، ص 38.

3-شروط التصورات الاجتماعية:

3-1نشر المعلومة:

لأسباب مرتبطة بتعقد الموضوع وأيضا بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية الأفراد لا يستطيعون الوصول إلى المعلومات الضرورية لمعرفة الموضوع.

3-2 التركيز في البؤرة:

تتعلق بالطريقة الخاصة التي تكون عليها الجماعة الاجتماعية اتجاه الموضوع المتصور موضوع الدراسة: الشيء الذي سوف يعيق الأفراد في الحصول على نظرة شمولية (كلية) للموضوع.

3-3ضغط الاستدلال:

ضرورة شعور الأفراد بتطور بالسلوكيات والخطابات المتناسق حول الموضوع الذي لا يعرفونه جيدا من هذا المنطلق فإن الموضوع الاجتماعي هو موضوع غير معروف بالنسبة لنا (نشر) والذي نهتم به بدرجات مختلفة (بؤرة) ومن خلاله نأخذ موقف (ضغط الاستدلالي).[1]

4-وظائف التصورات الاجتماعية:

لقد اقترح "ابريك" سنة 2001 أن التصورات الاجتماعية تستوجب أربعة وظائف رئيسية منها:الوظيفة المعرفية والوظيفة الهوية والوظيفة الهوية والوظيفة التبرير.[2]

- **وهذه الوظائف تنشأ منها عدة أنواع:**

- البعد المعرفي الذي يتيح فهم وتفسير الواقع.
- البعد العاطفي أو الوجداني الذي يشارك في تهديد الهوية ويحمي ويبقى خصوصيات الجماعة.
- وأخيرا البعد السلوكي أو توجيه المسلك الذي له أولوية تركيب دليل الفعل وممارسة الاستعدادات السلوكية.

– ولقد أضاف كل من **(clémence, Deschamps et arabic,)** ست وظائف والتي برزت في تعريف موسكو فيس للتصورات وهي:

[1] -بومدين، نور الدين، الهوية والهامش: قراءات في سوسيولوجيا التمثلات الاجتماعية،منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004، ص13.

[2] -سوكري، سامية. المرأة والتمثلات الاجتماعية في الفضاء الرقمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2018، ص 34.

- وظيفة تنظيمي دلالية للواقع.
- وظيفة معرفية شامله لأفراد الجديدة.
- وظيفة نضام تفسيري للواقع على حسب نوعية المعارف
- وظيفة توجيهي للسلوك.
- وظيفة تبريرية للسلوكيات والاستعدادات.
- وظيفة بناء وتقوية الهوية داخل الجماعة.

وفي هذي الحالة فحصها وظيفة على حدا أوجدناها تتأثر وتؤثر وتتكامل في بعضها البعض لمنتج الأربعاء الثلاثة للتصورات والتي كان قد عرضها أبريك في اقتراحه للوظائف[1].

ولكن الوظائف التي اتفق عليها العلماء تتمثل في أربعة وظائف هي:

1-4 الوظيفة المعرفية:

التصورات الاجتماعية تسمح للأفراد بإدماج المعطيات الجديدة في إطارهم الفكري وهذه المعطيات والأفكار المشتركة بين أصناف اجتماعية مختلفة، وهذه التصورات لديها طابع فكري وتفسيري للعام وللمحيط كما أن للقيم والمحيط الذي ينتمي إليه الفرد تأثير في تكوين وبناء الواقع.[2]

2-4-وظيفة الهوية:

وهي تسعى إلى تعريف وحفظ الهوية الشخصية وتماسك الفرد أو الجماعة والى، الاحتفاظ بصورة واجهة ايجابيه للجماعة التي ينتسب إليها[3].

[1] -سوكري، سامية، المرأة والتمثلات الاجتماعية في وسائط الإعلام الرقمي: دار الهدى، ط1، الجزائر.2017، ص 35

[2] -بورنان، عبد الحميد .*الخطاب الإعلامي* وبنية التمثل الاجتماعي. دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.2007، ص 23.

[3] -سوكري، مرجع السابق، ص 36.

4-3-الوظيفة التوجيهية:

تعمل التصورات الاجتماعية كنظام أولي لفك تشفير الواقع، إذ تعمل كدليل يحدد الغايات من الوضعية ونمط العلاقات المتناسبة والشخص المواجه، فتصورات الفرد من ذاته وجماعة انتمائه أو الجماعات الأخرى هي التي تحدد سلوكياته فيما بعد، ومن خلال تحديد ما هو شرعي ومسموح به وما هو غير مقبول في وضعية اجتماعية معينة، لكن فعل التصور يمكن أن يذهب إلى أبعد من ذلك الإستباقية والتوقعات التي تسقط على الواقع، ومن خلال انتقاء المعلومات وترشيحها، وكذا التأويلات التي تهدف لإخضاع هذا الواقع المعاش[1].

4-4-الوظيفة التبريرية: وهي تساعد الأفراد لتفسير وتبرير سلوكياتهم في المستقبل أو تجاوزها من أجل أن يتكيفوا ويحفظها على نظرتهم[2].

5- أنواع التصورات الاجتماعية:

من أنواع التصورات الاجتماعية نذكر:

5-1التصورات الفردية: التصورات الفردية حسب" jclenet " أي موضوع يمكن استنباطه إلى وضعية معاشه مما يعطيه معنى وابعد من هذا فيا قائمة على خبرة فردية محايدة اي تخص ذلك الفرد ونمط معاشه[3].

5-2 التصورات الجماعية: هذا المصطلح الذي اهتم به علماء الاجتماع وتدل على تصورات موزعة عن طريق مجموعة اجتماعية لمصطلح ضمني مهم، وهو مفهوم مستعمل بشكل كبير في الانزيويوجيا ويعطي الأسبقية لتصورات الاجتماعية على بقية العلوم الإنسانية[4].

5-3التصورات الاجتماعية: هو مفهوم جديد يبرز في أعمال " موسكوفيتشي" والذي اهتم بهذه التصورات كفاعله بين الأفراد والجماعات وهذا المصطلح يشير أكثر إلى التصورات التي تدرس ضمن

[1] -جلول، عبد الكريم، وبكوش، عبد القادر .التمثلات الاجتماعية والهوية الثقافية. دار هومة، الجزائر، 2014، ص27.

[2] - سوكري، مرجع السابق، ص 38.

[3] -عمار، نجلاء .المرأة في الخطاب الاجتماعي العربي، مركز النشر الجامعي، .تونس، 2005، ص52.

[4] -قريشي، ناصر، وبوعيشة، سهام .*التمثلات الاجتماعية في مجتمع متحول*: دار المعرفة، .الجزائر، .2010، ص104.

ديناميكيتها وتجهيزها وحركتها إذا، في محتواها وهذه التصورات الاجتماعية تدخل ضمنها التصورات الفردية والجماعية[1].

6- تركيبة التصورات الاجتماعية:

يؤكد أبريك على أن التصور الاجتماعي مكون من جهازين مكملين لبعضهما، أولهما مركزي (النواة المركزية) والثاني محيطي (الجهاز المحيطي):

6-1النواة المركزية (الجهاز المركزي) :

ينتظم كل تصور حول نواة مركزية، فهي العنصر الرئيسي الذي يحدد دلالته وتنظيمه في الوقت نفسه، وذلك لأنها الأكثر استقرارا وديمومة لارتباطها بالمعايير والقيم والذاكرة والتاريخ الجماعي، وذلك بالرغم من تطور وتحرك الإطار الذي توجد به، حيث يؤدي غيابها إلى تدمير التصور وإعطائه دلالة مغايرة تماما.

يرى أبريك أن تحليل النواة المركزية والعناصر المكونة لها، خطوة ضرورية للكشف عن اندماج الشخص في الواقع الذي يعيش فيه، غير أن معرفة محتوى التصور لا تكفي للتعرف عليه وتحديده، فتنظيم هذا المحتوى هو الأهم، حيث يؤكد أبريك بأنه بالرغم من تشارك تصورين في محتوى واحد فإنه يمكن أن يكونا مختلفين، وذلك إذا اختلف تنظيم محتواهما بسبب اختلاف مركزية بعض العناصر، هذا وتحتوي النواة المركزية على عدد محدود من العناصر حيث لا يتجاوز في الغالب ستة عناصر.

- وظائف النواة المركزية: تقوم النواة المركزية بثلاث وظائف هي:

✓ **وظيفة مولدة:** هي الوظيفة التي تكون من خلالها وتحول دلالة العناصر الأخرى المكونة للتصور

✓ وظيفة منظمة: تحدد النواة المركزية طبيعة الروابط التي توحد عناصر التصور وتثبتها

✓ وظيفة مثبتة: النواة المركزية مستقرة يصعب تطويرها، وبالتالي تعطي للتصور ثباتا زمنيا متفاوت المدة.

- بحسب طبيعة موضوع التصور ومقاصد الوضعية، يمكن أن يكون للنواة المركزية بعدان:

✓ بعد وظيفي: يظهر هذا البعد من خلال استعمال عناصر التصور التي تساعد على إتمام مهمة معينة

[1] - قريشي، ناصر، مرجع نفسه، ص 104.

- ✓ بعد معياري: ويبرز هذا البعد في كل الوضعيات التي تتدخل فيها الأبعاد السوسيو- عاطفية، الاجتماعية أو الإيديولوجية بصفة مباشرة، ففي مثل هذه الوضعيات يمكننا أن نعتبر أن المعايير والقوالب والاتجاهات ستكون في قالب التصور[1].

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن النواة المركزية منظمة بدورها حول نوعين من العناصر: عناصر ذات أولية وأخرى نائبة.

2-6 العناصر المحيطية (الجهاز المحيطي)

تمثل العناصر المحيطة الجزء الأكبر من حيث الكم، وتقوم بدور الواجهة بين الجهاز المركزي والوضعيات الملموسة، كما تساعد على أن يكون اختلاف جماعة ما قابلا للتعايش، وكذا ضمان نمو التصور بمراعاة حساسية الوضع الملموس.

1-2-6وظائف الجهاز المحيطي: يمكن للجهاز المحيطي أيضا أن يقوم بثلاث وظائف أساسية:

- ✓ وظيفة التجسيد: العناصر المحيطة متعلقة بالإطار الذي يوجد به الفرد، وهي ناتجة عن ترسيخ التصور في الواقع، حيث تسمح بإلباسه مصطلحات ملموسة وسهلة الفهم أو النقل، فالجهاز المحيطي يشتمل على العناصر التي تتضمنها الوضعية التي يوجد بها التصور وبالتالي فهو مرتبط بمعاش الأفراد.

- ✓ وظيفة التعديل: تتيح هذه الوظيفة تكيف التصور مع تطورات الوضعيات، وذلك من خلال دمج المعلومات الجديدة واستيعاب تحولات المحيط، وكذا العناصر التي من شأنها أن تضع بنية التصور على المحك، حيث يتم احتوائها بإعطائها موضعا ثانويا أو إعادة تفسيرها بما يتماشى والدلالة المركزية، أو بإعطائها طابع الاستثنائية أو الاشتراطية، وهكذا وفي مقابل استقرار النواة المركزية تتخذ العناصر المحيطية المظهر المتحرك والمتطور للتصور.

- ✓ **وظيفة الدفاع:** تقوم العناصر المحيطة بوظيفة دفاعية، وذلك من خلال إدماج مشروط للعناصر المتناقضة، فالجهاز المحيطي هو الوحيد القادر على تحمل التناقضات داخل محتوياته كما هو الشأن بالنسبة للجهاز المركزي، يحتوي الجهاز المحيطي على نوعين من العناصر: عناصر

[1] -جلول، عبد الكريم، وبكوش، المرجع السابق، ص 170.

منشطة بشكل مفرد، وهي عناصر يمكن أن تبرز في بعض الظروف لدرجة أنها يمكن أن تصبح مركزية في مقابل عناصر محيطية عادية[1].

7-نظريات التصورات الاجتماعية:

يتعلق الآمر في الواقع بثلاث نماذج نظرية، حيث لا تعتبر أطروحات متناقشة وإنما مقاربة مكملة لبعضنا البعض، لكننا سنعرضها الآن بحسب الترتيب الزمني لظهورها:

7-1النموذج السوسيو-تطوري:

يعد هذا النموذج أول مقاربة نظرية يقترحها **موسكوفيسي** للعمل على التصورات الاجتماعية، حيث يدرس هذا النموذج الكيفيات التي ينتج من خلالها الأفراد تصوراتهم حول مواضيع الحياة المختلفة. يرى موسكوفيسي أن ظهور وضعية اجتماعية جديدة، وما تفرضه هذه الأخيرة من قلة المعلومات بشأنها أو عجز المعارف المكتسبة سابقا عن تأويلها، يؤدي إلى بروزها كموضوع إشكالي وجديد يستحيل معرفته بشكل كامل نظرا لتشتت المعلومات التي تتعلق به، فهذه الوضعية تولد نقاشات وجدالات وتفاعلات تزيد من الشعور بضرورة فهم الموضوع، وهكذا يتم تنشيط التواصل الاجتماعي والتطرق لكل المعلومات والمعتقدات والفرضيات الممكنة، إذ يتمركزون حول مظهر خاص يتناسب وتوقعاتهم وتوجهاتهم الجماعية، لكن هذه السيرورة العفوية المولدة للتمثل تحتاج لثلاث شروط:

- المعلومة
- الاتجاه
- حقل التصور[2]

7-2النموذج السو سيو-ديناميكي:

اقترح هذا النموذج (d'Oise) الذي اهتم بالمعتقدات الخاصة التي يكونها الأفراد عن المواضيع المختلفة للحياة الاجتماعية، فالتصورات حسية لا يمكن تبصرها إلا من خلال ديناميكية اجتماعية تضع الفاعلين الاجتماعيين في حالة تفاعل. عندما تدور هذه الديناميكية حول مسألة مهمة تثير

[1] - جلول عبد الكريم، وبكوش، مرجع نفسه، ص 179.

[2] -أغمين، فاطمة الزهراء، وجوايبية، ياسين. التمثلات الاجتماعية والتحولات القيمية في ظل الإعلام الرقمي. منشورات جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، 2021، ص 417.

مواقف مختلفة لدى الأفراد بحسب الانتماءات الاجتماعية لكل واحد، وذلك بالرغم من اشتراكهم في نفس المبادئ المنظمة للمواقف، وهكذا تنسب هذه النظرية وظيفة مزدوجة للتصورات الاجتماعية، فهي تعتبرها من جهة كمبادئ مولودة للموقف، ولكنها من جهة أخرى مبادئ منظمة للفروقات الفردية وبالتالي فليست وجهات نظر هي المتقاسمة ولكن المسائل يتجابه حولها هي المتقاسمة. تعطي هذه المقاربة النظرية مكانة مهمة للعلاقات ما بين الأفراد، وذلك بمحاولة توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها للانتماءات الاجتماعية المختلفة أن تحدد الأهمية الموكلة للمبادئ المختلفة، إذ يتعلق الأمر بدراسة ترسيخ التصورات في الواقع الاجتماعي[1].

تبحث نظرية المبادئ المنظمة عن الخصوصية في حركية النقاط المرجعية المشتركة تتحول الى رهانات تكون مصدرا للاختلافات الفردية، وكل هذا يحدث في علاقة مع التداخلات الاجتماعية للأشخاص، فالتوافق المميز للتصورات الاجتماعية موجود حسب هذه المقاربة في هذه الرهانات[2].

7-3نظرية النواة المركزية:

لقد فتح **موسكو فيتشي** بابا واسعا في مجال علم النفس الاجتماعي وساهم في تطوير مفهوم التصورات الاجتماعية في السنين الأخيرة، حيث عمل الكثير من الباحثين على دراستها وتحليلها وفهمها.

لقد اعتمد ابريك ثم"Flament" على مفهوم النواة التشكيلة لوضع نظيرة النواة المركزية التي تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ان كل تصور اجتماعي منظم حول نواة مركزية وعناصر محيطية[3].

7-3-1النواة المركزية: هي العنصر الأساسي في التصور لأنها تشمل الأفكار والعناصر التي هي لب التصور الاجتماعي وتتميز بالثبات والدوام والاستقرار وتقاوم التغيير وبدونها لا تكون تصورا اجتماعيا

7-3-2وظيفة النواة المركزية: يمكن تقسيمها الى وظيفتين أساسيتين هما:

- ✓ **وظيفة التو الدية Fonction génératrice:**

[1] -نعموني سمير، بداوي سميرة، تطبيقات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 09، الجزء 02، 2017، ص 117.

[2] -عشيشي نوري، تصورات المعلمين للموهبة والطفل الموهوب في البيئة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021، الجزائر.

[3] - نعموني سمير، المرجع السابق، ص118.

إن النواة المركزية عبارة عن مجموعة من العناصر الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي عن طريقها يتم خلق تصورا بناء لمعنى ولمفهوم ما وبدون نواة مركزية لا يكون تصورا اجتماعيا وبالتالي فهي تلد التصورات.

✓ **وظيفة التنظيمية Fonction organisatrice:**

عن طريق النواة المركزية يتم تحديد طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر التصور فهي عامل ينظم التصور ويجعله مستقرا.

- إن هاتين الوظيفيتين أساسيتين لجعل التصور مستقرا وثابتا مقاوما للتغيير ولكنه لا ينفي القدرة على بناء تصورات جديدة.

7-3-3.العناصر المحيطية:

هي العناصر والمعارف المحيطة بالنواة المركزية والتي هي أقل جاذبية لكونها سطحية أقل ثباتا واستقرارا مقارنة بعناصر النواة المركزية، وهي تسمح بالتغيير الذاتي فهي عادة غير مشتركة بين كل أفراد الجماعة.

7-3-4وظيفة العناصر المحيطية: من بين وظائفها نذكر:[1]

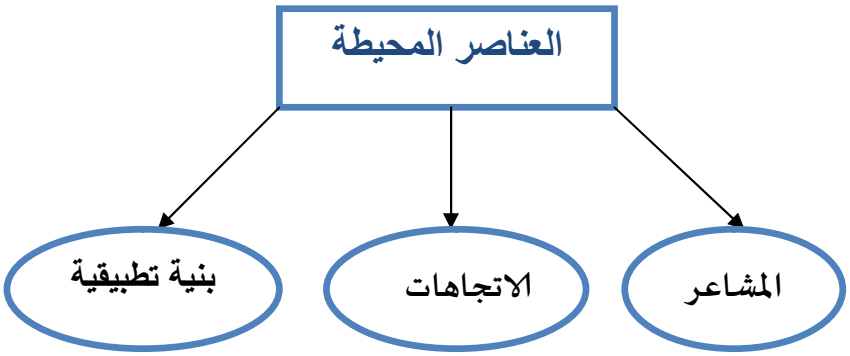
✓ **التغيير الذاتي: modulation individualistes** يتميز الأفراد بالاختلاف والخصوصيات الفردية حتى وإن كانوا ينتمون إلى نفي الجماعة، يعود هذا إلى العناصر المحيطية التي تجعل من التصورات الاجتماعية تتخذ بعض العناصر الذاتية غير المشتركة عند الجميع بالتالي تتسم بظهور الاختلاف بين الأفراد، كما تتصف العناصر المحيطية بكونها سطحية وبالتالي تسمح بالتعديل والتحول.

✓ **تحديد السلوك: prescripteur de comportement**إنه يمثل البنية التطبيقية للتصور حيث تملي التصورات الاجتماعية وأنماط السلوك والاتجاهات التي يجب على الفرد اتخاذها اتجاه موضوع ما.

[1] - عيلان، زكاري ، مقاربة للتنظيم للتصورات الاجتماعية حسب نظرية النواة المركزية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة، العدد التاسع (الجزء الأول)، (د.س)، ص 68

✓ **الدفاع والتحول:** تلعب العناصر المحيطية دورا هاما في الدفاع عن التصورات من جهة وتسمح بتحويلها من جهة أخرى، فلكونها محيطية فإنها تقوم بالمحافظة على النواة المركزية خاصة عند تعرضها المواقف جديدة ومناقضة للتصور. حيث تقوم العناصر المحيطية بالتأقلم مع هذه الأخيرة بإحداث بعض التغييرات على مستواها بدون المساس بالنواة بالتالي تسمح بتسرب المعلومات الجديدة من جهة وتحافظ على المعارف السابقة من جهة أخرى.

الشكل رقم (02): التنظيم الداخلي للتصور الاجتماعي حسب نظرية النواة



المصدر: عيلان، زكاري (د.س)، مقاربة للتنظيم للتصورات الاجتماعية حسب نظرية النواة المركزية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة، العدد التاسع (الجزء الأول).

شرح الشكل:

يمثل الشكل رقم (02) التنظيم الداخلي للتصور الاجتماعي حسب نظرية النواة حيث وضح أن التصور الاجتماعي للفرد ينظم حول نواة المركزية تتكون من ذكرياته ومشاعره ومعتقداته وقيمه واتجاهاته الشخصية، ثم تليها بنية تطبيقية والتي هي تجسيد التصور في العالم الواقعي حسب حيز العاطفي والحيز الاجتماعي بما يحتويه من قيم واتجاهات.

7-3-5النظام المركزي والنظام المحيطي: تلعب كل من النواة المركزية والعناصر المحيطية دورا أساسيا في تشكيلة التصور الاجتماعي وتعمل كلاهما تحت نظامين مختلفين ومتكاملين وهو ما أثار اهتمام الكثير من الباحثين وشكل الإشكالية الأساسية لطبيعة التصورات الاجتماعية حيث أنها[1]:

في نفس الوقت الثابت ومتغيرة من جهة وصادمة ومرنة من جهة ثانية.

[1] - عيلان، زكاري ، مقاربة للتنظيم للتصورات الاجتماعية حسب نظرية النواة المركزية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة، العدد التاسع (الجزء الأول)، (د.س)، ص 68.

- متفق عليها أي أنها تخص اتفاقا جماعيا حول الموضوع وفي نفس الوقت تتميز بالاختلافات على مستوى الأفراد في نفس الجماعة.

- وما قد يفسر هذه التناقضات هو أن النظام المركزي يمثل الصفة التي تجعل التصور ثابتا ومستقرا ومشتركا، بينما يعمل النظام المحيطي على إعطاء طابع شخصي للتصورات وتجعلها قادرة على التغيير والتحول للتأقلم مع مستجدات الواقع الذي تعيش فيه[1].

الجدول رقم (01): وظيفة النظام المركزي والنظام المحيطي.

النظام محيطي	النظام المركزي
– يسمح بإدخال لتجارب الفردية. – يتقبل الاختلاف في الجماعة. – يتقبل التناقض. – مرن (غير ثابت). – يتحول ويتطور. – حساس للمستجدات.	– له علاقة الذاكرة الجماعية وتاريخ الجماعة. – لا يسمح إلا بما هو متفق عليه في الجماعة. – ثابت. – متماسك. – يقاوم التغيير. – غير حساس المستجدات.
الوظائف	**الوظائف**
– يسمح بالتكييف مع الواقع الملموس. – في المحتوى يتحمل الاختلاف. – يحمي النظام المركزي.	– يصحح مفهوم التصور الاجتماعي. – يحدد نظامه.

المصدر: بكار يمينة، شرماط دليلة عايدة ، التصورات الاجتماعية واستراتيجيات المواجهة لدى المعاقين حركيا، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، (2024/2023)، ص 28

8-سيرورة التصورات الاجتماعية:

موسكو فيسي 1961 أكد ان لتصورات الاجتماعية سيرورتين تعملا على التكوين والتوظيف لعملية التصور:

[1] -: بكار يمينة، شرماط دليلة عايدة ، التصورات الاجتماعية واستراتيجيات المواجهة لدى المعاقين حركيا، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، (2024/2023)، ص 28

1-8سيرورة التوضيع: عبارة عن سيرورة لتنظيم المعارف المتعلقة بموضوع التصور، وهو عبارة عن ميكانيزم بواسطته يتم انتقال العناصر المجردة النظرية إلى صور ملموسة، وفي حلة تصورات التحليل النفسي فإن هذه السيرورة تتكون خلال ثلاث مراحل[1]:

- **الانتقاء لو الاختيار السياقي دلالي للمعلومة:** فالأفراد ليس باستطاعتهم تناول كل الدلالات فهم ينتقون إلا ما يرونه مناسب ويكون مهم لهم، وذلك ان كل معلومة منتقاة تميز وتكمل المعلومة الأخرى.

- **التكوين لصورة المخطط:** فهنا المخطط البنائي تتفاعل فيه العناصر المنتقاة سابقا التي بدورها تكتسب دلالة قوية تسمح ببلورة نواة شكلية تمثل بنية التصور.

- **مرحلة التطبيع:** وهي مرحلة التي تكون فيها عناصر التخطيط البنائي تماما مجسدة في الواقع ويصبح الموضوع مدرك وبديه في المجتمع.

2-8سيرورة الترسيخ: هي سيرورة يحاول من خلالها الأفراد إدماج المعلومات الجديدة المتعلقة بالموضوع في نسق مرجعي موجود سلفا.

- والترسيخ تمتد جذوره في التصور ضمن المعارف الموجودة مسبقا التي تم حفظها في إطار المرجعي بعد التمسك في الموضوع، فهوا يدمج الجديد في القديم ويدخل الموضوع ضمن شبكة دلالية موجودة مسبقا، ولذلك فهوا يسمح هكذا بإبراز المألوف من غير المألوف أو الغريب
- والترسيخ يلعب الدور المكمل ودور الألفة حيث يساهم في خلق لأطار التغيير والمرافقة وتأسيس لنماذج الأشخاص والأحداث[2].

3-8الانتقاء: يتعلق الأمر بالفكر ارتباط المعلومات بالمكان (بالإطار)حيث يتم ترشيح. للمعلومات المتوفرة حول موضوع التصور، وذلك من خلال تحريف وعكس وتخفيض أو إضافة بعض المعطيات أو القيام بتقييمات وإقصاءات أو حذف بعض الخصائص، وذلك بسبب الضغط الذي تمارسه كيفيات التفكير

[1] - ابتسام غانم، التمثلات الاجتماعية للطلبة الجامعيين فيما يتعلق بإنجاز دراسات بينية في مذكرات تخرجهم،2022،. المجلد 16، العدد، ص 222.

[2] - عادل بوطاجين، سليمان بومدين،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الوادي، العدد 06، أفريل 2014، الجزائر. ص170.

المختلفة المتأثرة هي الأخرى بالإطار الأيديولوجي والثقافي، وانساق القيم التي تواجد بها الأفراد الذين يستقبلون المعلومات أو الجواهر الجديدة، أو يعيدون تقييم معطيات موجودة سلفا[1].

4-8المخطط التصوري:

هو صورة تعطي للفرد معنى متماسك، حيث يمثل النواة الصلبة لتصور، فهوا الذي يقف ورا تبلور السيرورة التصوراتية من خلال رصف جدلي يتضمن من جهة تكثيف عناصر المعلومة ومن جهة أخرى أجلاء المظاهر الأكثر صناعية، فالمخطط التصوري الذي يحمله الفرنسيون حول نظرية التحليل النفسي والذي بينه **موسكوفيتشي** في كتابه: La psychanalyse son image et son public سنة 1961 مرتكز على التعارف بين الداخل والخارج، بينما هوا ظاهر وما هوا مستور (هذه هي الدلالات المعطاة إلى مصطلحي الشعور ولا شعور)، كما يرتكز هذا المخطط على فكرة وجود ميكانيزم ضار (الكبت) والذي يمثل مصدر المشاكل (العقد النفسية) وهكذا هذا المخطط التصوري يفتقر إلى الروابط مع النظرية الأصلية لأنه يتجاهل البدو المنظمة إلى الحياة النفسية، وهذا يجعل هذا المخطط الأفراد يشعرون بأنهم قادرين على إدراك اللاشعور ومكبوتات وعقد المحيطين به، مباشرة من خلال ملاحظة سلوكياتهم، وهكذا يتيح المخطط التصوري الفرصة لتجسيد وتبسيط الظاهرة المتصورة، كما يعدل التعقيد المفهومات بحسب فكر الأفراد[2].

[1] -المرجع نفسه، ص176.

[2] -المرجع نفسه، ص178.

خلاصة:

يمكن القول أن التصورات الاجتماعية أنها تمثل فهم حالة العلاقة من التفاعل الشخص والمجتمع، إذ يستمد الأفراد تفسيرهم للواقع الاجتماعية من إدراكهم ضمن إطار معرفي وقيمي مشترك، وقد تطور هذا المفهوم من تصورات عامة وأساطير جماعية إلى أداة تحليلية منهجية تساعد على فهم كيفية تشكل المواقف، الاتجاهات، وتمثلات الأفراد للظواهر الاجتماعية.

ويعد نموذج النواة المركزية من أبرز النماذج التي ساهمت في تقديم آليات تشكيل التصورات، فهو يميز بين عناصر ثابتتين تشكل جوهر التصور، وأخرى محيطية متدرجة في الليونة التي تفسير التوازن بين استقرار التصورات وقابليتها للتغيير، كما أبرز الفصل الوظائف الأساسية الذاتية والاجتماعية لتصنيف التصورات الاجتماعية، كالتوجيه والتبرير إضافة إلى دورها في تشكيل الحدود الوهمية لواقع التفسير.

ان دراسة التصورات الاجتماعية لا ينحصر ولا ينقطع عن فهمها من حيث محتواها بل يشمل أيضا دسته، وبالتعليمات التي تشكلها التوضيح، الترسيخ، وما هي شروط النشوء، مما يجعل منها أدوات تفسيرية مركزي للتحليل السوسيولوجي ضمن المجتمعات المحيطة بها ثقافيا، وعليه فإن التعمق في فهم التصورات الاجتماعية يفتح آفاقا بحثية مختلفة وغنية في مجالات متعددة.

الفصل الثالث:

جرائم المرأة الرقمية

تمهيد

أولا: تطور و نشأة جرائم المرأة الرقمية.

ثانيا: أنواع وأنماط جرائم المرأة الرقمية .

ثالثا: طرق وتصنيفات جرائم المرأة الرقمية.

رابعا: دوافع وأسباب المفسرة لسلوك الإجرامي لدى المرأة.

خامسا: أبعاد الجرائم الرقمية.

سادسا: خصائص جرائم المرأة الرقمية.

سابعا: النظريات المفسرة للجريمة النسائية الرقمية.

خلاصة

تمهيد:

شهد العالم بزوغ نوع جديد من التحديات الأمنية والاجتماعية وهو الجرائم الرقمية، وقد زادت وتيرته بسبب التحولات التكنولوجية الحديثة، والتطور الهائل في التقنيات بإتباع وسائل جديدة ترتبط بالشبكات الرقمية، أثر أيضا على الجريمة في شتى مجالاتها حيث الأبعاد التي تجاوزت الزمان والمكان، من المظاهر الملفتة للنظر المرأة، فاعل في المجال الإجرامي الرقمي بحيث يتجاوز الصورة النمطية المعتادة للمرأة كضحية، إلى دراسة تحليلية تتناول هذه الظاهرة الجديدة.

يتجلى يوما بعد آخر أن مع ارتقاء المرأة لتنال قسطا من التعليم باتت تنخرط في الأنشطة الاجتماعية المختلفة من عبء الحياة اليومية، ومن هنا برزت الجرائم الرقمية، لتعكس صورة جديدة من ظاهرة تمثلت تعدد الأدوار .مسألة ارتكاب الجرائم من قبل النساء يقود التقدم الإلكتروني، بخلاف تقديم الوثائق القانونية حول الاحتيال، ينبغي وضع هذا التحدي بالحسبان عند تحليل تصور النسوي، كما يثير الفصل تساؤلات حول البنية النفسية والاجتماعية لمجرمة الإنترنت، وموقعها في نظريات علم الإجرام التقليدية والمعاصرة.

أولا: تطور ونشأة جرائم المرأة الرقمية.

شهدت الظاهرة الإجرامية في العصر الحديث تطورا ملحوظا ومذهلا، سواء من حيث شخصية مرتكبيها أو أساليب تنفيذها، مع الاستعانة بأحدث ما توصلت إليه العلوم التقنية والتكنولوجية. وقد تميز القرن العشرون باختراعات ضخمة على المستوى التقني، أبرزها ظهور الحاسوب الإلكتروني ووجود ما يعرف بالإنترنت، التي تعني "شبكة الشبكات" أي ربط شبكات الحاسوب ببعضها البعض، نشأت الإنترنت في عام 1969 لأغراض عسكرية لصالح وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، ثم انتقل استخدامها إلى المجال التعليمي في عام 1982 بعد أن أصبح متاحًا للجامعة الأمريكية، ومن ثم تطورت استخدامات الإنترنت فيما بعد[1].

أصبحت الجريمة الإلكترونية بلا حدود وعالمية، مما يجعل التحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة. تُرتكب هذه الجرائم من قبل الأفراد أكثر من كونها تُرتكب من قِبل محترفي الحاسوب وشبكات المعلومات. كما يمكن أن تحدث من مراكز البحوث، والأكاديميين، أو وسائل الإعلام التي تبحث عن معلومات أو أخبار، أو حتى من حكومات تسعى للحصول على معلومات تجارية، أو منظمات إجرامية تبحث عن ملفات موثوقة[2].

لقد تطورت الجريمة الرقمية عبر عدة مراحل منذ أن تم رصدها لأول مرة في الإحصائيات خلال الفترة (1990/1971)، وشملت الجرائم البارزة التي تم رصدها وضبطها على مستوى العالم عددا قليلا جدا، يتراوح بين جريمة واحدة إلى ثلاث جرائم فقط. ومن أشهر هذه الحوادث تلك التي وقعت عام 1988م عندما استخدم الحاسب الآلي لسرقة 70 مليون دولار من بنك شيكاغو الوطني الأول. وفي نفس العام، تم تشكيل فريق طوارئ الحاسب الآلي (مصطلح فرنسي) لأول مرة في معهد هندسة البرمجيات بجامعة "كارنيجي ميلون" الأمريكية لمواجهة الجريمة الإلكترونية بمختلف أشكالها، وفي عام 1989م، قامت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا بتبني التوصية رقم 9 الخاصة بمواجهة الحاسب الآلي[3].

[1] -طالبي الملل، سرور. العقل العربي والتحول القيمي في زمن العولمة. دار المعرفة، 2017، ص7

[2] -ذياب، موسى البداينة. "الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب". ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي حول "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية"، عمان، الأردن، 2–4 سبتمبر 2014، ص 3.

[3] -عفاف، وأولاد سالم، نسمة، "الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على المرأة في المجتمع الجزائري." مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 5، 2023، ص 72.

في عقد التسعينات، ارتفع معدل الجرائم الرقمية نسبيًا، وكان أشهرها في عام 1994م عندما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عالميًا 25.454.590 مليار، حيث قام طالب أمريكي يبلغ من العمر 16 عامًا ويستخدم لقب (نهر البيانات) باختراق أجهزة الكمبيوتر في معهد أبحاث الطاقة كوري ووكالات ناسا والعديد من الوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى، وتم القبض عليه في إنجلترا، في عام 1995م، تمكنت عصابة محترفة من روسيا من سرقة عشرة ملايين دولار من مصرف سيتي بنك باستخدام الكمبيوتر، وقامت بتحويلها إلى حسابات في فنلندا وإسرائيل .تزايدت العمليات الإجرامية الرقمية في مختلف أنحاء العالم حتى يومنا هذا، وبدأت الجهود الدولية والإقليمية في وضع استراتيجيات لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة.[1]

يعتبر موضوع إجرام المرأة من المواضيع الحديثة نسبيًا، حيث لم يتم تناوله بجدية في إطار نظريات علم الإجرام التي كانت تعتمد على التحيز النوعي، الذي يعكس الاختلاف الثقافي. على الرغم من وجود العديد من الدراسات في علم الاجتماع والجريمة التي تناولت الجرائم ضد الإناث، وخاصة تلك التي تعتبر المرأة ضحية، إلا أنه لا يزال هناك تجاهل لجرائم المرأة في المجتمعات العربية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات حول جريمة المرأة في هذه المجتمعات نادرة[2].

إن معظم الدراسات بشكل عام تسعى لتسليط الضوء على تفاصيل الجريمة والعوامل التي تكمن وراءها، والبحث في اقتراح وسائل للوقاية منها وعلاج مرتكبيها. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تغفل جانبا مهما من الدراسة، وهو مرتكب هذا الفعل الإجرامي بصفتها رجلًا أو امرأة.

دخلت المرأة في العصر الحديث إلى مختلف مجالات الحياة ونافسَت الرجل فيها، بما في ذلك مجال الجريمة. فلم يعد الإجرام ظاهرة تقتصر على الذكور فقط، ولم يعد الحبس مقتصراً على الرجال كما يُقال عادةً، بل للأسف الشديد دخلت المرأة السجون نتيجة تضافر عوامل مختلفة أدخلتها في عالم الإجرام وأوقعت بها في شباك الجريمة.

أصبحت جرائم المرأة في هذا العصر متنوعة، حيث ظهرت العديد من الجرائم النسائية الرقمية التي تطورت بشكل ملحوظ نتيجة للتقدم التكنولوجي العالمي. هذه الجرائم جعلت من الصعب تحديد مفهوم الجرائم الإلكترونية كظاهرة جديدة، وذلك لأنها تمثل نمطًا إجراميًا جديدًا

1 عفاف بعون، نسيمة أولاد سالم، مرجع سابق، ص 73.

2 -موساوي، حمزة، وجمادي، فتحي" .الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على المرأة في المجتمع الجزائري ".مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، الجزائر، 2021/2020، ص 15.

مرتبطًا بالتكنولوجيا الحديثة، وتختلف عن الجرائم التقليدية من حيث مفهومها وأدواتها وطرق ارتكابها وخصائصها وصورها الخاصة بالفاعل [1]

ثانيا : أنواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء .

ان نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها نساء هي تلك المميزة للنساء، أي التي تختص بها النساء فقط دون الذكور، تدخل معظم هذه الجرائم في إطار الإجرام الخفي، ومن أهم الجرائم التي ترتكبها النساء وتتفوق فيها علي الرجال بصورة كبيرة نوجزها كما يلي:

1- **الجرائم الأخلاقية:** حيث يتم استغلال جمال المرأة ورقتها في هذه الجرائم، والذي يكون في أوجه خلال العقدين الثالث والرابع من عمرها، ومن أبرز الجرائم الأخلاقية التي ترتكبها المرأة هي:

أ- **الدعارة:** تعكس هذه الجريمة انهيار القيم وسيطرة الثقافة المادية، وهي وسيلة للمرأة لكسب المال بسرعة ودون جهد. فالمرأة في هذا السياق تكسب المال خلال فترة وجيزة بينما يلبي الرجل احتياجاته الجنسية .

ب- **جريمة الزنا:** تُعتبر من أخطر الجرائم الاجتماعية التي قد ترتكبها المرأة، وتُشكل كارثة حقيقية على الأسرة إذا قامت بها الأم

ت- **جرائم القتل:** تتمثل في سلب حق الإنسان في البقاء، وهو الحق الذي منحته إياه الطبيعة. وقد أصبحت المرأة تُرتكب بحقها هذه الجرائم، حيث تميزت بقتل المواليد الجدد لأسباب نفسية أو اجتماعية أو مادية.

ث- **جريمة الإجهاض:** هو عملية إنزال الجنين من رحم المرأة باستخدام وسائل وأدوات قد تؤدي إلى هذه النتيجة. تقوم النساء بذلك خوفًا من نظرة المجتمع، خصوصًا إذا كان الجنين نتاج علاقة غير شرعية. وغالبًا ما تكون هذه العملية سرية

ج- **النصب والاحتيال:** تتضمن هذه الجريمة لجوء المرأة إلى استخدام أسماء وصفات مزيفة وخيالية، حيث توهم من حولها بهذه الأمور لتتمكن من تحقيق ما تريده، وغالبًا ما يكون هدفها ماديًا تستولي عليه ليصبح ملكًا لها

ح- **المخدرات وبيعها وتعاطيها والتجارة بها:** تُعدّ من أخطر الجرائم على المجتمع، حيث تقضي عليه بالكامل وتدمر العقل. أصبحت المرأة شريكة للرجل في تجارة المخدرات، خاصة إذا كان

[1] عفاف بعون، نسمة أولاد سالم، مرجع سابق، ص 75.

زوجها أو أحد أفراد عائلتها يعمل في هذا المجال، مستغلة جمالها ورقتها. وإن كانت المرأة في البداية غير مشكوك فيها، فإنها تبدأ بالتجارة بها أو تعاطيها.

هناك عدة أنماط نذكر منها مايلي :[1]

- **إفساد المعلومات وإساءة استخدامها:** بما في ذلك قواعد بيانات المكتبات، وتمزيق الكتب، كما تشويه كم المعلومات، وتزوير السجلات الرسمية.
- **سرقة المعلومات:** والتي تتضمن بيع بيانات كالدراسات والأبحاث المهمة أو ذات الصلة بالتطوير التقني أو العسكري أو الصناعي، أو إتلافها أو تدميرها.
- **تلاعب بالبيانات:** ويتضمن ذلك الولوج إلى قواعد بيانات في النظام التعليمي وإجراء تعديلات على المعلومات أو تشويهها، مثل تعديل تقديرات الطلبة.

تزييف المعلومات: ويتضمن ذلك إجراء تعديلات على المعطيات بحيث تبدو في سياق غير صحيح، كإدراج سجلات لشهادات لم تصدر من النظام التعليمي وإصدارها.

- **انتهاك الخصوصية:** ويتضمن ذلك نشر معلومات خاصة عن الأفراد، أو الولوج إلى حساباتهم الإلكترونية ونشر بيانات تخصهم، أو عرض معلومات تتعلق بتاريخهم ونشرها
- **التصنت:** ويتضمن ذلك الولوج إلى قواعد المعلومات وسرقة المحادثات الهاتفية.
- **التجسس:** والذي يتضمن اعتراض المعلومات والسعي لمعرفة ما يحتويه الأفراد.

التشهير: يتضمن استخدام معلومات خاصة أو ذات صلة بالانحراف أو الجريمة ونشرها بهدف اغتيال شخصية الأفراد أو الإساءة إليهم.

السرقة العلمية: في الكتب والبحوث الأكاديمية ذات الطبيعة التجريبية والتطبيقية وخاصة ذات الطبيعة التجريبية والتطبيقية.

- **استيلاء على الاختراعات:** لاسيما في الميادين العلمية، بغرض استعمالها أو الاتجار بها.
- **الدخول غير القانوني إلى الشبكات** : إساءة الاستخدام أو تحقيق منافع عبر تدمير. المعلومات أو التجسس أو سرقتها.
- **القرصنة البرمجية:** والتي تتضمن النسخ غير القانوني للبرمجيات واستخدامها أو إعادة بيعها.

[1] - مقدادي، تهاني ناصر .*الجريمة النسائية:الأنواع والأسباب والوقاية* .عمان: دار وائل للنشر، 2018، ص 18.

- **قرصنة البيانات والمعلومات:** تتضمن اعتراض البيانات وخطفها بهدف الاستفادة منها، خصوصًا أرقام البطاقة الائتمانية، وأرقام الحسابات، وكلمات الدخول وكلمات السر.
- **خلاعة الأطفال:** وتتضمن صورًا خاصة بهم، والجنس السياحي للأطفال بوجه خاص وللإناث عموما، ونشر الجنس التخيلي..(Cybersex)
- **القنابل البريدية:** والتي تتضمن إرسال فيروسات بغرض تدمير البيانات عبر رسالة إلكترونية ملغومة.
- **إفشاء الأسرار:** ويتضمن ذلك الحصول على معلومات خاصة للغاية ومشاركتها عبر الإنترنت.
- **الاحتيال المالي عبر البطاقات:** والذي يحدث نتيجة استخدام غير قانوني لبطاقات التسويق أو المالية أو الهاتف
- **التحرش الجنسي:** والذي يعني الإزعاج من الرجال للنساء أو العكس، وذلك عبر المراسلات أو المكالمات الهاتفية أو المحادثات أو التلامس.
- **المطاردة، الملاحقة، والابتزاز:** والتي تشمل ملاحقة الذكور للإناث أو العكس، والتتبع بهدف فرض إقامة علاقة ما، وذلك عبر استخدام البريد الإلكتروني وإرسال الرسائل. **الإرهاب الإلكتروني:** يشمل جميع المكونات المذكورة سابقًا في بيئة تقنية متعثرة تؤثر هذه التغيرات على فرص الإرهاب ومصادره، وكذلك على تكتيكاته وأسلحته وأهدافه. ومن بين التكتيكات الإرهابية المعروفة هو الإرهاب الإلكتروني[1].

ثالثا: طرق تصنيفات جرائم المرأة.

لتصنيف الجرائم معايير و طرق متعدد و متداخلة هي:

أ- **المعيار التشريعي:** هو الوصف الذي يحدده المشرع في القوانين والأنظمة العقابية المختلفة، سواء كانت سماوية أو وضعية أو تلك التي اتفق الناس على اعتبارها قانونا لفترات طويلة. تحدد هذه الشرائع وصفا دقيقا لكل فعل محرم وتحدد له عقوبة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف التي قد تسهم في وصف وتصنيف نوع الجريمة المرتكبة[2]

[1] .سلمي محسن حسن صالح، مرجع سابق، ص821.
[2] . حيزية حسناوي،2012،ص128.

ب- **معيار خطورة الجريمة على أمن المجتمع:** توجد جرائم تتجلى خطورتها وجسامتها من خلال ما تسببه من هزة في المجتمع ومن انتشار الخوف وفقدان الشعور بالطمأنينة. كما أن معيار الخطورة والجسامة يختلف من مجتمع إلى آخر ومن سلطة تشريعية إلى أخرى.[1]

ت- **معيار نوعية الجاني:** أي ما إذا كان الشخص الذي ارتكب الجريمة طفلاً، شابًا، بالغًا، امرأةً، رجلًا، فردًا عاديًا أم شخصية عامة، ومعاملة المذنب.

ث- **معيار نوعية المجني عليه:** باعتباره عنصراً يؤثر في وقوع الفعل الإجرامي، لذا تأخذ الأنظمة والقوانين بمختلف مدارسها بعين الاعتبار صفة المجني عليه وعلاقته بالجاني والأمور المتعلقة بالجريمة عند تصنيف العقوبات ومعاملة المذنب.[2]

1. **ووفقا للشريعة الإسلامية، تنقسم الجريمة إلى ثلاثة أنواع:**

1.1 **جرائم الحدود:** والحد هو العقوبة التي حددها الله تعالى، مما يعني أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو الإلغاء، وتشمل جرائم مثل (الردة والبغي والزنا والقذف والسرقة وشرب الخمر).

2.1 **جرائم القصاص والديات:** تعود أصول كلمة القصاص إلى معاني مثل القطع، إتباع الأثر، والتماثل بين جانبي الشيء. الدية تمثل عقوبة القتل الخطأ والجروح، وهي مبلغ مالي محدد يُدفع لأولياء القتيل مقابل تنازلهم عن حقهم في القصاص.

3.1 **جرائم التعزيز:** يُعرف (التعزيز) بأنه عقوبة غير محددة تهدف إلى تجنب انتهاك حقوق الله تعالى أو حقوق الأفراد في كل معصية لها حد ولا كفارة.[3]

➢ **التصنيفات الاجتماعية لأنماط الجرائم:**

و من جهة أخرى تقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية الي عدة أنواع أهمها.

- جرائم ضد الممتلكات: مثل السرقة، الحرق المتعمد، وتسميم الماشية...
- جرائم ضد الأفراد: مثل القتل، الضرب، وهتك العرض...
- جرائم ضد النظام العام: مثل جرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى:2-3 : جرائم ضد الأسرة: مثل الخيانة الزوجية، وإهمال الأطفال...

[1] حيزية حسناوي، مرجع سابق، ص128.
[2] المرجع نفسه،، ص128
[3] المرجع نفسه، ، ص 129

- جرائم ضد الدين: مثل الاعتداء على أماكن العبادة التي تُعتبر من المقدسات...
- جرائم عامة ضد الأخلاق: مثل الأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في الأماكن العامة...[1]

3- التصنيفات القانونية:

تنقسم الجرائم من الناحية القانونية وفق :

الجسامة: يتم تصنيف الجرائم وفقًا لجسامتها وخطورتها وتأثيرها على الأمن والاستقرار إلى ثلاث فئات: الجنايات، الجنح، والمخالفات.

الاجابية: وفقا لهذا التصنيف، تُقسم إلى جرائم إيجابية، وهي الأفعال التي ينص القانون على تجريمها.

الاستمرارية: أي أنه من الممكن أن تكون الجريمة إما وقتية أو مستمرة.

التعمد: الجريمة العمدية هي تلك التي يتوفر فيها القصد الجنائي، حيث يهدف الجاني إلى ارتكابها.

الضرر: تقسم الجرائم إلى فئات ضارة بالمصلحة العامة مثل جرائم أمن الدولة والاحتكار في الأزمات، حيث أن هذه الجرائم لا تستهدف فردا بعينه بل تؤثر على المجتمع بأسره.[2]

4- تصنيفات الجرائم حسب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية:

تقوم المنظمة الدولية الجنائية بإعداد استمارة إحصائية موحدة سنوياً وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء، وفقا لهذه الاستمارة، يتم تصنيف الجرائم كما يلي:[3]

- القتل العمد
- الجرائم الجنسية
- الضرب و الجرح الخطران
- السرقة علي اختلاف أنواعها
- السطو المسلح
- جرائم الاحتيال
- الجرائم المتعلقة بتزييف العملة

[1] حيزية حسناوي ، مرجع سابق، ص 130
[2] المرجع نفسه، ص130.
[3] المرجع نفسه، ص131.

- مجمل الجرائم المشمولة في الإحصاءات الجانية الوطنية

رابعا: الدوافع المفسرة لسلوك الإجرامي لدى المرأة:

أ-الدوافع الاجتماعية و الثقافية:[1]

- **الدوافع الاجتماعية:** تتمثل العوامل الاجتماعية في التفكك الأسري، حيث يحدث انشقاق بين الزوجين نتيجة لتطور وتعقد المشاكل الاجتماعية أو غياب أحد الطرفين، مما يؤثر سلبًا على نفسية الأطفال الذين يشعرون بعدم الأمان والاستقرار. هناك نوعان من التفكك الأسري: الجزئي والكلي. يتمثل التفكك الجزئي في ترك أحد الزوجين الحياة الزوجية (قد يكون الهجر مؤقتًا أو دائمًا)، وعادة ما يحدث ذلك من طرف الزوج. مغادرة الزوج للمنزل تخلق فراغًا عاطفيًا للمرأة لا يمكن تعويضه، وقد يؤدي إلى آثار سلبية على شخصيتها وسلوكها في المستقبل. أما التفكك الكلي، فهو يؤدي إلى انهيار البناء الأسري ويتمثل في الانفصال التام بين الزوجين بسبب الطلاق أو وفاة أحدهما. إن افتراق الوالدين يعد من الأسباب التي تهدد التوازن النفسي والعاطفي داخل الأسرة و الذي يحرم الفتاة من الرعاية والتوجيه الذي تحتاج إليه وقد يشكل في حد ذاته شرطا مشجعا إلى سلك طريق الجريمة.

ترتبط الإجرامية بطبيعة العلاقات الأسرية السائدة والمناخ الأسري القاسي، الذي يتسم بالحرمان من الحب وكثرة المشاحنات والمشاجرات، مما يؤثر سلباً على نفسية الفتاة، كما تلعب الحالة المدنية للوالدين دورا في ذلك، تعرض المرأة للعنف، سواء كان لفظياً أو جسديا، يمكن أن يكون دافعا لها لارتكاب الجريمة، تقوم المرأة بهذا الفعل الإجرامي إما دفاعاً عن نفسها أو تعبيرا عن العنف الذي تتعرض له من الرجال، سواء كان ذلك من الأب أو الأخ أو تسلط الزوج وأنانيته. فالعنف والقسوة في معاملتها تؤثر عليها سلباً، وهي تبحث عن رضا وجداني واهتمام ورعاية. وقد أشار توماس في تحليله لحاجات الفرد إلى الحاجة للأمن والاعتراف والتقدير. ومن الأسباب أيضاً السوابق الإجرامية للمرأة المتهمة تحت ما يعرف بالوصم الاجتماعي ويدل مجتمع المدرسة ومشكلة التسرب المدرسي على فشل وسيلة التواصل بين المعلمين والتلاميذ، وبالتالي عدم قدرتها على تربية الأجيال، مما يؤدي بهم إلى الهروب والتسكع في الشارع الذي يعرضهم للانحراف أو دخول الفتاة في جماعات تقوم بأفعال تتعارض مع المعايير الاجتماعية وسلوكيات منحرفة، مما يجعلها تتأثر بهم وتقلدهم في جميع تصرفاتهم

[1] ولد احمد عائشة، بلعور فايزة،2020،ص13

وتخالطهم، وفقًا لما ذكرته مجلة لفنون والأدب و علوم الإنسانيات والاجتماع و التي حملت عنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "، فقد إعتبر في نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند، تُعتبر الجريمة سلوكا متعلما يتم من خلال التفاعل والتواصل مع أشخاص آخرين يتم الاختلاط بهم. وقد اعتبر أن الاختلاط التفاضلي يتفاوت بناءً على التكرار والاستمرارية؛ فكلما زادت مدة اتصالات الفرد بالآخرين، زادت تأثيرات ثقافة وسلوك الآخرين عليه. كما أن المرأة تعيش في ظروف اجتماعية خاصة.

- **الدوافع الثقافية:**[1]

تشمل المتغيرات الثقافية مجموعة من القيم والمعايير والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، والتي تؤثر على سلوك الدراسة وتدفعها لارتكاب الجريمة. وعند الحديث عن العوامل الثقافية، نقصد الدين والتعليم ووسائل الإعلام وشبكات الاتصال وغيرها من العوامل التي تؤثر على سلوك الدراسة سواء بشكل إيجابي أو سلبي والثقافة السوية للإنسان هي التي تضمن التوافق بينه وبين الطبيعة.

وبين المجتمع والقيم الروحية والإنسانية. إذا حدث خلال في هذه العلاقات أو أحدها، فإن ذلك يعني أن ثقافة الإنسان قد انحرفت عن الإطار السوي، وقد يتجلى ذلك في الجريمة.

- **وسائل الإعلام والتلفزيون:**[2]

كما ذكرنا سابقًا، في ظل البطالة والفراغ، قد تلجأ المرأة إلى ملء وقتها بمشاهدة التلفزيون، الذي يُعتبر من أبرز وسائل الإعلام التي ظهرت في القرن العشرين. فهو يقدم للمشاهدين المعارف والأفكار والخبرات من خلال مشاهد متكاملة تعتمد على الصورة الحية والصوت الذي يعكس عمق المشاعر ويُظهر مغزى الأحداث والوقائع.

كما له تأثيرات متنوعة على المرأة، قد تكون سلبية بسبب ما تروجه بعض القنوات من مواقف تبرز السلوكيات الإجرامية مثل الخيانة الزوجية، وزنا المحارم، والكسب غير المشروع عبر السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال ... وغيرها من البرامج الموجهة التي تثير بعض الدوافع.

التي يكمن في المرأة كالدافع الجنسي - عبر الدراما المنحطة - حيث أثبتت دراسة عربية من خلال تحليل مضمونها ما أظهرته قناة فضائية عربية على مدار أسبوع، إذ وجدت أنها عرضت أكثر من

[1] .اسراء علي خلف الله محمد، 2017، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص53.

300 جريمة قتل، أي بمعدل 27%، وتتضمن أيضًا 30% مواضيع جنسية، و15% منها تتعلق بالحل الشهواني، و96% من الجرائم عنف جسدي، منها 58% عنف مدمر. ويعود سبب هذا العنف إلى اعتياد ذهن المشاهد على هذه السلوكيات السلبية، وهو ما أكده (George Gerbaner) في نظريته حول الغرس الثقافي حيث يرى أن العنف المقدم على التلفزيون يؤثر في زيادة معدلات الجريمة كنتيجة لما يعرف بتراكم الصورة الذهنية لدى المشاهدين ومن هنا، فإن وسائل الإعلام أصبحت "من خلال ما تعرضه عن الجريمة "مدرسة يتعلم منها المجرمون أو أولئك الذين لديهم استعداد إجرامي أحدث الخطط الإجرامية.

من حيث الأساليب والوسائل وطريقة التنفيذ، وكيفية إخفاء معالم. الجريمة والتهرب من قبضة العدالة. وكل هذا له تأثير خطير على إثارة خيال بعض المشاهدين الذين لديهم ميل إجرامي لتقليد بعض المجرمين المعروفين أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية وبذلك يتبين أن وسائل الإعلام، في ظل وضعها الراهن، تؤدي دوراً مهماً في تفشي الجريمة بالمجتمع، وذلك من خلال حرصها على بث ثقافة الهدم والشر بدلاً من نشر ثقافة البناء والخير بناءً على ذلك - وفقاً لهذا العامل - فإن المرأة ترتكب الجريمة عندما تتواصل مع الفضائيات المنحلة، وذلك في غياب الرادع الأسري والوازع الديني.

- **الدوافع الاقتصادية (الفقر):**[1]

إن تحديد الفقر عند الأفراد أمراً نسبياً، حيث إن حالة الفقر تختلف من شخص إلى آخر حسب احتياجات كل فرد ومدى رغبته في إشباعها، فهناك فرق بين القرية والمدينة من حيث الحاجات والرغبات والمغريات والتطلعات، وكذلك هناك فرق بين مراحل عمر الإنسان، فال - شاب تختل - ف حاجاته ورغباته ومدى قو ا عن السن، وكذلك هناك فرق في تحديد الحاجات والمتطلبات الرئيسية في حياة الفرد وما تخضع له من عادات وتقاليد وضغوط اجتماعية المالك وآخرون

وقد أولى الباحثون في علم الجريمة اهتمامًا لدراسة تأثير الفقر على سلوك الأفراد وعلاقته بالجريمة، فبعضهم ربط بين الفقر والجريمة، معتبرًا أن الأول يدفع إلى السلوك المنحرف، بينما نفى آخرون هذه العلاقة، مشيرين إلى أن الفقر موجود لدى الأشخاص الملتزمين وغير الملتزمين على حد سواء، حيث إن بعض أفراد الطبقات الغنية يرتكبون أفعالًا إجرامية أيضًا. كما رأى بعضهم أن الفقر يرتبط بعوامل أخرى تساهم في دفع الفرد نحو ارتكاب الجرائم، إذ يؤدي الفقر إلى سوء التغذية

[1] يوسف إبراهيم الريدي،2003، ص102.

وظروف سكنية سيئة والعيش في أحياء رخيصة وغير منظمة حيث ينتشر فيها الانحراف. كما يتسبب الفقر في انشغال الوالدين طوال الوقت في البحث عن المال مما يؤدي إلى إهمالهما لأبنائهما، وإلى ترك الأبناء للمدرسة لعدم القدرة على دفع مصاريفها. وغيرها من العوامل المرتبطة بالفقر التي قد تضغط على الفرد وتدفعه تحت ظروف معينة إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

استنادًا إلى ذلك، فإن الفقر لا يُعتبر عاملاً رئيسيًا يدفع الفرد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي، بل هو مجرد عامل مساعد في حالة وجود تكوين إجرامي مسبق. فالفقراء الصالحون لا يقبلون على الجريمة مهما كانت حدة أسباب فقرهم، وهذا يتماشى مع رأي الأستاذ الأمريكي "تافت" الذي يؤكد عدم وجود علاقة حتمية بين الفقر والجريمة.

فبالرغم من أن معظم المجرمين من الفقراء، إلا أن ليس كل الفقراء مجرمين

كما أن هناك العديد من الأثرياء الذين هم مجرمون، وكذلك يوجد الكثير من الفقراء الذين هم أشخاص طيبون وبذلك، يمكن اعتبار الفقر عاملاً مساعداً فقط، حيث يهيئ الفرصة للإجرام في بعض الحالات[1].

ولأهمية تأثير الفقر على الفرد، فرض الدين الإسلامي بعض الأنظمة التي تهدف لتلبية احتياجات الفقراء من الأغنياء. فقد أوجب الله تعالى الزكاة على الأغنياء، وحرّم الربا والاحتكار والاستغلال والغش وجميع المعاملات المحرمة التي تضر بأفراد المجتمع. كما حث على الصدقة للفقراء والمساكين، وتفقدهم، وكفالة اليتيم، والإنفاق على الأرملة، وإطعام الطعام، وتفقد الجار لجاره، وتفريج الكرب عن المسلمين وغيرها من الأمور التي تتعلق بتفقد المسلم لأخيه المسلم ومساعدته حتى لا يؤدي به ذلك إلى الحاجة فتدفعه تلك الحاجات إلى طريق الانحراف للحصول على المال لسد تلك الحاجات.[2].

- **الدوافع الدينية:**

تُعد الدوافع الدينية من بين العوامل المؤثرة في سلوك المرأة الإجرامي، خاصةً حين تتبنى معتقدات دينية متطرفة أو تتأثر بجماعات أيديولوجية تبرر العنف باسم الدين. ففي بعض السياقات،

[1] -يوسف إبراهيم الريدي، الشرق الأوسط في السياسة العالمية، القاهرة: دار الشروق، 1995، ص102.
[2] المرجع نفسه، ص103.

تُقْدِم المرأة على أفعال مخالفة للقانون نتيجة قناعة بأنها تمارس "واجبًا دينيا"، كالجهاد أو التضحية، وفق ما تم تلقينه لها من فكر متشدد. وقد تلعب الجماعات المتطرفة دورً محوريا في تعبئتها فكريًا، مما يجعلها أداة في تنفيذ عمليات مثل التحريض، أو جمع الأموال، أو نقل المعدات، معتقدة أن ذلك يدخل في إطار التدين الحقيقي.

وغالبًا ما يرتبط هذا الانحراف بضعف الوعي الديني الصحيح، وانعدام التمكين الثقافي، إضافةً إلى ظروف اجتماعية هشة تستغلها الجماعات المتطرفة لتجنيد النساء. وبهذا، تجد المرأة نفسها طرفًا في سلوك إجرامي يُصنّف قانونيًا كجريمة، رغم اقتناعها الديني العميق بمشروعيته[1]

- **الدوافع الشخصية و النفسية :**
  - **الدوافع الشخصية:**
  - **الدوافع المادية:**[2]

يمكن اعتبار الدافع المادي من أكثر العوامل التي تدفع الجاني لارتكاب جريمة إلكترونية، وذلك لأن الربح الكبير الذي يمكن تحقيقه من خلالها يدفع بالمحرم الإلكتروني إلى تطوير نفسه ليواكب كل جديد في مجال التقنية المعلوماتية، ويستغل الفرص ويسعى للاحتراف لتحقيق أعلى المكاسب بأقل جهد ودون ترك أثر وراء، ولذلك يتعمد الجاني، رغبة منه في تحقيق الربح، التلاعب بأنظمة المعالجة الآلية للبنوك والمؤسسات المالية إذا كان أحد موظفيها، أو اختراق نظم المعالجة الآلية لها من خلال اكتشافه لفجواتها الأمنية واستغلالها وبرمجتها لتحويل مبالغ مالية لحساب أو حساب شركائه أو الحسابات التي تعمل لصالحهم إذا كانوا خارج المؤسسة .يمكن أيضاً تحقيق مكاسب مالية عبر المساومة على البرامج أو المعلومات التي تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية من جهاز الحاسوب

و قد ظهرت في تظهر المجلة المتخصصة في الأمن المعلوماتي أن 43% من حالات الغش المعلنة تهدف إلى اختلاس أموال، و23% تهدف إلى سرقة معلومات، و19% تتعلق بأفعال إتلاف، و15% تتعلق باستخدام الحاسوب بشكل غير قانوني لتحقيق مكاسب شخصية .وفي حقيقة الأمر، إذا نجح المحرم الإلكتروني في تنفيذ جريمته، فإنه سيحقق أرباحًا كبيرة في فترة زمنية قصيرة. ويمكننا توضيح مدى الأرباح المادية التي يجنيها المجرم نتيجة ارتكابه هذا النوع من الجرائم استنادًا إلى أحدث خلاصة

[1] -أبو عيشة، المرأة والجريمة الدينية، دار الثقافة، الأردن، 2015، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص90

لإحدى الدراسات المذكورة في التقرير السادس للمعهد أمن المعلومات حول جرائم الكمبيوتر، تم إجراء هذه الدراسة بمشاركة 538 مؤسسة أمريكية تشمل وكالات حكومية، بنوك، مؤسسات صحية وجامعات. وقد أظهرت حجم الخسائر الناجمة عن الجريمة الإلكترونية، حيث تبين أن 85% من المشاركين تعرضوا لاختراقات في الأنظمة المعلوماتية، وأن 64% منهم لحقت بهم خسائر مادية نتيجة لهذه الاعتداءاتت.

- **الدوافع الذهنية لارتكاب الجريمة الرقمية:**[1]

تتمثل هذه الدوافع في المتعة، والتحدي، والرغبة في فهم النظام المعلوماتي، وإثبات الذات. يمكن أن تكون هذه الدوافع ناتجة عن شغف بالإلكترونيات ورغبة في تحدي النظام والتفوق على تعقيدات التكنولوجيا. فقد يكون اختراق الأنظمة الإلكترونية وكسر الحواجز الأمنية المحيطة بها مصدر متعة كبيرة للمخالفين، حيث يمثل تسلية خلال أوقات فراغهم. من جهة أخرى، قد يسعى المحرم الإلكتروني إلى ارتكاب جريمته بدافع الرغبة في التغلب على الأنظمة الإلكترونية، إذ يسعى لإظهار تفوقه على وسائل التكنولوجيا الحديثة. وعادةً ما تفتقر دوافعهم إلى الحقد أو النية التخريبية، بل تنبع من دافع التحدي وإثبات القدرة.

- **الدوافع النفسية:**

تمحورت أبحاث علم النفس الإجرامي حول دراسات كل من فرويد، أدلر، يونغ وغيرهم من علماء النفس. ومن أهم العوامل النفسية الدافعة لارتكاب المرأة للجريمة هي:

- **الإحباط:** حيث تسعى المرأة لإيجاد مخرج يقلل من هذا الشعور، مما قد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، وأخطرها جرائم القتل.
- **الحرمان:** إذ أن شعور المرأة بالإهمال والحرمان يدفعها إلى البحث عن تعويض، مما قد يؤدي إلى ارتكابها جرائم.
- لقد أثبت العلماء أن للسلوك النسائي تأثراً كبيراً بالأمراض النفسية، وذلك عبر ما تعانيه من اضطرابات نفسية بسبب الحيض والحمل وسن اليأس.

[1] نايري عائشة، مرجع سابق، ص11.

- حسبت الإحصائيات أن 61.6% من النساء ارتكبن جريمة القتل قبل الحيض مباشرة، و15% في منتصف الدورة، و23% بعدها.
- **الهستيريا:** تتسم شخصية صاحبها بعدة خصائص، ومن أبرزها عدم القدرة على المواجهة، وتفضيل الهروب، وعدم حل الصراعات الداخلية. كل ذلك قد يساهم في تهيئة المسرح النفسي لدخول هذا الاضطراب.
- **الشعور بالذنب:** يرى فرويد أن الشخص الذي يشعر بالذنب يبحث عن عقوبة من خلال ارتكاب الجرائم، وهو ما يعرف بالعقاب الذاتي.
- **الضغوطات النفسية:** يمكن أن تنجم عن مرحلة الطفولة أو أزمات اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية، مثل سوء المعاملة أو التعنيف من قبل الأسرة أو الزوج. وقد تؤدي هذه الضغوط إلى ردود أفعال تصل إلى حد الجريمة والانحراف[1]
- **السيكوباتية:** من أبرز سمات المرأة السيكوباتية أنها تعاني من اضطراب في تفكيرها، سلوكياتها ومشاعرها. كما تتسم بالأنانية والوحشية، مما يدفعها لاستخدام أكثر الوسائل إجراما.[2]

– **الدوافع التكنولوجية:**

تتعدد الأسباب التي يمكن اعتبارها دوافع للجريمة الإلكترونية، حيث تتراوح بين تلك التي تحدث على المستوى الكوني وأخرى على المستوى المجتمعي وأخرى على المستوى الفردي أو الشخصي. وتتباين أسباب الجريمة الإلكترونية بناءً على نوعها والفئة المستهدفة ونوع الجاني وطبيعة تنفيذها (فردية، مجتمعية، كونية). فجرائم الشباب والهواة والصغار تختلف عن أسباب جرائم المحترفين، كما تختلف وفقًا لهدفها سواء كان سرقة أو معلومات أو تجارة بالمعلومات أو شخصية.

- **أسباب الجريمة علي المستوى الفردي:** يرجع المختصون أسباب ارتكاب الجرائم الالكترونية علي مستوي الفرد.
  - **للبحث عن التقدير:** يرتكب بعض الشباب الطائشين والأطفال جرائم إلكترونية بدافع التحدي والرغبة في الظهور الإعلامي، وغالبًا ما يتوقف هؤلاء عن مثل هذه التصرفات بعد تجاوزهم سن العشرين.

[1] . مباركة شروق،عبودي حنان،ص35

[2] المرجع نفسه، ص35.

- **الفرصة:** وفرت التقنيات الحديثة والإنترنت فرصًا غير مسبوقة لانتشار الجريمة الإلكترونية، حيث ولدت بيئة تجعل المعلومات هدفًا سهل المنال ويحقق منفعة سريعة، مما يجعلها عرضة للسرقة أو سرقة محتوياتها. إنها فرصة مربحة وقليلة المخاطر، واحتمالية اكتشاف الفاعل فيها ضئيلة.[1]
- **ضبط الذات المنخفض:** الأفراد الذين يتعرضون لنماذج التعلم الإجرامي على الإنترنت قد يكونون أكثر ميلاً للانخراط في الجريمة الإلكترونية. نظرية التعلم الاجتماعي قد تكون ذات صلة خاصة بالجرائم الإلكترونية، حيث أن المجرمين يحتاجون غالباً لتعلم تقنيات معينة. كما ترى النظرية العامة للجريمة ونظرية التعلم الاجتماعي أن الأفراد يتصرفون في البيئة الافتراضية كما يتصرفون في العالم الحقيقي، مما يعني أن الأفراد ذوي التصرف الطائش وضبط الذات المنخفض يكونون أكثر استعدادا لارتكاب الجرائم الإلكترونية، خاصة إذا كانوا يجيدون استخدام التكنولوجيا الجديدة..
- **النشاط الروتيني:** يمكن تفسير زيادة ضحايا الجريمة الإلكترونية من خلال التغييرات في الأنشطة الروتينية اليومية للناس. فقد أدى ظهور الإنترنت إلى تغيير كيفية تواصل الناس وتفاعلهم في العلاقات الشخصية والتجارة والترفيه. إن التغيرات في الأنشطة الروتينية مثل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والبريد الإلكتروني قد أوجدت فرصًا للجناة المتحفزين، حيث تتواجد أهداف قيمة وسهلة المنال في الفضاء الإلكتروني دون حماية. وفقًا لكوهين وفيلسون، فإن الجريمة من المحتمل أن تحدث عندما تتقابل ثلاثة عوامل هي الجاني المتحفز والهدف المناسب وغياب الحراسة. يجب أن تتواجد هذه العوامل الثلاثة ليحدث الجريمة، حيث يكفي غياب أحدها لمنع وقوعها.[2]

– **أسباب الجريمة علي مستوي الجمعي:**

- **التحضير:** يعتبر التحضر أحد العوامل المساهمة في وقوع الجريمة الإلكترونية بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة.تتسم الحياة في المدن الكبرى بتكاليف باهظة ومتطلبات تتطلب أحيانًا مهارات عالية، مما يجعل شريحة كبيرة من المهاجرين غير قادرين على الوفاء بهذه المتطلبات ونتيجة لذلك، يعيش هؤلاء في الأحياء الهامشية أو مدن الصفيح. وفي ظل التنافس

[1] لامية طالة، كهينة سلام، 2020، ص76
[2] لامية طالة،كهينة سلام،ص77

الذي يجدون أنفسهم فيه، والذي يعجزون عن مجاراته، يلتفت بعضهم نحو الاستثمار في الجريمة الإلكترونية[1]

- **البطالة:** تتعلق الجريمة الإلكترونية، كما هو الحال مع الجريمة التقليدية، بمعدل البطالة والظروف الاقتصادية القاسية. تتركز البطالة بين فئات كبيرة من الشباب، مما يدفع أولئك الذين يمتلكون المعرفة إلى استغلال ذلك في النشاط الإجرامي الإلكتروني
- **الضغوط العامة:** تتمثل الضغوط العامة في التحديات التي يواجهها المجتمع، مثل الفقر والبطالة والأمية والظروف الاقتصادية الصعبة. هذه العوامل تؤثر بشكل خاص على الشباب، مما يؤدي إلى نشوء مشاعر سلبية لدى قطاعات واسعة من الناس تجاه الظروف المحيطة والمجتمع. نتيجة لذلك، يلجأ البعض إلى أساليب تأقلم سلبية لمواجهة هذه الظروف، مثل الاتجار الإلكتروني بالبشر والجنس والجريمة الإلكترونية وغيرها.[2]
- **البحث عن الثراء:** تقول النظرية العامة في الجريمة لجتفردسون وهيرشي إن الإنسان يسعى إلى المتعة ويتجنب الألم. كما ترى نظرية الأنومي لميرتون أن الناس يسعون إلى الوسائل غير المقبولة اجتماعياً لتحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً، حيث تواجه الرغبة في الثراء صعوبات كبيرة في تحقيقها بطرق قانونية ومقبولة اجتماعياً، مما يدفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.[3]

– **أسباب الجريمة علي المستوى العالمي:**[4]

- **التحول للمجتمع الرقمي:** والذي يتسم بتغيرات كمية في حجم المعلومات المتدفقة ونوعيتها، حيث تغطي الصور والمعلومات كافة أنحاء العالم بسرعة ودقة بفضل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، وتتم عملية تبادل المعلومات بين جميع الأطراف عبر الشبكات مثل البريد الإلكتروني والهاتف الجوال
- **العولمة:** إن الفضاء الإلكتروني، بكونه ساحة مثالية لانتشار الجرائم الإلكترونية، قد يشهد ارتكاب الأفراد الرقميين لجرائم لا يقومون بها في العالم المادي بسبب مكانتهم وموقعهم فإن

1 لامية طالة،كهينة سلام، مرجع سابق،ص78.

[2] لامية طاله، كهينة سلام، مرجع سابق، ص 78.

[3] المرجع نفسه، ص79..

[4] المرجع نفسه، ص79

عدم ثبات الهوية وغيابها وضعف آليات الردع جميعها عوامل تحفز السلوك الإجرامي في العالم الافتراضي.

خامسا : أبعاد جرائم المرأة الرقمية

- **أبعاد الجريمة الرقمية:**[1]

لا شك أن الجريمة الإلكترونية تعد واحدة من أخطر أنواع الجرائم التي تواجهها الدول والمجتمعات، وذلك بسبب الاستخدام المتزايد والسريع للإنترنت في مجال المال والأعمال، ومع استمرار تطور تقنيات الاختراق والقرصنة والاحتيال الإلكتروني. ولأن مكافحة هذه الجرائم على مستوى عالمي عملية معقدة، فإن القوانين المالية الدولية لم تتمكن من القضاء عليها بشكل كامل. فعلى الرغم من وجود قانون «FATCA» والمعايير الدولية مثل توصيات مجموعة العمل المالي، FATF وغيرها، لا يزال العالم، وخاصة لبنان معرضًا للاحتيال المالية وتبييض الأموال، بالإضافة إلى أنواع متعددة من الجرائم المالي ووفقًا لتقرير من مركز شكاوى جرائم الإنترنت IC3 المدعوم من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي، فقد تلقى المركز عددا كبيرا من الشكاوى في عام 2020 بلغ 891،890 مع الإبلاغ عن خسائر تتجاوز 4.1 مليار دولار أميركي .هذا يمثل زيادة قدرها ٦٩% في إجمالي الشكاوى مقارنة بعام 2019

برزت عمليات التصيد الاحتيالي أيضا حيث وصلت الشكاوى إلى 241,342، مع خسائر معدلة تتجاوز 54 مليون دولار أميركي وفي الوقت الحالي، لا يزال عدد حوادث الابتزاز والتنمر الإلكتروني والتحرش في ازدياد، حيث تم تسجيل 2474 حادثة في عام 192020 عند التدقيق في هذه الأرقام، نجد أن أنماط تلك الجرائم تتغير وتختلف بسبب طبيعتها وسرعة تطورها مقارنةً مع جمود التشريعات. ولذلك، يتعين إعادة النظر في هذه النقطة من الناحيتين التشريعية والعملية لضبط تلك الجرائم بالحد المقبول .وإذا تم إبراز أبعادها على الإنترنت، نجد أنها متعددة .على سبيل المثال، يظهر أن موقع فيسبوك يُستخدم عادة للدردشة وعرض الجوانب الشخصية للأفراد، ولكن يمكن نشرة الاتخاذ.

تعتبر وسيلة لمخاطر أمنية وتهديدات خطيرة متنوعة لأنها تتعلق بحياة الأفراد اليومية .يمكن القول إن الجريمة المعلوماتية يمكن أن تحدث في أي زمان ومكان، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول. وعند التصدي لهذه الجريمة، يتعين فهم النظام المعلوماتي والسلوك الإجرامي للفاعل وأهدافه ودوافعه المتنوعة، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية المحيطة به والتي تؤثر عليه

[1] سيميا ابي خليل، 2023، ص 8..

فبالرغم من الفوائد الناتجة عن التطور في مجال الفضاء السيبراني، إلا أن هناك العديد من الأبعاد والآثار السلبية التي تمثل مصدر قلق للعديد من الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت، سواء كانوا من العامة أو المتخصصين .وقد أدى التنمر والابتزاز الإلكتروني إلى ارتكاب جرائم متعددة، حيث راح ضحية ذلك العديد من الشباب الذين انتحروا أو تم قتلهم على يد أصدقائهم .تُعتبر السرقة أيضًا نوعًا آخر من أنواع الجرائم المعلوماتية .وذكر مكتب التحقيقات الفدرالي أن الخسائر الناتجة عن جرائم الإنترنت في عام 2021 تقدر بحوالي 7 مليارات دولار أميركي .وقد واجه الجمهور زيادة غير مسبوقة في جرائم الإنترنت، حيث اقترب عدد التقارير الواردة إلى مكتب التحقيقات من 850 ألفا .[1]

سادسا: خصائص مرتكبي الجريمة الرقمية:

يتميز مرتكب الجريمة، الإلكترونية بصفات خاصة تميزه عن غيره من مرتكبي الجرائم الأخرى و ذلك من حيث الآتي:

- **الإلكتروني يتمتع بالذكاء وذو اختصاص**

غالبا ما يتميز المجرم الإلكتروني بالذكاء، حيث يمتلك المهارات التي تؤهله لتعديل وتطوير الأنظمة الأمنية الإلكترونية. يستطيع المجرم الإلكتروني أن يصمم جريمته بشكل كامل بحيث لا تتمكن الجهات المعنية من ملاحقته أو تتبع أفعاله الإجرامية عبر الشبكات أو داخل أجهزة الكمبيوتر[2]

فالمجرم الإلكتروني عادةً ما يقوم بالتعرف على جميع الظروف المحيطة به تمهيدًا لارتكاب جرائمه، وذلك لتفادي أي شيء قد يؤدي إلى ضبط أفعال أيضا يمتلك مهارة تقنية وقدرة يستفيد منهما في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات بغرض الوصول إلى المعلومات والبيانات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر وعبر الشبكات..[3]

- **المجرم الالكتروني شخص سوي و اجتماعي:**

يتمتع الجاني الإلكتروني بشخصية طبيعية ويمتلك مهارات اجتماعية يتسم بطباع اجتماعية، حيث لا يسعى لوضع نفسه في حالة من العداء مع المجتمع المحيط به، بل هو متوافق مع مجتمعه.

[1] سيميا ابي خليل، مرجع سابق، ص9
[2] رحموني محمد، 2018،ص443.
[3] المرجع نفسه،ص443.

لكنه يرتكب هذا النوع من الجرائم بدافع اللهو أو لإظهار تفوقه على الكمبيوتر أو البرامج التي يستخدمها، أو بحثًا عن المال، أو انتقاما [1]

سابعا : النظريات المفسرة للجريمة النسائية الرقمية:

النظريات المعاصرة و تفسرها للسلوك الاجرامي عند المرأة:

1- النظريات الجندرية و جرائم المرأة:

تُعنى النظريات الجندرية بالنظريات التي استخدمت مفهوم الجندر في تفسير السلوك الإجرامي وتحليله، حيث تم إدخال هذا المصطلح إلى اللغة العربية كما هو دون ترجمة. وقد دخل هذا المفهوم إلى المجتمعات الإسلامية والعربية من خلال وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام. 1994 الجندر هو مصطلح إنجليزي ذو أصل لاتيني، ويعني في القاموس اللغوي (الجنس) خصوصا من حيث الذكورة والأنوثة. يُستخدم كمصطلح لغوي لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات أو كفعل يعتمد على خصائص متعلقة بالجنس. ضمن الإطار النظري الجندري، توجد مجموعة من النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي لدى المرأة، وسنستعرض منها نظرية ضبط القوة لهجان ونظرية الجريمة كفعل بنيوي لمسرشميدت.[2].

1-1-نظرية ضبط القوة :

رائد هذه النظرية هو الباحث هاجان دمج بين نظرتي الصراع و الضبط الاجتماعي في تفسيره للسلوك الإجرامي في مؤ لفه علم الجريمة البنائي سنة . ترى هذه النظرية أن خبرات وتصرفات أفراد المجتمع تختلف باختلاف انتمائهم الاجتماعي الطبقي، حيث يلعب الجندر أو النوع دورًا في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم وبالتالي تختلف الأدوار وفقًا لذلك. يعتقد الباحثون أن علاقات العمل، بما فيها من سلطة وقوة وترتيب هرمي، تؤثر على العلاقات الأسرية. لذا نجد أن خبرات أبناء وبنات الطبقات الاجتماعية المختلفة تتباين في هذا المجال، مما يؤدي إلى تباين علاقاتهم الأسرية. ويشير الباحثون إلى أن الجمع بين الطبقة الاجتماعية والخبرات الجندرية يشكل بناءً أسرًا يمكن أن يساعد في تفسير الجريمة.[3]

[1] المرجع نفسه، ص444.

[2] قزمير أمينة، ظاهرة إجرام المرأة من المنظور الإجتماعي،قسم علم الاجتماع،، جامعة الجزائر 2، الجزائر، ، ص83، 2018.

[3] المرجع نفسه، ص84.

تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أنه كلما زادت الأسر الأبوية، اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث. فالفهم للعمل والنفوذ والامتيازات والمكانة يتم وفقًا للجنس، بينما الأسرة الديمقراطية التي تؤمن بالمساواة ستعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية المتساوية بعكس الأسرة البطريقية .

وهذا ما يفسر لنا أيضًا الاختلاف في اكتساب الذكر والأنثى على حد سواء أنماطا سلوكية متنوعة، وهو ما يشير إليه صالح الدين شروخ بقوله: "إن الرقابة على الفتاة تكون أكثر دقة.[1]

1-2-الجريمة كفعل بنيوي:

مؤسس هذه النظرية هو مسرشمدت، حيث تُعتبر امتدادًا لنظرية هاجن. في نظريته، يعتقد أن كل من العرق والقوة والطبقة هي نتاج للبناء الاجتماعي وصناعته، كما ينظر إلى الجريمة على أنها فعالة بنيويًا .

وهذا يعني أن البناء الاجتماعي أو شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع هي التي تحدد أدوار كل من الجنسين، وهي أيضًا تحدد فهمنا للمفاهيم السابقة .في المجتمعات الرأسمالية، تُبنى الطبقة على المنافسة وتُحدد الأدوار اقتصاديا واجتماعيا، مما يضمن تفوق الرجال، وخاصة البيض. بينما تُعتبر جرائم النساء والفقراء في أغلبها جرائم شوارع مثل السرقات البسيطة والإيذاء... الخ، فإن الجرائم التي يرتكبها البيض هي من نوعية الجرائم ذات الياقات البيضاء والجرائم الجنسية. كما يدرك مسرشميدت أن الرجل و بغض النظر عن إنتمائه الطبقي يمكن أن يمارس القوة على زوجته و لكن يفتقدها كعامل بسيط [2]

2- النسوية والجريمة:

في أواخر الستينيات، نشأت حركات نسوية تطالب بالتحرر والعدالة وحقوق مدنية مثل الحق في التعليم والعمل والتصويت والترشح، ودعت إلى المساواة بين الرجل والمرأة. وقد أثار ذلك اهتمام الباحثين الذين بدؤوا في دراسة قضايا المرأة في مختلف المجالات، بعد أن كان عدد الدراسات المتعلقة بالمرأة قليلًا أو حتى معدومًا في السابق

[1] قزمير أمينة، مرجع سابق، ص84.
[2] نفس المرجع، ص85.

والذي أدى إلى وعي ونضج في الأفكار والأطروحات النسوية، وتوجهت أنظار الباحثين والمفكرين نحو قضايا المرأة بشكل عام وإجرامها بشكل خاص، محاولين تفسيره. وبالتالي ظهرت عدة تيارات فكرية، سنستعرض منها التيار الليبرالي والتيار الراديكالي والتيار الماركسي.

يتبنى هذا الاتجاه آراء كارل ماركس ويتفق معه في التفسير المادي الجدلي والتاريخي لقضية التمييز بين الجنسين، كما يعتقدون أنه يجب إنجاح الثورات الاشتراكية لإلغاء جميع أشكال التمييز في المجتمع. ومع ذلك، يختلفون مع أنصار النظرية الماركسية بشأن إزالة الطبقية من خلال حل التناقض الجنسي، مما يدفعهم إلى تبني فكرة تنمية الوعي وضرورة بناء نظرية خاصة بالمرأة تتوازى مع دعوة الثورة الاشتراكية.

وقد حاولت "باتيل" أن توضح فكرة تنمية الوعي النسوي فأشارت إلا أنه إذا كانت الأنظمة الاشتراكية قد استطاعت أن تغير الأساس المادي للعالقة بين الرجل و المرأة.[1]

لتحقيق التحرر الاقتصادي للمرأة، يجب أن يتناول الجانب المعنوي من هذه العلاقة القيم والأفكار والمفاهيم القديمة والتقليدية ودور المرأة في المجتمع. سيكون هذا بمثابة نظرية خاصة بالنساء تهدف إلى زيادة وعيهن .

فيما يتعلق بتفسير السلوك الإجرامي لدى النساء، ترجع النظرية الماركسية ذلك إلى عاملين: الأول هو التقسيم غير العادل للعمل في المجتمعات الرأسمالية بالنسبة للمرأة، حيث أنها تخضع للجندرية، مما يجعلها تحتل مكانة متدنية وهامشية في سوق العمل وتعتمد بشكل كامل على الرجل ترى "رادوش" أن مصدر الجريمة عند المرأة ثنائي: الأول هو توزيع الثروة وتقسيم العمل بناءً على الجندر، لذا تعتبر أن معظم جرائم المرأة اقتصادية أو تتعلق بالملكية. والثاني هو مكانة المرأة في سوق العمل، حيث أنها تحتل مرتبة ثانوية وليس أولية، مما يجعل دورها هامشياً ويعتمد بشكل رئيسي على الرجل .[2]

2-1-الاتجاه الراديكالي الأنثوي:

حاول هذا الاتجاه تفسير السلوك المنحرف عند المرأة بشكل مختلف عن ما جاء به الاتجاه الليبرالي، الذي يرى أن عمل المرأة وتعليمها يزيدان من فرص انحرافها. يقترب هذا الاتجاه في تفسيره

[1] قزمير امينة، مرجع سابق، ص 85

[2] المرجع نفسه، ص86.

للسلوك الإجرامي من نظرية شميدت، حيث تركز النظرية الراديكالية على مفهوم الجندر وعنصر الأبوية كمفاهيم رئيسية في تقسيم المجتمع بين الجنسين. كما يرى هذا الاتجاه أن التمييز بين مكانة وأدوار كل من الرجل والمرأة ليس ناتجًا عن عوامل بيولوجية، بل يعود إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية.

فقد ربط ماركس وإنجاز التغيير في أدوار الرجال والنساء بالتطور الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات. وفي مؤلفه "العائلة والملكية"، حاول إنجاز تقديم تفسير لاستغلال الطبقات ونشوء الملكية الخاصة، موضحًا أن المرأة كانت تلعب دورًا حاسمًا في العملية الإنتاجية خلال النظام العشائري، بينما كان دور الرجل يقتصر على الصيد. وكان على المرأة جمع الثمار وإنجاب الأطفال وتربيتهم، مما منحها مكانة أفضل من الرجل

2-2-الاتجاه الليبرالي الأنثوي: [1]

كما فسر انجلز تدني مكانة المرأة إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج و ظهور و تطور نظام تقسيم العمل و تطور نظام الملكية الخاصة، و حينئذ عرفت المجتمعات مصطلح من رواد هذا الاتجاه شامبان و داستمان و زميلاتها و نعني باللبرالية الحرة هي فلسفة سياسية أو مذهب فكري يقوم على قيمتي الحرية و المساواة جاء هذا الاتجاه من أجل تفنيد النظام الراديكالي المتمثل في النظر ية الماركسية والأسس التي يقوم عليها في تفسير التمييز بين الجنسين و الدليل على ذلك استخدامهم لمفاهيم مستبدلة من مفاهيم النظرية الماركسية، فالنظام الطبقي استخدم في مقابل النظام الأبوي و عملية الإنتاج مقابل عملية الإنجاب، النضال ضد التفوق الذكوري مقابل النضال ضد الطبقية الرأسمالية، فالأسس النظرية لهذه الحركة تنطوي على تدعيم النظام الرأسمالي، و بالتالي فهي حركة ليبرالية تمثل أبناء الطبقة البرجوازية التي تطالب بالمساواة و الحرية.

تذهب هذه النظرية في تفسيرها للجرائم المرأة إلى ممارسة التمييز ضدها في سوق العمل و تهمشها، كما ترى أيضا أن الفروق الموجودة بين الجنسين هي فروق بيولوجية و ليست اجتماعية، و إنما التنشئة الاجتماعية هي التي عملت على ترسيخ فكرة الفروق بين الذكر و الأنثى، و ترى أن الحل يكمن في المساواة بين الرجل و المرأة و ال يضمن هذه المساواة التشريعات القانونية.

[1] قزمير أمينة، مرجع سابق،ص88.

3- نظريات ما بعد الحداثة[1]

تعددت الحقول النظرية المعاصرة في تفسيرها للسلوك الإجرامي عند المرأة، و تعد نظرية ما بعد الحداثة من هاته النظريات التي يسعى روادها إلى تفسير الظاهرة الإجرامية بعدما تعرضت النظريات الاجتماعية هي الأخرى إلى انتقادات واسعة و لم تعد تصلح لتفسير ظاهرة الجريمة.

ظهر تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع من جراء التحولات و التغيرات التي شهدتها المجتمعات على جميع الأصعدة الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية و السياسية تلك التحولات أفرزت معها تغيرات جديدة و واقعية، و التي كان لها الأثر في تغيير في منظومة الأفكار و الأخلاق و القيم المتعارف عليها والذي تعداه إلى تغير في أدوار كال من الرجل والمرأة

يشير مصطلح ما بعد الحداثة في علم الاجتماع إلى أن العالم الاجتماعي قد شهد تحولات جذرية و أساسية، و المصطلح بهذا المعنى ليس جديد كل الجد إذ كثير ما كان يشار إليه في كتابات "توينبي" في الخمسينيات، كما لهذا الاتجاه صلة بتصورات دانيل بيل لمجتمع ما بعد الصناعي

يعد مفهوم الحداثة من المفاهيم الحديثة التي دخلت نطاق علم الاجتماع كما أطلقت تسمية ما بعد الحداثة على المجتمعات الحالية التي تعرف التنوع و التعقد والتجديد و التحضر الزائد و التغير في الأنماط السلوكية و المواقف و المعارف و القيم والأدوار". مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد و التنوع، وكما يقول مجموعة من المنظرين .

الحداثة أننا نعيش في عالم يتشكل و يعاد تشكيله باستمرار أين تصاعدت مستويات المرونة و التنوع و التباين و الحراك و الإتصال و اللامركزية، و في تلك الإثناء تتعرض هوياتنا و مشاعرنا و مواقفنا لذاتية لسلسة من التحولات، إننا نمر من مرحلة انتقالية إلى عصر جديد.

كما لم تتوقف نظريات ما بعد الحداثة على المفاهيم بل تعدت إلى أبعد من ذلك فمثال نجد "سمارت" ترفض خوض الحركات النسائية في حقل علم الجريمة كونه علما مستقلا و قائما على نظريات و مناهج خاصة به، و عليه الخوض في مسائل الجريمة و الانحراف هي من اختصاص الباحثين و العلماء علم الإجرام

[1] المرجع نفسه، ص88.

على الرغم من الأفكار التي جاءت بها نظريات ما بعد الحداثة و التي تعد ثورة على المعارف السابقة إلا أنها مازالت بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة المفاهيم الخاصة بها فنلاحظ عدم الاتفاق و التجانس في تفسير جرائم المرأة و لعل نظرية النموذج الجندري لجرائم المرأة و الفجوة الجندرية أشمل نظرية تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة[1]

[1] قزمير أمينة ،مرجع سابق، ص 90.

خلاصة:

استعرض هذا الفصل السياق التاريخي والتطوري لظهور الجريمة الرقمية بين النساء، موضحًا كيف أصبح الفضاء السيبراني ساحة جديدة للممارسات الإجرامية التي انخرطت فيها المرأة نتيجة مجموعة من الدوافع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية. وقد أظهر أن الجريمة الرقمية ليست مجرد امتداد للجريمة التقليدية، بل هي ظاهرة مستقلة تتميز بخصائص وآليات وأنماط جديدة، سواء من حيث الأدوات المستخدمة أو الأبعاد التقنية.

تم تصنيف أنواع الجرائم الرقمية التي ترتكبها النساء، والتي تشمل الاحتيال، الابتزاز، التجسس، انتهاك الخصوصية، والقرصنة، بالإضافة إلى تصنيفات قانونية واجتماعية وشرعية تهدف إلى تأطير هذه الظاهرة ضمن أطر متعددة. كما تم تناول العوامل المؤثرة في ارتكاب المرأة للجريمة الرقمية، مثل الفقر، التفكك الأسري، تأثير الإعلام، الانحرافات الفكرية، والدوافع التكنولوجية والشخصية.

كما ناقش الفصل نظريات علم الإجرام التي تسعى لتفسير الجريمة الرقمية النسائية، بما في ذلك النظريات الجندرية، الحركات النسوية، ونظريات ما بعد الحداثة، مما يبرز التداخل بين البنية المجتمعية والأدوار الجندرية والتحولات الثقافية في تحليل سلوك المرأة.

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجي للدراسة

تمهيد

أولا- مجالات الدراسة

ثانيا- المنهج المستخدم

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

رابعا- أدوات جمع البيانات

خامسا- الخصائص السيكومترية للدراسة

سادسا- أساليب جمع البيانات

خلاصة

تمهيد:

أي بحث ميداني يحتاج إلى مجموعة من الأدوات الضرورية لإجرائه على أتم وجه، وهذا ما يحتاج إلى منهج يقود الباحث إلى الطريقة الصحيحة من أجل أن يصل في نهاية إلى النتائج المرجوة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى مجالات الدراسة "المكانية والزمانية والبشرية و عينة الدراسة وكيفية احتيارها، منهج الدراسة، الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وطرق تحليل البيانات وكذلك الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة، وأساليب تحليل البيانات.

أولا: مجالات الدراسة

01-المجال الزماني:

استغرقت هذه الدراسة طيلة الموسم الجامعي 2025 وقسمت إلى قسمين:

القسم النظري من شهر فيفري إلى غاية أفريل حيث تم فيه بناء الإشكالية وصياغة الفروض وتحديد المفاهيم والدراسات السابقة مع المقاربة النظرية

المرحلة الأولى: مقابلة مع إدارة كلية العلوم الإجتماعية إلى المعلومات والإحصائيات المتعلقة بمجتمع الدراسة وذلك يوم (2025/04/03)

المرحلة الثاني: تم فيها توزيع الإستمارات وذلك من يوم 2025/04/12 إلى 2025/04/19، أي أن أغلب الإستمارات أسترجعت آنيا.

المرحلة الثالثة: إسترجاع باقي الإستمارات من مفردات العينة

3-المجال البشري:

يقصد بالمجال البشري مجتمع الدراسة، حيث تتمثل هذه الدراسة في مجموع طلبة ما بعد التدرج نظام ل.م.د في جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة- والتي تظم 251 طالب ماستر 01 و ماستر 02 علم إجتماع كل التخصصات.

ثانيا: المنهج المستخدم

عند القيام بأي دراسة علمية لابد من إتباع خطوات منظمة وعقلانية هادفة إلى بلوغ نتيجة ما، بإتباع منهج يتناسب مع طبيعة الدراسة التي سيتطرق إليها، يعرف خالد حامد بأنه النهج أو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية[1].

ويعرف أيضا: "أسلوب دراسة وأسلوب التفكير وعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق حول الظاهرة المدروسة".

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يقوم على وصف وتفسير وتحليل ظواهر من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها.

[1] - خالد حامد: البحث الإجتماعي في البحوث الإجتماعية والإنسانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 21.

وقد استفدنا من آليات المنهج الوصفي في رصد الجرائم الرقمية لدى المرأة من خلال مختلف آراء مفردات عينة الدراسة والمتمثلة في التعرف على التصورات الإجتماعية لفهم جرائم المرأة الرقمية، أنماطها ودوافعها وتفسيرها، والتي جاءت بخصوص هذه الأبعاد من أجل الإجابة على تسؤلات الدراسة والوصل إلى إستنتاجات وتعميمات تساعد على تقديم أفضل النتائج والتوصيات.

ثانيا: عينة الدراسة وكيفية إختيارها:

إن استخراج عينة الدراسة هو اختيار جزء المجموعة بحيث يمثل هذا الجزء تعبير عن المجموعة كلها يعني أنه يجب علينا أن نختار الطريقة الصالحة والمواتية لكل مجتمع لكي تكون ممثلة له أدق تمثيل، حيث أن العينة الداعمة الأساسية في البحث ويعتمد عليها كمصدر لجمع الواقع من منطق أن العينات تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة وتعرف إيجابا على صحة النتائج[1].

تبرير إختيار العينة:

"تم اختيار 20% من المجتمع الأصلي كعينة للدراسة، وهو حجم يعد مقبولا ومنهجيا في البحوث الاجتماعية ذات الطابع الاستكشافي أو الوصفي، خصوصا عندما يكون المجتمع الأصلي كبيرا نسبيا، وتعد هذه النسبة كافية للحصول على تمثيل معبر عن خصائص المجتمع، مع المحافظة على الواقعية من حيث الجهد والوقت والإمكانيات المتاحة.

كما أن حجم العينة 20% يحقق نوعا من التوازن بين الدقة الإحصائية والإمكانات المتاحة، خاصة في الدراسات التي تعتمد على أدوات نوعية مثل الاستمارات المفتوحة أو المقابلات، والتي تتطلب وقتًا وجهدًا في التحليل.

إضافة إلى ذلك، تشير العديد من المراجع المنهجية إلى أن أخذ نسبة تتراوح بين 10% و30% من المجتمع يكون مناسبا في الدراسات الاجتماعية إذا تم بطريقة عشوائية أو ممثلة، وهو ما تم اعتماده في هذه الدراسة."

[1] - غريب محمد: السيد محمد، تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 137

ثالثا- أدوات جمع البيانات

تعتبر أداة جمع البيانات الطريقة أو الوسيلة التي تسمح للباحث بجمع المعلومات والبحث عنها للوصول إلى نتائج الدراسة، ويمكن له اختيار أكثر من أداة وذلك حسب ما يتطلبه موضوع البحث.

وفيما يخص دراستنا فقد تم على استخدام الأداة التالية:

1-الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من بين أهم الوسائل التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات خلال الدراسة التي قمنا بها، وهي الأكثر ملائمة لعينة من طلاب الماستر 01 وماستر 02 من كلية العلوم الاجتماعية قسم علم اجتماع بجامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي تبسة.

وقد تم تقسيم استمارة إلى أربع محاور:

المحور الأول: البيانات السوسيوديمغرافية والتي تعرفنا على الخصائص الشخصة للعينة على 4 أسئلة.

المحور الثاني:بيانات تتعلق بالتصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية وضم 9 أسئلة.

المحور الثالث: بيانات تتعلق بالتصورات حول أنماط جرائم المرأة الرقمية وضم 9 أسئلة

المحور الرابع: بيانات تتعلق بالتصورات حول دوافع جرائم الرقمية وضم 11 سؤالا.

رابعا- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من طلبة سنة أولى و ثانية ماستر من أربعة تخصصات من قسم علم الاجتماع كالتالي:

جدول رقم (02) : يمثل توزيع أفراد العينة البحث حسب تخصصات الماستر

السنة	التكرار
سنة أولى ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل	53
سنة أولى ماستر علم اجتماع التربية	26
سنة أولى ماستر علم اجتماع انحراف وجريمة	43
سنة أولى ماستر علم اجتماع أنثروبولجيا	10
سنة ثانية ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل	57
سنة ثانية ماستر علم اجتماع التربية	20
سنة ثانية ماستر علم اجتماع انحراف و جريمة	41
سنة ثانية ماستر علم اجتماع انثروبولوجيا	04

و بما أن مجتمع البحث معلوم و يتكون من 257 طالبا موزعين على أربعة تخصصات، وبالتالي فان العينة المناسبة للدراسة هي العينة العشوائية الطبقية، حيث اعتمدنا على عينة ممثلة مكونة من 20%، تتكون من 77 طالبا، حيث انه يجب ان تكون نسبة كل طبقة في العينة هي نفسها في الطبقة من المجتمع ، حيث نقوم بضرب حجم الطبقة من المجتمع في نسبة 20% .

جدول رقم (03) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب تخصصات الماستر

السنة	التكرار
سنة أولى ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل	16
سنة أولى ماستر علم اجتماع التربية	08
سنة أولى ماستر علم اجتماع انحراف وجريمة	14
سنة أولى ماستر علم اجتماع أنثروبولجيا	03
سنة ثانية ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل	17
سنة ثانية ماستر علم اجتماع التربية	06
سنة ثانية ماستر علم اجتماع انحراف و جريمة	12
سنة ثانية ماستر علم اجتماع انثروبولوجيا	01

بينما تم اختيار الطلبة من كل تخصص في العينة عن طريق جدول الأرقام العشوائية، بالاستعانة بقوائم الطلبة .

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المنهجية التي تتوجب على كل باحث علمي أن يتبعها وذلك بالتعريف بحدود الدراسة عينة الدراسة وكيفية اختيارها، منهج الدراسة، الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وطرق تحليل المعلومات، وفي الأخير أسلوب جمع البيانات.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا- عرض وتحليل بيانات الدراسة

1- عرض وتحليل بيانات خصائص العينة:

2- عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

3- عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

4- عرض وتحليل بينات الفرضية الثالثة:

ثانيا- استعراض أهم النتائج:

ثالثا- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات وعلى ضوء الدراسات السابقة

1- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

2- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

رابعا- النتائج العامة للدراسة

خلاصة

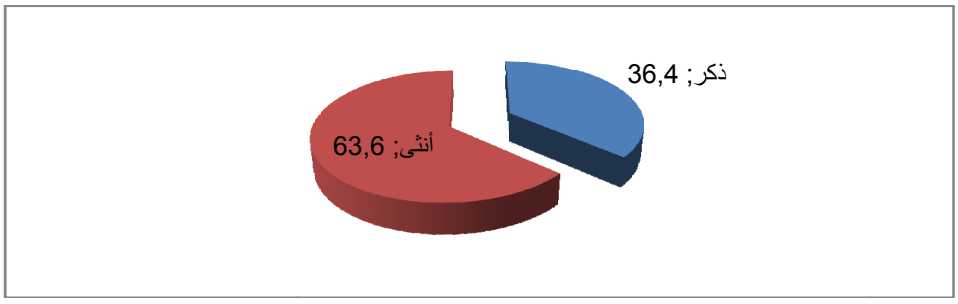
عرض النتائج الخاصة بالبيانات الأولية وتفسيرها:

المحور الأول: أسئلة البيانات السوسيوديمغرافية:

أولا: المعلومات الشخصية.

الجدول رقم (04): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

	التكرارات	النسب
ذكر	28	36,4
أنثى	49	63,6
المجموع	77	100,0



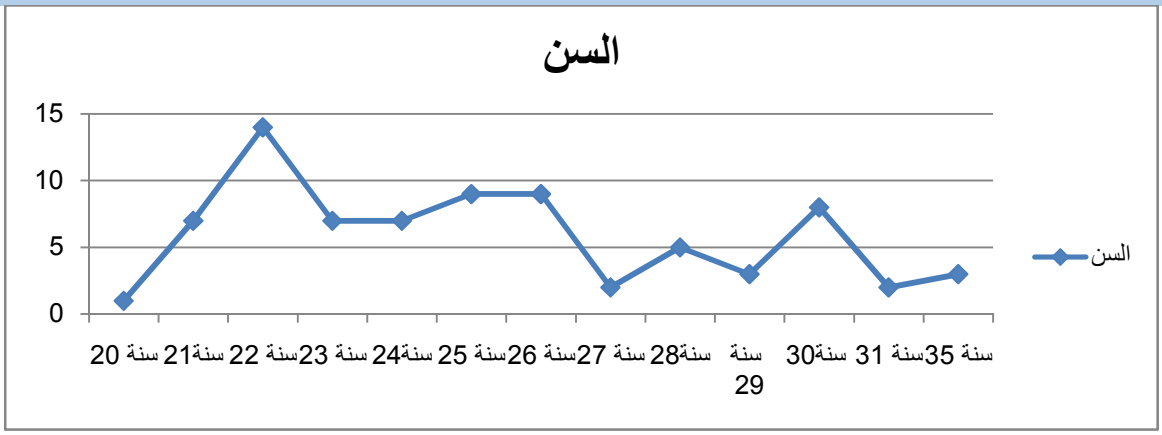
الشكل رقم (03): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة الإناث 63.6%، بينما بلغة نسبة الذكور 36.4%، تظهر هذه البيانات بوضوح تفوقا عدديا للإناث مقارنة بالذكور.

تشير الوضعيات الاجتماعية الجديدة كظاهرة الجريمة الرقمية إلى تشكل تصورات اجتماعية خاصة لدى الأفراد الذين يشعرون بأنهم أكثر عرضة أو اهتماما بهذه القضايا، ما يعزز من تشكيل وعي جماعي لدى الإناث بأهمية الموضوع، كما يشير أبريك إلى أن هناك عناصر مركزية راسخة في تصور المرأة للجريمة الرقمية، كالإحساس بالخطر والتهديد ما يفسر استجابتهن العالية وتفاعلهن الكبير مع هذه الدراسة، وبالتالي فإن هذا التوزيع ليس مجرد صدفة إحصائية، بل يعبر عن سياق اجتماعي وثقافي ينعكس من خلاله وعي المرأة وتفاعلها مع ظاهرة الجرائم الرقمية، كما قال موسكوفيتشي بأن التصورات الاجتماعية تصبح أطرا تؤثر على فهم الأفراد وتوجهاتهم نحو مختلف الظواهر الاجتماعية.

الجدول رقم (05): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

	التكرارات	النسب
سنة20	1	1,3
سنة21	7	9,1
سنة22	14	18,2
سنة23	7	9,1
سنة24	7	9,1
سنة25	9	11,7
سنة26	9	11,7
سنة27	2	2,6
سنة28	5	6,5
سنة29	3	3,9
سنة30	8	10,4
سنة31	2	2,6
سنة35	3	3,9
المجموع	77	100,0



الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن

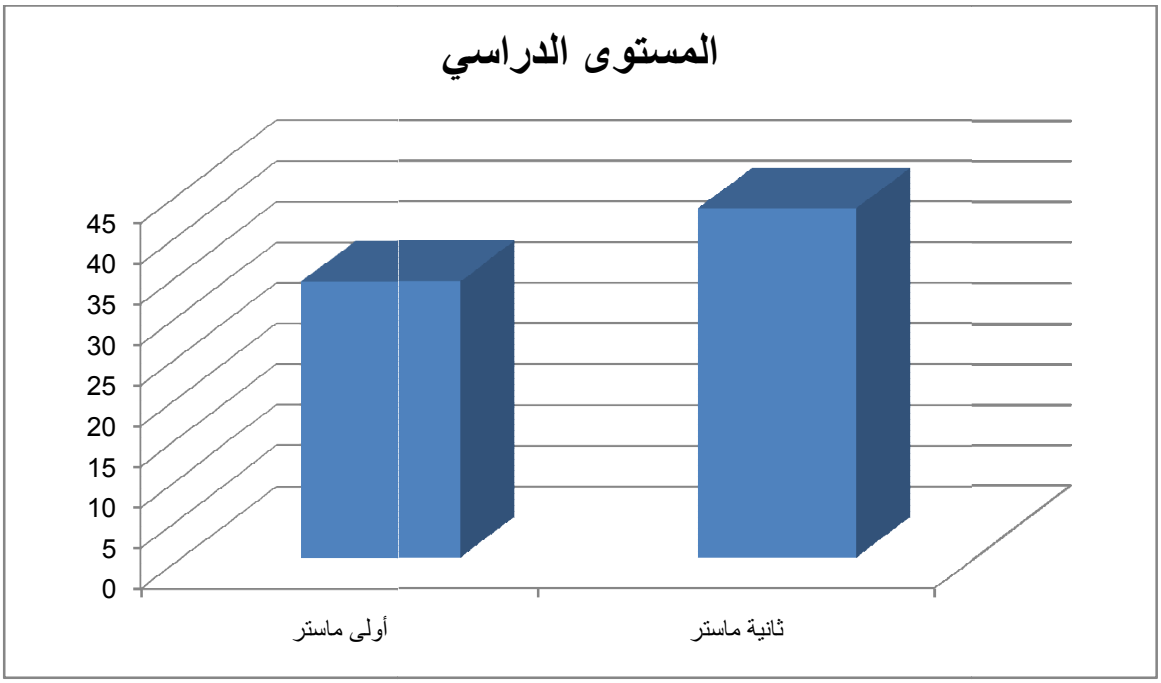
من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أنه تركزت معظم أعمار أفراد العينة بين 22 و26 سنة، وكان العدد الأكبر في سن 22 بنسبة 18.2%، يليها عمر 25 و26 سنة بنسبة 11.7% لكل منهما، في حين كانت النسب الأقل متمثلة في الفئات العمرية الأكبر مثل 31 سنة 2.6%، و35 سنة 3.9% يعكس هذا

التوزيع ميلا واضحا نحو الشباب الجامعيين في مراحل عمرية مبكرة إلى متوسطة، مما يشير إلى أن مجتمع الدراسة يتكون بشكل رئيسي من فئة شبابية.

يمكن تفسير هذا التوزيع العمري في ضوء نظرية النواة المركزية لأبريك ومفهوم التصورات الاجتماعية لموسكوفيتشي؛ حيث تعد الفئات الشبابية، وخاصة الطلبة الجامعيين، أكثر حساسية وتفاعلا مع الظواهر الاجتماعية الحديثة كظاهرة الجرائم الرقمية ضد المرأة، كما يؤكد موسكوفيتشي أن التصورات الاجتماعية تنشأ وتنتشر بسرعة أكبر بين الشباب بسبب تفاعلهم المستمر مع تكنولوجيا المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي، وهي منصات تعد من أبرز المجالات التي تبرز فيها هذه الظواهر الرقمية ومن هذا المنظور، يشكل الطلاب الجامعيون نواة مركزية مهمة في تشكل تصورات جديدة حول مفهوم الجريمة الرقمية وأبعادها، مما يعكس دور العمر كعامل مؤثر في بناء هذه التصورات وفهمها وتفاعل الأفراد معها.

الجدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

	التكرارات	النسب
أولى ماستر	34	44,2
ثانية ماستر	43	55,8
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (05): يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

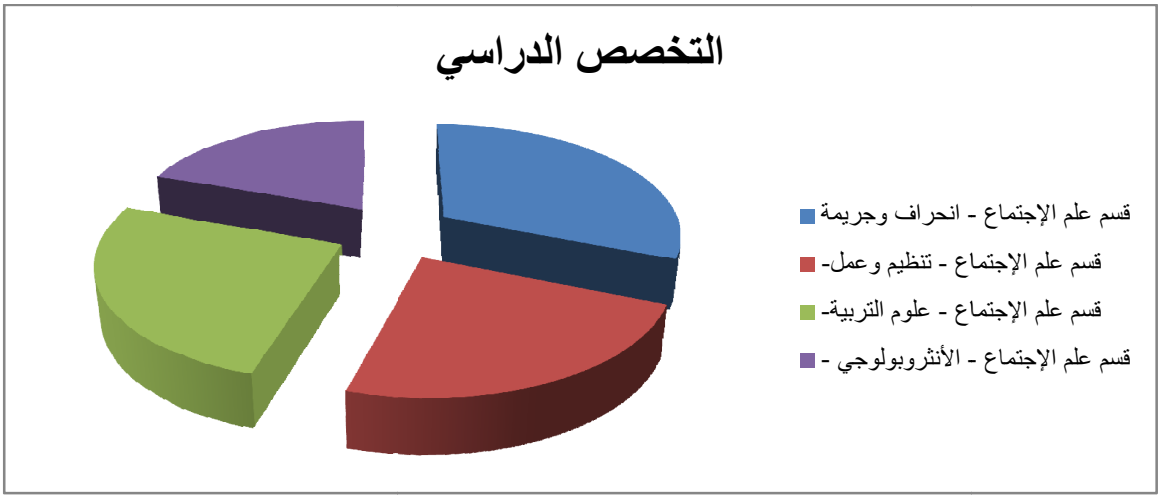
يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي، حيث بلغت نسبة طلبة السنة الثانية ماستر 55.8% طالبا، في حين بلغت نسبة طلبة السنة الأولى ماستر 44.2% من مجموع أفراد الدراسة. يظهر هذا التوزيع تفوقا واضحا لطلبة السنة الثانية ماستر مقارنة بالسنة الأولى.

استنادا لأفكار موسكوفيتشي حول التصورات الاجتماعية، حيث يزداد وعي الطلبة وفهمهم للظواهر الاجتماعية مع تقدم مستواهم الدراسي والأكاديمي، ما يعزز لديهم تصورات أكثر وضوحا حول القضايا المعقدة مثل الجرائم الرقمية، قد تتبلور لدى طلبة السنة الثانية تصورات أكثر استقرارا ومتانة بسبب تراكم خبراتهم ومعارفهم،ما يجعلهم أكثر إدراكا للأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، حيث

يشير موسكوفيتشي إلى أن التطور التعليمي يساهم في تنظيم وتشكيل التصورات التي تؤثر في طريقة فهم الأفراد للمشاكل الاجتماعية والتعامل معها.

الجدول رقم (06): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص الدراسي

	التكرارات	النسب
قسم علم الإجتماع - انحراف وجريمة	24	31,2
قسم علم الإجتماع - تنظيم وعمل-	18	23,4
قسم علم الإجتماع - علوم التربية-	20	26,0
قسم علم الإجتماع - الأنثروبولوجي-	15	19,5
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (06): يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الدراسي

من خلال لجدول أعلاه تبين لنا أن طلبة تخصص "علم الاجتماع انحراف وجريمة" في المرتبة الأولى بنسبة 31.2%، يليهم طلبة "علوم التربية" بنسبة 26%، ثم طلبة "تنظيم وعمل" بنسبة 23.4%، وأخيرا طلبة "الأنثروبولوجيا" بنسبة 19.5%، يبرز هذا التوزيع تنوعا ملحوظا في التخصصات المشاركة مع تركيز واضح على تخصص "انحراف وجريمة".

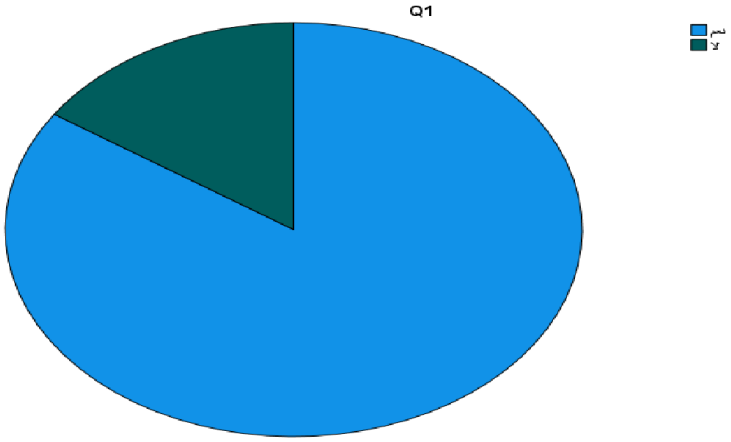
يمكن تفسير هذا التوزيع في ضوء نظريتي النواة المركزية لأبريك والتصورات الاجتماعية لموسكوفيتشي؛ إذ يظهر ارتفاع نسبة مشاركة طلبة تخصص "انحراف وجريمة" وجود نواة مركزية لديهم تتعلق بالوعي والاهتمام بقضايا الجريمة والسلوك المنحرف، وخاصة الجريمة الرقمية التي تعد

ظاهرة حديثة تستقطب اهتمام المختصين في هذا المجال. كما يشير موسكوفيتشي إلى أن التخصص الدراسي يساهم في تشكيل تصورات الأفراد، حيث يوجه اهتماماتهم ووعيهم الاجتماعي نحو مواضيع محددة. ومن هنا فإن الطلبة من هذا التخصص قد يكونون أكثر قدرة واستعدادا لفهم وتفسير وتحليل الجرائم الرقمية ضد المرأة، مما يجعل مشاركتهم في الدراسة أكثر وضوحا.

المحور الثاني: تصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية

الجدول رقم (07): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية

	التكرارات	النسب
نعم	65	84,4
لا	12	15,6
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (07): يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية العظمى من الطلبة لديهم تصور واضح حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية، حيث بلغت نسبة من أجابوا بـ "نعم" 84.4% من إجمالي العينة في المقابل أجاب 15.6% فقط من الطلبة بـ "لا"، مما يعكس وجود فجوة معرفية لدى نسبة محدودة من أفراد العينة، مما يؤكد على انتشار الوعي بمفهوم جرائم المرأة الرقمية بين طلاب الماستر في علم الاجتماع.

تعكس هذه النسبة المرتفعة للإجابة بـ "نعم" 84.4% وجود مستوى عال من الوعي والإدراك لدى طلاب الماستر بمفهوم جرائم المرأة الرقمية، يمكن تفسير هذا الوعي المرتفع بعدة عوامل، منها المستوى التعليمي المتقدم للطلاب، واهتمامهم بالقضايا الاجتماعية المعاصرة، وانتشار ظاهرة الجرائم الرقمية في المجتمع، وتداولها في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

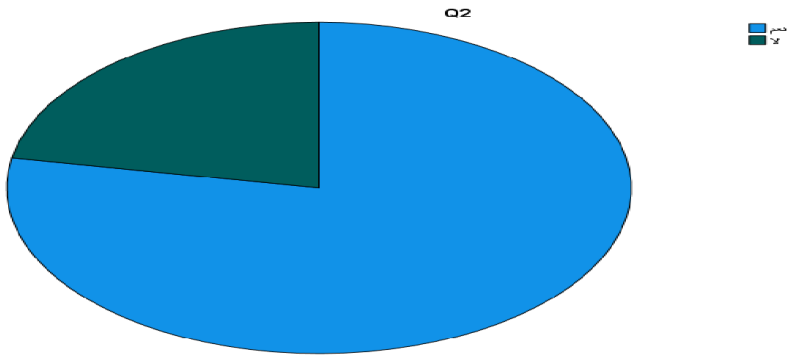
كما يعكس هذا الوعي المرتفع تأثير التحول الرقمي الذي يشهده المجتمع، وما صاحبه من ظهور أنماط جديدة من الجرائم المرتبطة بالفضاء الرقمي، بما في ذلك الجرائم التي تستهدف المرأة أو تلك التي ترتكبها.

على الرغم من النسبة المرتفعة للوعي، إلا أن وجود 15.6% من أفراد العينة ممن ليس لديهم تصور واضح عن مفهوم جرائم المرأة الرقمية يشير إلى وجود فجوة معرفية لدى شريحة من الطلاب. هذه الفجوة قد ترجع إلى عوامل مختلفة مثل محدودية الاهتمام بقضايا الجرائم الإلكترونية.

تشير نسبة الـ 15.6% من الذين أجابوا بـ "لا" إلى الحاجة المستمرة لتضمين موضوعات الجرائم الرقمية في المناهج الدراسية لطلاب علم الاجتماع، وتنظيم ندوات وورش عمل متخصصة حول هذا الموضوع، خاصة في ظل التطور المستمر لتقنيات المعلومات والاتصالات وظهور أنماط جديدة من الجرائم الرقمية.

الجدول رقم (08): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اعتقاد أن المرأة المجرمة رقميا ضحية أكثر منها مجرمة

	التكرارات	النسب
نعم	60	77,9
لا	17	22,1
المجموع	77	100,0



الجدول رقم (08): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اعتقاد أن المرأة المجرمة رقميا ضحية أكثر منها مجرمة

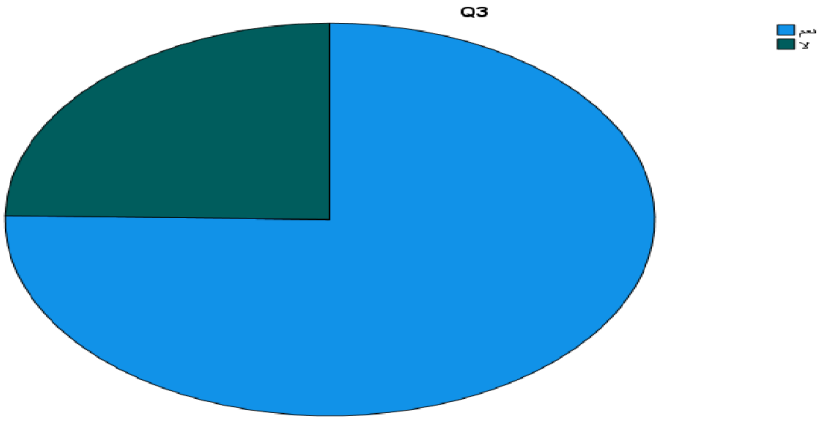
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة، بنسبة **77.9%**، يرون أن المرأة المجرمة رقمياً تُعتبر ضحية أكثر منها مجرمة، في مقابل **22.1%** فقط لا يشاطرون هذا الرأي

من خلال هذه النتيجة نرى تصورات اجتماعية تقليدية تعيد إنتاج صورة المرأة بوصفها كائنا هشّا، يخضع للضغط أو الاستغلال في الفضاء الرقمي، مما يخفف من مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية. وتنسجم هذه النتيجة مع النموذج السوسيو-تطوري لموسكوفيتشي، الذي يؤكد أن التصورات تتشكل في سياق نقص المعلومات وتفاعل الجماعة حول موضوع جديد "كحالة المرأة في الجريمة الرقمية" فيتم اللجوء إلى المعالجة الانتقائية للمعلومات بما يتماشى مع تمثلات ثقافية مسبقة.

كما أن هذا التمثل يعكس ما تشير إليه نظرية النواة المركزية، حيث ينظر إلى المرأة في التصور الجمعي، من خلال نواة دلالية قائمة على مفاهيم كالضعف والبراءة، وهي عناصر مركزية تستمر في التأثير على إدراك الأفعال النسائية حتى في سياق الانحراف الرقمي، مما يعكس استمرارية التحيز الجندري داخل التصورات الاجتماعية.

الجدول رقم (09): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.

	التكرارات	النسب
نعم	58	75,3
لا	19	24,7
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (09): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.

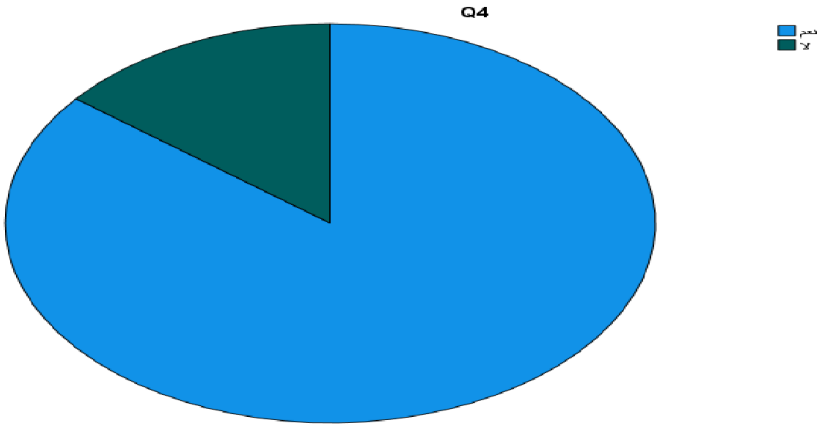
يوضح الجدول أعلاه أن نسبة **75.3 %**من أفراد مجتمع الدراسة يقرون بأن حرية المرأة في اللجوء إلى الفضاء الرقمي غالبا ما تقيد بطرق مخالفة أو غير رسمية، مقابل **24.7 %**فقط يرون عكس ذلك. هذا التوزيع يعكس تصورات اجتماعية راسخة حول الرقابة على سلوك المرأة في المجال الرقمي، بوصفه امتدادا للضبط الاجتماعي الذي تُمارسه البنى التقليدية على جسدها وحرياتها.

نرى أن هذه النسبة المرتفعة إدراكا واسعا لوجود قيود اجتماعية غير معلنة كالرقابة الأبوية أو الزوجية، أو الضغط الثقافي المرتبط بالشرف والسمعة، والتي تحد من قدرة المرأة على استعمال الفضاء الرقمي بشكل حر.

يبدو الفضاء الرقمي، الذي يفترض أن يكون مجالا للحرية والتعبير، محكوما بنفس منطق التمييز الجندري الذي يحكم الحياة الواقعية، فبدل أن يمثل مجالا للتمكين، يتحول أحيانا إلى مجال مراقبة مستتر أو تحكم غير مباشر. ويبرز هذا الواقع كيف أن التكنولوجيا لا تفلت من البنى الاجتماعية التقليدية، بل تعاد قولبتها وفق منطق النوع الاجتماعي، مما يجعل حرية النساء فيها مشروطة بثقافة الضبط والامتثال.

الجدول رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب توجها مجتمعيا نحو التخفيف من مسؤولية المرأة عند ارتكابها للجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	66	85,7
لا	11	14,3
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (10): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب تقييد حرية المرأة للجوء إلى الفضاء الرقمي يتم بطرق مخالفة.

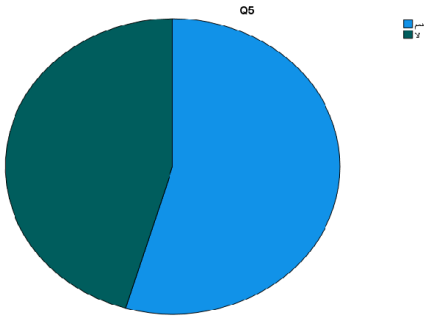
من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة **85.7** % من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن هناك توجها مجتمعيا نحو التخفيف من مسؤولية المرأة عند ارتكابها للجرائم الرقمية، مقابل **14.3 %**فقط لا يتفقون مع هذا الطرح.

تعامل المرأة بقدر من التساهل والتبرير استنادا إلى تمثلات ثقافية واجتماعية ترى فيها كائنا أقل مسؤولية، وأقرب إلى موقع الضحية لا الفاعل الواعي، هذا التصور يتماشى مع ما يطرحه النموذج السوسيو-تطوري لموسكوفيتشي، حيث تبنى التصورات الاجتماعية حول مواضيع جديدة مثل إجرام المرأة الرقمي من خلال نقاش جماعي وتفاعل انتقائي للمعلومات، فيعاد إنتاج مواقف جماعية تعفي المرأة من كامل المسؤولية.

كما تفسر نظرية النواة المركزية هذا الميل عبر وجود عنصر مركزي ثابت داخل التصورات الاجتماعية يتمثل في صورة المرأة الضعيفة أو "المستثناة من اللوم"، وتدور حوله عناصر محيطية تبريرية تتغير حسب السياق (كالضغط النفسي، أو الخداع، أو الجهل بالتكنولوجيا). هكذا تكرّس التصورات التمييزية غير الواعية حتى في الفضاء الرقمي، مما يعكس استمرار تأثير البنى الجندرية التقليدية على الحكم الاجتماعي.

الجدول رقم (11): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود اختلافات بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية العادية.

	التكرارات	النسب
نعم	42	54,5
لا	35	45,5
المجموع	77	100,0



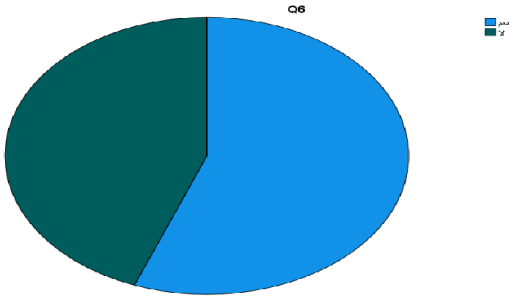
الشكل رقم (11): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود اختلافات بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية العادية.

من خلال الجدول نرى أن نسبة **54.5 %** من أفراد مجتمع الدراسة يرون أن هناك اختلافًا بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية، في حين يرى **45.5 %**عدم وجود هذا الفرق، وهو ما يعكس انقساما في التصور الاجتماعي تجاه طبيعة الجريمة عندما تكون فاعلتها أنثى وفي سياق رقمي. من زاوية سوسيولوجية، يشير هذا التباين إلى أن الجريمة الرقمية النسائية لا تزال محل إعادة تعريف وتأويل اجتماعيين، حيث تختلط في وعي الأفراد العناصر القانونية بالعناصر الأخلاقية والثقافية المرتبطة بالجندر.

وفقا النموذج السوسيو-تطوري لموسكوفيتشي، فإن هذا الجدل يعد دليلا على أن الموضوع جديد ومعقّد، ما ينتج تصورات متفاوتة تتأثر بانتقائية المعرفة وسياقات النقاش الجماعي، كما أن ضعف وضوح المعايير يجعل أفراد المجتمع يتوزعون بين تصورات تقليدية وأخرى حديثة. أما من منظور نظرية النواة المركزية، فإن الفارق بين الجريمة الرقمية والتقليدية يرتبط بوجود تصور اجتماعي مركزي عن "المرأة الرقمية" ككائن مغاير عن الصورة النمطية التقليدية للمرأة المنحرفة، مما يدفع البعض إلى اعتبار جرائمها "أقل جسامة" أو "أكثر تعقيدًا وتأويلاً"، في حين لا يزال آخرون يخضعونها للمنطق القانوني الصارم نفسه. هذا يعكس دينامية التصورات الاجتماعية في تعاملها مع الظواهر المستحدثة، وتفاوت تمثل الأفراد لها حسب الخلفيات الثقافية والمعرفية.

الجدول رقم (12): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب رؤية المجتمع أن هناك علاقة بين أخلاق المرأة وارتكابها للجريمة الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	43	55,8
لا	34	44,2
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (12): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب رؤية المجتمع أن هناك علاقة بين أخلاق المرأة وارتكابها للجريمة الرقمية.

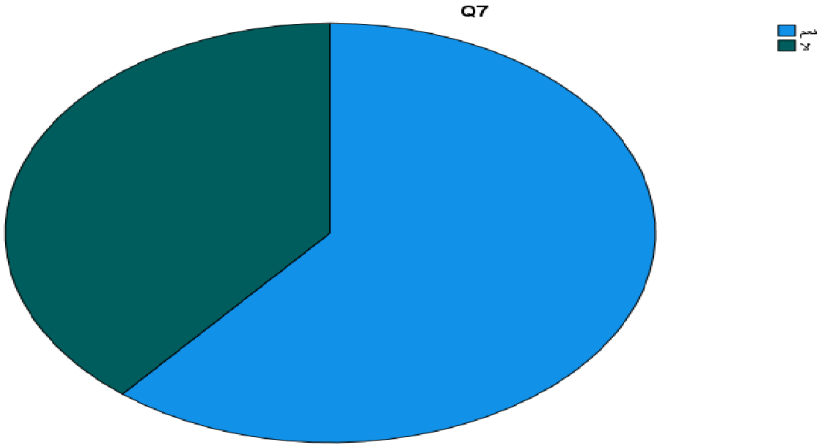
من خلال الجدول أعلاه نرى أن **55.8 %**من أفراد مجتمع الدراسة يرون أن المجتمع يبالغ أحيانًا في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية، مقابل **44.2 %**لا يوافقون هذا الرأي، مما يكشف عن وجود تصور اجتماعي مزدوج تجاه المرأة كفاعلة رقمية.

تعكس هذه النتيجة استمرار المجتمع في استخدام معايير قيمية وأخلاقية مشددة عند تقييم سلوك المرأة، حيث تُحمّل أفعالها في الفضاء الرقمي أبعادًا تتجاوز البعد القانوني، لتُقرأ غالبًا في سياق "الشرف" أو "الانحراف القيمي"، بخلاف ما يحدث عند تقييم الجرائم ذاتها إذا ارتكبها الذكور.

يتوافق رأي موسكوفيتشي أن المواضيع الجديدة وغير المألوفة مثل الجريمة الرقمية عند النساء تنتج سيرورة تصورات جماعية مشحونة بالقيم والتمثلات الثقافية، حيث تثير هذه الجرائم نقاشًا وجدلاً يخلق نوعًا من التهويل أو المبالغة في التأويل. ووفقا لنظرية النواة المركزية، فإن هذه المبالغة ترتبط بنواة تصورية قائمة على تمثلات تقليدية للمرأة كرمز للأخلاق العامة، فكل انحراف رقمي تقوم به يُقرأ كتهديد للنظام الرمزي والثقافي، لا فقط القانوني، ما يُفسر شدة الأحكام المجتمعية التي قد تتخذ طابعًا مبالغًا فيه.

الجدول رقم (13): يبين توزيع أفراد العينة حسب يظهر المجتمع في بعض الحالات مبالغة في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	47	61,0
لا	30	39,0
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (13): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب يظهر المجتمع في بعض الحالات مبالغة في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **61%** من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن المجتمع يبالغ أحيانا في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية، مقابل **39%** لا يتفقون مع هذا الرأي

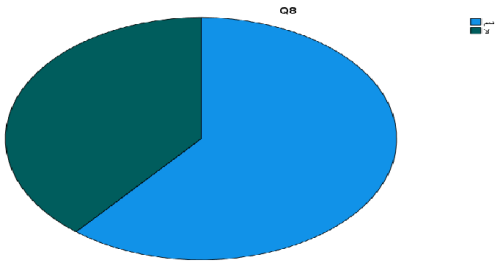
تعكس هذه النتيجة وجود وعي اجتماعي متزايد بوجود نظرة انتقائية أو غير متوازنة تجاه المرأة عند ارتكابها لجرائم رقمية، حيث لا تُعامل على قدم المساواة مع الرجل، بل كثيرًا ما تُحمّل سلوكياتها رمزية مضاعفة تتجاوز الفعل الرقمي نفسه.

إن هذه المبالغة تندرج ضمن سيرورة بناء التصورات حول مواضيع جديدة كإجرام المرأة في الفضاء السيبراني إذ يؤدي نقص المعرفة والتشابك القيمي إلى إنتاج تصورات اجتماعية مشحونة بالتأويلات الأخلاقية والثقافية، ما يفتح الباب أمام التهويل أو التضخيم. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن هذا التصور يجد جذوره في العناصر المركزية الراسخة في تمثلات المجتمع للمرأة كرمز للأخلاق والعفة، مما يجعل أي انحراف رقمي منها يُستقبل بكثافة انفعالية وحكمية أكبر، حتى وإن كان الفعل

لا يختلف جوهريا عن أفعال مماثلة يرتكبها الذكور. هذا يعكس استمرار تأثير البنى الرمزية الجندرية على كيفية تأطير وفهم الجريمة الرقمية في السياق الثقافي والاجتماعي المحلي.

الجدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن الجريمة الرقمية سببا في فقدان المرأة لسمعتها في نظر المجتمع.

	التكرارات	النسب
نعم	47	61,0
لا	30	39,0
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (14): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب أن الجريمة الرقمية سببا في فقدان المرأة لسمعتها في نظر المجتمع.

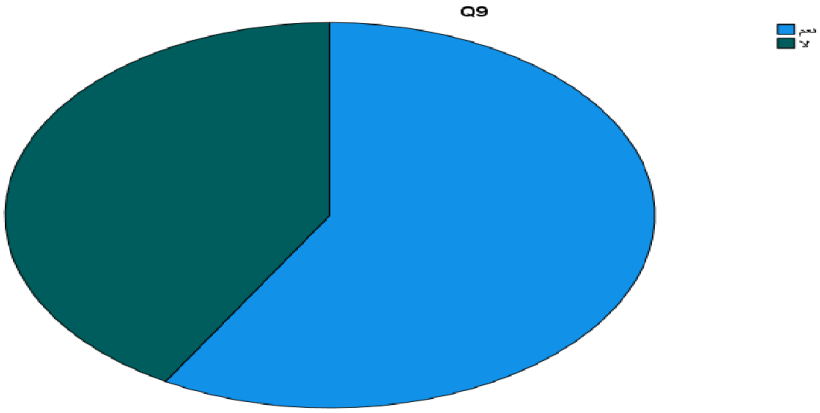
من خلال الجدول نلاحظ أن **61%** من أفراد عينة الدراسة يرون أن الجريمة الرقمية تُفقد المرأة سمعتها داخل المجتمع، مقابل **39%**لا يوافقون هذا الرأي.

تعكس هذه النتيجة تمثلا اجتماعيا راسخا يربط بين سلوك المرأة في الفضاء الرقمي وبين قيم الشرف والسمعة، حيث ينظر إلى أي انحراف رقمي حتى وإن كان تقنيًا أو اقتصاديا كوصمة تمس "صورة" المرأة أكثر مما تمس فعلها القانوني.

فإن هذا الحكم الجماعي المتشدد يعد نتيجة لسيرورة تمثلات تتشكل حول موضوع جديد وغامض (الجريمة الرقمية النسائية)، إذ يفسر الفعل من خلال شبكة ثقافية سابقة مشبعة بالأحكام الأخلاقية. أما في ضوء نظرية النواة المركزية، فإن سمعة المرأة تُعد عنصرًا مركزيًا في تمثل المجتمع لها، وتُشكل بؤرة تمثلية ثابتة تبنى حولها معانٍ اجتماعية أخرى، مثل الطاعة والعفة. لذلك، فإن أي سلوك ينظر إليه كخروج عن هذا الإطار، ولو في الفضاء الرقمي، يُؤدي إلى **عقوبة رمزية جماعية** تتمثل في فقدان السمعة ووصم اجتماعي مضاعف، وهي آلية ضبط اجتماعي قوية تُمارس باسم الثقافة أكثر من القانون.

الجدول رقم (15): يبين توزيع أفراد العينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

	التكرارات	النسب
نعم	45	58,4
لا	32	41,6
المجموع	77	100,0



الجدول رقم (15): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن **58.4%** من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن الجرائم الرقمية تُسهم في تشويه الصورة النمطية للمرأة في المجتمع، مقابل 41.6% **لا** يرون ذلك. تعكس هذه النتيجة أن الفضاء الرقمي، رغم طابعه التقني والحديث، لا يزال محكوماً بتصورات اجتماعية تقليدية تعيد إنتاج الصورة الثقافية النمطية للمرأة بوصفها حامية للأخلاق وممثلة للفضيلة، ما يجعل أي انحراف سلوكي منها، حتى الرقمي، يحمّل دلالات أخلاقية أكثر من كونه مجرد سلوك إجرامي.

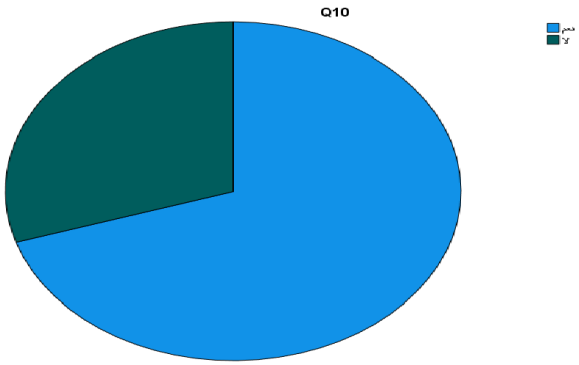
فإن هذه النتيجة توضح كيف أن التفاعل الاجتماعي مع ظاهرة جديدة كالجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة يعيد صياغة التصورات الاجتماعية بشكل يجعل من السلوك الفردي أداة لإعادة إنتاج الصور الجماعية المسبقة.

أما من منظور نظرية النواة المركزية، فإن تمثلات المجتمع للمرأة تبنى حول نواة صلبة تتضمن عناصر كالعفة، الطهر، والامتثال، وهي عناصر ثابتة يصعب زعزعتها. وعليه، فإن انخراط المرأة في

الفضاء الرقمي كمجال مفتوح قد يفهم، إذا ترافق مع انحراف، كخيانة رمزية لهذه النواة التمثيلية، مما يؤدي إلى تشويه الصورة النمطية التي ترتكز عليها مكانة المرأة اجتماعيا.

الجدول رقم (16): يبين توزيع أفراد العينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

	التكرارات	النسب
نعم	54	70,1
لا	23	29,9
المجموع	77	100,0



الجدول رقم (16): يبين توزيع أفراد العينة حسب تشوه الجرائم الرقمية الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن 70.1% من أفراد عينة الدراسة يرون أن الجرائم الرقمية تُشوّه الصورة النمطية للمرأة في المجتمع، مقابل **29.9%** لا يتفقون مع هذا الرأي هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن تمثلات المجتمع تجاه المرأة لا تزال محكومة بنموذج أخلاقي تقليدي، حيث ينظر إلى الفضاء الرقمي ليس فقط كمجال للتواصل أو العمل، بل كمجال محفوف بالمخاطر الأخلاقية، خاصة إذا ما تورطت فيه المرأة في سلوك إجرامي.

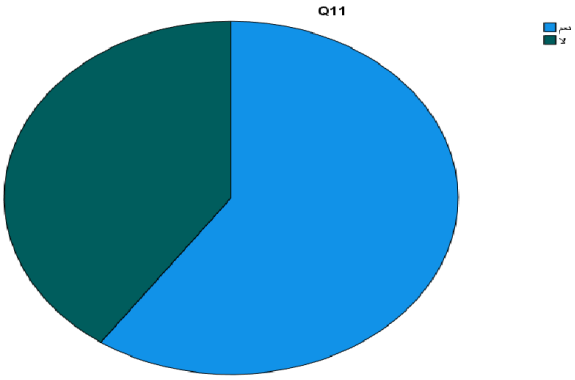
تعكس هذا التمثل يعكس كيف أن موضوعا جديدا ."المرأة المجرمة رقميا" يفهم داخل الجماعة الاجتماعية من خلال الجدل الجماعي والمعتقدات السابقة، مما يؤدي إلى إسقاط قيم المجتمع التقليدية على ظاهرة مستحدثة .أما حسب نظرية النواة المركزية، فإن تمثل المجتمع للمرأة قائم على نواة دلالية تُجسدها رموز مثل العفة، الطاعة، والنقاء، وبالتالي فإن انحراف المرأة، خاصة في بيئة ينظر إليها كـ"غير أخلاقية" مثل الإنترنت، يعد تهديدا مباشرا لهذه الصورة النموذجية، ما يؤدي

إلى تشويه تمثلي لصورتها الجماعية، يتجسد في نظرة سلبية معممة تعيد إنتاج الوصم والتمييز الجندري في ثوب رقمي جديد.

المحور الثاني: التصورات حول أنماط جرائم المرأة الرقمية

الجدول رقم (17): يبين توزيع أفراد عينة حسب أن جرائم الابتزاز الإلكتروني من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة.

	التكرارات	النسب
نعم	46	59,7
لا	31	40,3
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (17): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن جرائم الابتزاز الإلكتروني من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة.

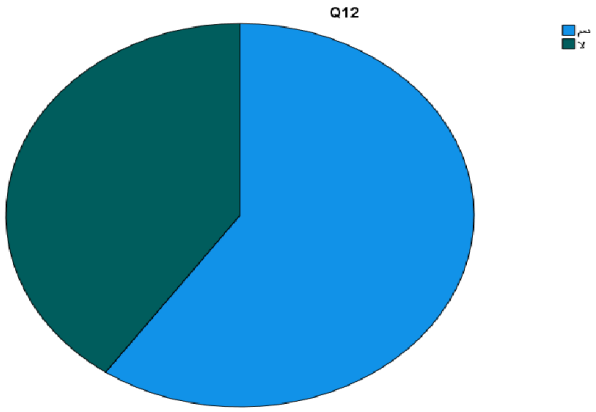
من خلال الجدول أعلاه نرى أن **59.7%** من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن جرائم الابتزاز الإلكتروني تعد من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها النساء، مقابل **40.3% لا** يوافقون على هذا التصور. تعكس هذه النتيجة تصورا اجتماعيا يتقاطع فيه الفعل الإجرامي الرقمي مع تمثلات نمطية حول أنوثة المرأة وموقعها من السلطة الرقمية، فالنسبة المرتفعة تعكس ميلا جماعيا لربط المرأة، حين تدخل المجال الرقمي منحرفة، بأساليب قائمة على التأثير العاطفي والتلاعب، وهي خصائص كثيرا ما يسقطها المجتمع على صورة المرأة في الوعي الجمعي.

هذا التصور نتاج تفاعل جماعي مع ظاهرة مستجدة وغير مألوفة، يتم فيه اعتماد تفسيرات قريبة من التجربة المجتمعية، حيث تُفهم الجريمة الرقمية ضمن قالب الجندر، لا فقط التكنولوجيا. أما في ضوء نظرية النواة المركزية، فإن الابتزاز الإلكتروني كجريمة يرتبط بتمثل مركزي للمرأة

كمستغلة للعواطف أو الجسد، وهذا يجعلها في التصور الجمعي أكثر اقترابًا من هذا النوع من الجرائم، مما يكرّس نواة تمثيلية تقوم على التصوير السلبي المسبق، الذي يُنتج بدوره أحكامًا جماعية متحيزة عند تفسير السلوك الرقمي الإجرامي النسائي.

الجدول رقم (18): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية

	التكرارات	النسب
نعم	46	59,7
لا	31	40,3
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (18): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **59.7%** من أفراد عينة الدراسة يرون أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية، مقابل 40.3% **لا** يوافقون على هذا التصور.

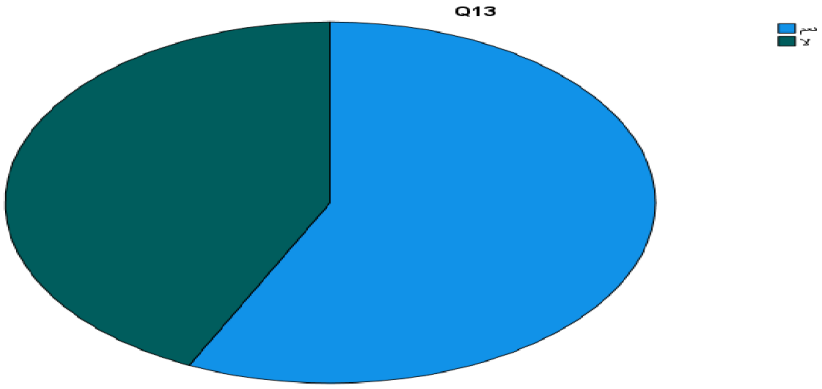
هذه النتيجة وجود تصور اجتماعي مقلق نسبيا تجاه استخدام المرأة للفضاء الرقمي، حيث يربط سلوكها التكنولوجي بالانحراف أو خرق القوانين.

يمكن تفسير هذا التمثل باعتباره ناتجا عن نقص الفهم وتشتت المعلومات حول حضور المرأة في المجال الرقمي، ما يدفع المجتمع إلى بناء تصورات قائمة على التمثلات الثقافية الجندرية القديمة التي ترى في حضور المرأة خارج الإطار التقليدي تهديدا ضمنيا.

تعكس النتيجة استقرار عنصر مركزي في تصور المجتمع للمرأة الرقمية، يتمثل في الشك أو الارتياب من استخدامها للحرية الرقمية، خاصة في ظل تصوّر سابق يربط بين الأنثى والانضباط الأخلاقي. هذه النواة تؤثر في تأويل السلوك الرقمي وتدفع إلى نسب استخدام المرأة لوسائل التواصل لأغراض مشبوهة أو غير قانونية، ما يعيد إنتاج أحكام اجتماعية قائمة على النوع وليس على الفعل الموضوعي.

الجدول رقم (19): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن تقدم بعض النساء على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت.

	التكرارات	النسب
نعم	44	57,1
لا	33	42,9
المجموع	77	100,0



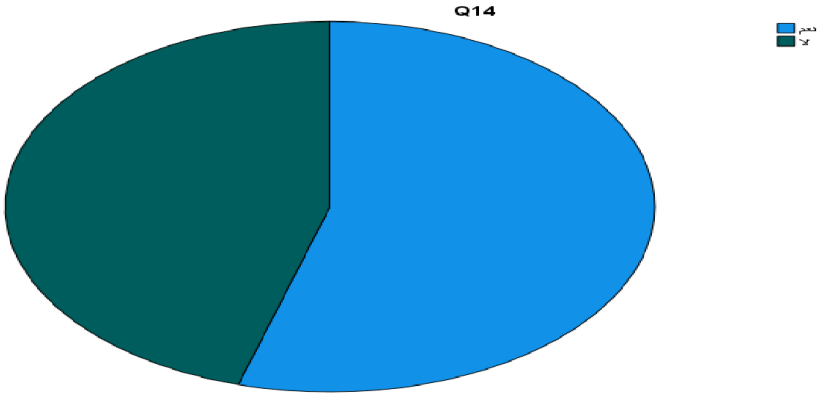
الشكل رقم (19): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن تقدم بعض النساء على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت.

يكشف الجدول رقم (17) أن **57.1%** من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن بعض النساء يُقدمن على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت، في مقابل **42.9%** لا يشاطرون هذا الرأي. تعكس هذه النتيجة تزايد الوعي الاجتماعي بقدرة المرأة على استخدام أدوات التكنولوجيا في أعمال مخالفة للقانون، ما يشير إلى تحول نسبي في التمثلات، حيث لم تعد صورة المرأة تقتصر فقط على كونها ضحية في الفضاء الرقمي، بل بات يُنظر إليها أيضا كفاعل رقمي قادر على المراوغة أو التعدي. وفقا

إن هذا التصور يعد نتاجا لتفاعل جماعي مع واقع جديد ومركب المرأة كفاعلة رقمية، حيث تمزج المعطيات الواقعية بالتمثلات الثقافية لتكوين موقف اجتماعي. أما في إطار نظرية النواة المركزية، فإن هذا التمثّل قد **يعكس** توسعا في البنية المحيطية للتصور الاجتماعي، حيث بدأت تظهر عناصر جديدة تعيد بناء معنى "المرأة الرقمية" من خلال تصورات تدمج بين الكفاءة التكنولوجية والانحراف السلوكي، دون أن تُزعزع بالضرورة النواة التقليدية التي لا تزال قائمة على الربط بين المرأة والضعف أو السلبية. هذا التداخل يُبرز ديناميكية التصورات الاجتماعية في تكيّفها مع التحولات الرقمية المتسارعة.

الجدول رقم (20): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن تنتشر جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت بين النساء في بعض الحالات.

	التكرارات	النسب
نعم	42	54,5
لا	35	45,5
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (20): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن تنتشر جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت بين النساء في بعض الحالات.

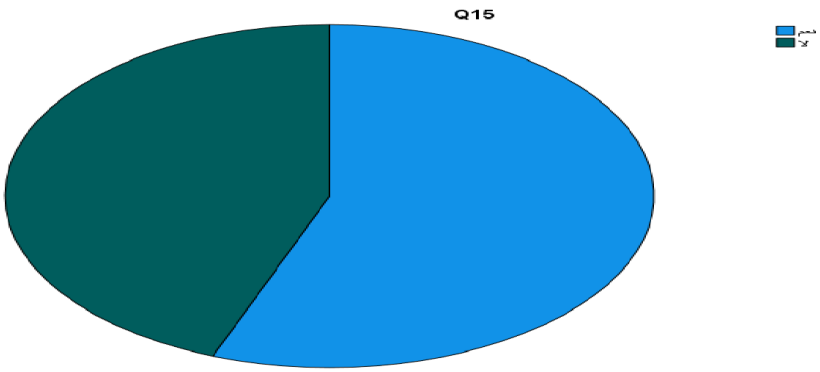
من خلال الجدول أعلاه نرى أن **54.5%** من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت تنتشر بين النساء في بعض الحالات، بينما يرى **45.5%** غير ذلك هذه النتيجة تعكس تحولا تدريجيا في التصور الاجتماعي لدور المرأة في الفضاء الرقمي، حيث لم تعد تُختزل

في صورة الضحية، بل بات يعترف لها بدور فاعل وإن كان منحرفا في بعض الجرائم الإلكترونية، لا سيما ذات الطابع المالي.

إن هذه التصورات تتشكل في سياق نقاش جماعي حول موضوع حديث ومعقد، ما يؤدي إلى بناء مواقف اجتماعية تتفاوت بين من يحتفظ بالتصور التقليدي ومن يدمج الواقع الرقمي الجديد في تقييمه لسلوك المرأة. أما في ضوء نظرية النواة المركزية، فإن تصور "المرأة المحتالة رقميا" لا يزال عنصرا محيطا لم يزعزع بعد النواة المركزية القائمة على تمثلات الطهر والضعف، لكنه يكشف عن مرونة هذه البنية المحيطية واستعدادها لاستيعاب تصورات جديدة تعكس تغير أدوار المرأة في المجال الرقمي والاقتصادي، خاصة في ظل انتشار التجارة الإلكترونية والتعاملات المالية عبر الإنترنت.

الجدول رقم (21): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	43	55,8
لا	34	44,2
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (21): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

من خلال الجدول أعلاه أن نسبة **55.8%** من يعتقدون أن السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة قد يكون دافعا لارتكاب النساء للجرائم الرقمية، مقابل **44.2%** لا يتفقون مع هذا الرأي.

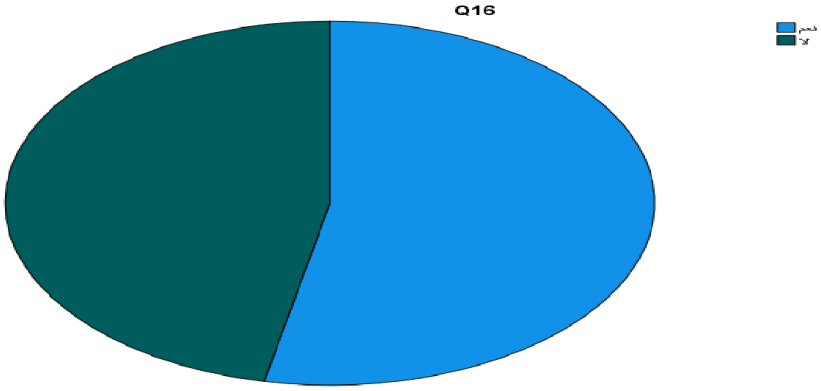
هذه النتيجة وجود إدراك اجتماعي بأن الدوافع وراء الجريمة الرقمية لا تقتصر على الحاجة الاقتصادية أو التقنية، بل تشمل أيضا أبعادا نفسية واجتماعية، كالرغبة في الانتقام أو فرض الهيمنة الرمزية.

إن هذا التصور ينشأ نتيجة تفاعل الأفراد مع موضوع جديد غير مألوف كالمرأة المجرمة رقميا، في ظل نقص المعطيات الدقيقة، مما يؤدي إلى بلورة تمثلات تقوم على الربط بين الأفعال الرقمية ودوافع شخصية واجتماعية معقدة.

أما من منظور نظرية النواة المركزية، فإن تمثل "الدافع لتشويه السمعة" يعد عنصرا محيطيا يعبر عن تطور في الإدراك المجتمعي، دون أن يمس النواة المركزية التي لا تزال تميل إلى تفسير سلوك المرأة إما من موقع الضعف أو الانفعالية. هذا يوضح أن التصورات الاجتماعية حول الجريمة الرقمية النسائية في طور إعادة التشكل، حيث بدأت تتوسع لتشمل تحليلاً أدق للدوافع والانحرافات الفردية المرتبطة بالمرأة في المجال الرقمي.

الجدول رقم (22): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	41	53,2
لا	36	46,8
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (22): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب أن يؤدي السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

من خلال الجدول أعلاه أن نسبة **53.2%من** يرون **أن** السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة يُمكن أن يكون دافعا لارتكاب الجرائم الرقمية من قبل النساء، في حين يرى **46.8%**

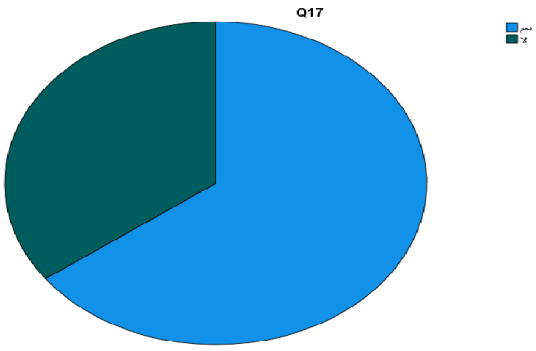
. هذه النسبة تشير إلى أن أكثر من نصف العينة تربط الدوافع الاجتماعية والنفسية بالانحراف الرقمي النسائي، خاصة في ظل تصاعد استخدام الفضاء الرقمي في النزاعات الشخصية، وحالات الابتزاز والتشهير.

فإن هذا التصور يعكس سيرورة بناء جماعي لتفسير جديد لظاهرة حديثة، تتغذى من التجارب الاجتماعية اليومية، ومرويات وسائل الإعلام، وتعيد إنتاج فهم خاص للجريمة الرقمية كوسيلة للانتقام الرمزي أو المكاسب السريعة.

إن هذا الدافع يعد من العناصر المحيطية المرنة، التي تظهر تطورا في تمثلات المجتمع للمرأة، لكنه لا يزال محاطًا بنواة ثابتة ترى في المرأة فاعلًا غير أصيل في عالم الجريمة، بل مدفوعة غالبًا بانفعالات أو ضغوط اجتماعية، لا بوعي إجرامي منهجي. هذا التمثيل يُظهر أن تصور المجتمع للجريمة الرقمية النسائية ما زال يتأرجح بين التبرير الأخلاقي والمسؤولية الفردية.

الجدول رقم (23): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن بعض النساء تقمن بانتحال هوية عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة.

	التكرارات	النسب
نعم	50	64,9
لا	27	35,1
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (23): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن بعض النساء تقمن بانتحال هوية عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة.

من خلال الجدول أعلاه إلى وجود تصور لدى شريحة من المجتمع بنسبة 64,9 % بأن بعض النساء يقمن بانتحال هويات عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة هذا التصور يعكس تصاعد وعي اجتماعي

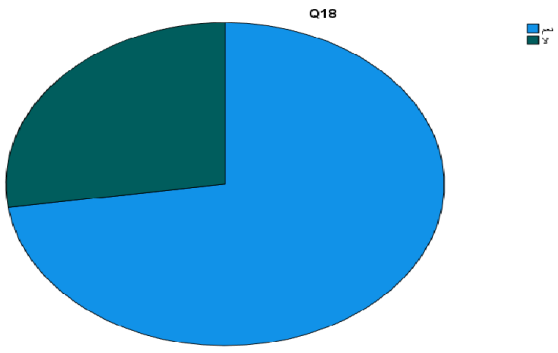
بقدرة المرأة على استخدام الفضاء الرقمي بأساليب تتجاوز الأطر النمطية للسلوك الأنثوي التقليدي، ويدفع إلى إعادة التفكير في تمثلات "المرأة الرقمية" باعتبارها فاعلا قد يلجأ إلى الحيلة والخداع في المجال الافتراضي

إن هذه التصورات تتشكل في سياق تفاعل جماعي مع ظاهرة حديثة وغامضة نسبيا، ما يجعل المجتمع يسعى لتفسيرها انطلاقا من تجاربه وتصوراته المسبقة، والتي غالبًا ما تدمج بين المعطى الواقعي والتأويل الثقافي.

فإن تمثل المرأة المنتحلة لهوية على الإنترنت يدخل ضمن العناصر المحيطية، التي تعكس مرونة التمثلات الاجتماعية وقدرتها على استيعاب سلوكيات جديدة دون المساس بالنواة الدلالية الثابتة التي تُعيد إنتاج صورة المرأة بوصفها غير معتادة على ارتكاب "الجرائم الذكية" أو المخطط لها. بذلك، يُظهر التصور الاجتماعي تمازجا بين الدهشة من السلوك الرقمي المنحرف، والاحتفاظ بالحكم الأخلاقي المسبق تجاه المرأة، ما يؤكد أن التصورات في هذا السياق لا تزال في طور التفاوض بين القديم والمستجد.

الجدول رقم (24): يبين توزيع أفراد حسب أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل على ما تعرضت له.

	التكرارات	النسب
نعم	56	72,7
لا	21	27,3
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (24): يوضح توزيع أفراد حسب أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل على ما تعرضت له.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن 72.7%من يعتقدون أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل، مقابل 27.3%لا يشاطرون

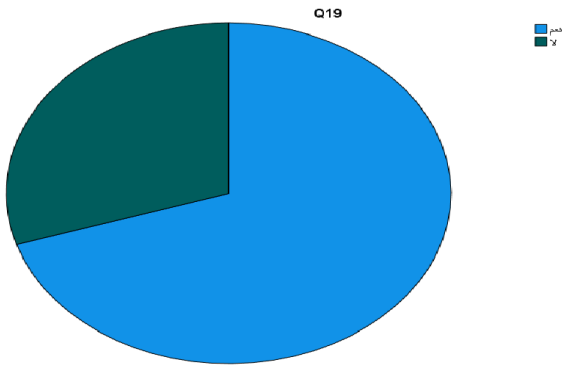
هذه النتيجة تعكس هيمنة تصور اجتماعي يرى في المرأة فاعلا منحرفا بدافع لا بطبع، أي أن السلوك الرقمي الإجرامي يُفهم غالبًا بوصفه استجابة انتقامية أو تعويضية للظلم الواقع عليها، **لا عبيرا** عن نية إجرامية مستقلة.

فإن هذا التمثل يشكل جزءا من عملية بناء تصورات اجتماعية تتفاعل مع التغيرات الرقمية والواقع النفسي والاجتماعي للمرأة، حيث يتم تأطير الجريمة في قالب تفسيري يجمع بين المظلومية والرد الانفعالي

فإن فكرة "المرأة كضحية" تمثل عنصرا مركزيا في التمثلات الجماعية، تدور حوله عناصر محيطية كالدوافع والظروف، مما يجعل السلوك المنحرف مبررا اجتماعيا في سياق الظلم، لا كاختيار واعٍ. هذا يدل على أن البنية التصورية حول المرأة المجرمة رقميًا لا تزال تميل إلى التعاطف وتبرير الانحراف كردّ فعل مشروع، وهو ما يفتح المجال أمام إعادة إنتاج أنماط من التبرئة الرمزية في الوعي الجمعي.

الجدول رقم (25): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن ترتكب بعض النساء جرائم رقمية مرتبطة بالعلاقات العاطفية.

	التكرارات	النسب
نعم	54	70,1
لا	23	29,9
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (25): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن ترتكب بعض النساء جرائم رقمية مرتبطة بالعلاقات العاطفية.

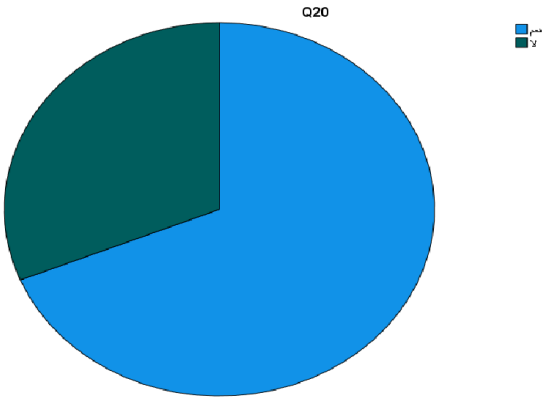
من خلال الجدول أعلاه أن **70.1%** من يعتقدون أن بعض النساء يرتكبن جرائم رقمية في سياق العلاقات العاطفية، في حين يرى **29.9%** خلاف ذلك. هذه النتيجة تعكس تصورا اجتماعيا شائعا يربط الانحراف الرقمي النسائي بمحددات عاطفية أكثر من كونه انحرافا عقلانيا أو مصلحيا، ما يرسّخ صورة المرأة ككائن "يتحرك بدافع وجداني" في المجال الرقمي.

فإن هذا التصور يبنى في سياق تفاعل المجتمع مع موضوع حديث نسبيا (المرأة والعلاقات الرقمية) حيث تسود التمثلات المستندة إلى التجارب المجتمعية المسبقة، ويتم تأطير سلوك المرأة الرقمي في إطار العاطفة والغيرة أو الانتقام العاطفي.

هذا الاعتقاد يعبر عن عنصر محيطي متكرر يدور حول نواة تقليدية ترى في المرأة كائناً مرتبطاً بالعاطفة والانفعال، وهو ما يجعل تفسير سلوكها الإجرامي الرقمي لا ينفصل عن تمثلات قديمة تُعيد إنتاج النظرة الجندرية، حتى ضمن بيئة حديثة كالفضاء الرقمي. هذا يعكس استمرار إسقاط البنية الثقافية التقليدية على الحضور التكنولوجي للمرأة، رغم تغير الأدوات والمجالات.

الجدول رقم (26): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر تعرضا للجريمة الرقمية

	التكرارات	النسب
نعم	53	68,8
لا	24	31,2
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (26): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر تعرضا للجريمة الرقمية

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **68.8%** من يرون أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر عرضة للجريمة الرقمية، في حين لا يوافق **31.2%**

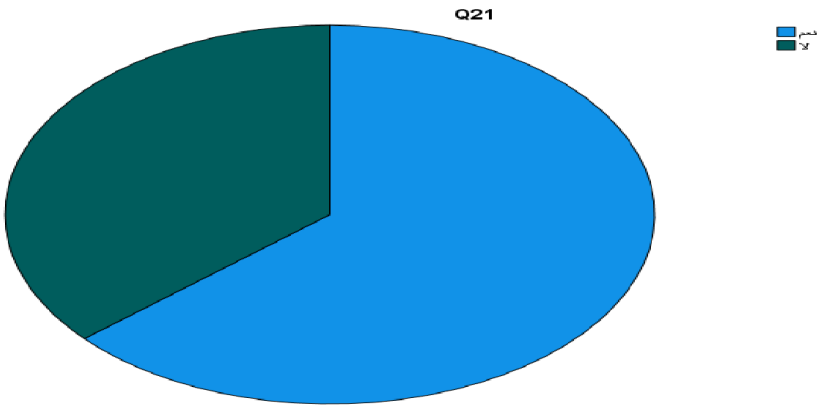
تعكس هذه النتيجة تمثلا اجتماعيا واسع الانتشار يرى في العاطفة نقطة ضعف أساسية في تركيبة المرأة النفسية، تجعلها فريسة سهلة في الفضاء الرقمي، سواء كضحية للاستغلال أو كشريكة غير واعية في سلوك منحرف.

هذا التصور ناتج عن تفاعل اجتماعي مع ظاهرة جديدة المرأة الرقمية يعاد تأطيرها وفق معايير ثقافية تقليدية، يتم فيها إدراج العاطفة كمحدد رئيسي في تفسير السلوك الرقمي. أما من منظور نظرية النواة المركزية، فإن هذا الاعتقاد يعكس عنصرا محيطا يدور حول نواة تقليدية مستقرة تتصور المرأة ككائن انفعالي لا عقلاني، وهي صورة تتكرر في التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالمرأة في مختلف السياقات، حتى ضمن البيئات التكنولوجية الحديثة. وبالتالي، يفهم تعرض المرأة للجريمة الرقمية هنا ليس كنتيجة لغياب الحماية السيبرانية أو الأمية الرقمية، بل كنتيجة لضعف عاطفي متأصل، ما يعيد إنتاج خطاب التبرير المجتمعي التقليدي الذي يحمل المرأة مسؤولية غير مباشرة في انخراطها في الجريمة أو تعرضها لها.

المحور الثالث: التصورات حول دوافع جرائم المرأة الرقمية

الجدول رقم (27): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن البطالة دافعًا لارتكاب المرأة لجرائم رقمية في بعض الحالات.

	التكرارات	النسب
نعم	49	63,6
لا	28	36,4
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (27): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن البطالة دافعًا لارتكاب المرأة لجرائم رقمية في بعض الحالات.

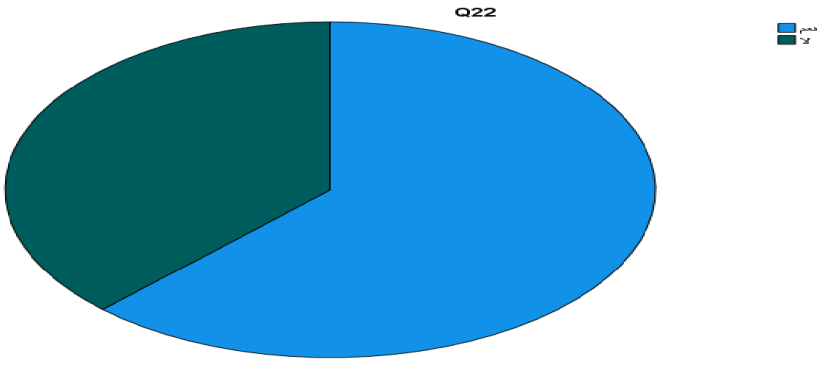
من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **63.6%** من يعتقدون أن البطالة قد تشكل دافعًا للمرأة لارتكاب جرائم رقمية في بعض الحالات، مقابل **36.4%** لا يرون ذلك.

هذه النتيجة تعكس تصورا اجتماعيا يقر بوجود علاقة بين الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها المرأة – خاصة في ظل بطالة مرتفعة – **وبين** انخراطها في سلوك رقمي منحرف.

إن هذا التمثل هو نتاج لسيرورة اجتماعية تفاعلية تُعيد تفسير ظاهرة الجريمة الرقمية ضمن سياق اجتماعي واقتصادي متأزم، حيث تُصبح الوسائط الرقمية مخرجا بديلا للهروب من الهشاشة الاقتصادية. أما وفق **نظرية النواة المركزية**، فإن البطالة تعد عنصرا محيطا مرنا يضاف إلى التصورات المجتمعية حول دوافع انحراف المرأة، دون أن يغير بالضرورة من النواة التمثيلية الثابتة التي غالبا ما تصوّر انحراف المرأة كنتيجة للضعف الأخلاقي أو الانفعالي، لا للظروف البنيوية. هذا يدل على تطور نسبي في تمثلات المجتمع تجاه فهم أعمق لدوافع الجريمة الرقمية لدى النساء، حيث لم تعد العوامل النفسية أو العاطفية وحدها في مركز التفسير، بل بدأت العوامل الاقتصادية تفرض نفسها كجزء من البنية التفسيرية الأوسع.

الجدول رقم (28): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن دافع الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	48	62,3
لا	29	37,7
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (28): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن دافع الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية.

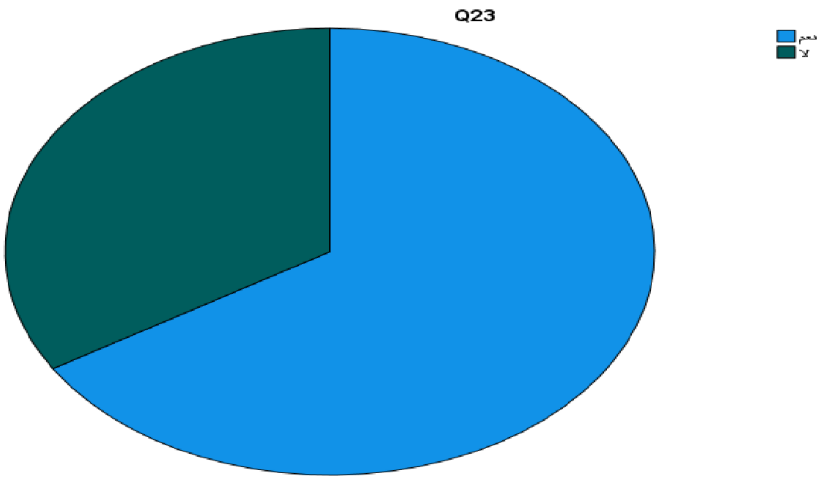
من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **62.3% من** يعتقدون أن الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي قد يدفع بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية، بينما يرى **37.7%** غير ذلك.

هذه النتيجة وجود تمثل مجتمعي يربط السلوك الإجرامي الرقمي لدى المرأة بسياقات اجتماعية ضاغطة، كالإقصاء أو الإحساس بعدم العدالة، مما يشير إلى وعي نسبي بأبعاد الجريمة كفعل اجتماعي لا يُفهم فقط من منظور فردي أو أخلاقي.

فإن هذا التمثّل يُعَد نتاجًا لسيرورة جماعية لتأويل ظاهرة جديدة (المرأة المنخرطة في الجريمة الرقمية) في ضوء المعاناة الاجتماعية، إذ يتم تفسير الانحراف الرقمي كرد فعل على اللامساواة أو الحرمان الرمزي. ووفق نظرية النواة المركزية، فإن دافع "الشعور بالظلم" يعد عنصرا محيطيا يدور حول نواة ثابتة تُمثّل المرأة ككائن مفعول به، لا فاعل منحرف، ما يبقي تصور الجريمة في إطار رد فعل اجتماعي – لا نية إجرامية أصيلة .هذا يكرّس استمرارية **الرؤية التبريرية** للمرأة في المجال الإجرامي، مع فتح المجال لقراءة جديدة تربط بين العوامل البنيوية والانفعالية في تفسير سلوكها الرقمي المنحرف.

الجدول رقم (29): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن تساهم الثقافة السلبية في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	51	66,2
لا	26	33,8
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (29): يوضح توزيع أفراد العينة حسب أن تساهم الثقافة السلبية في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية.

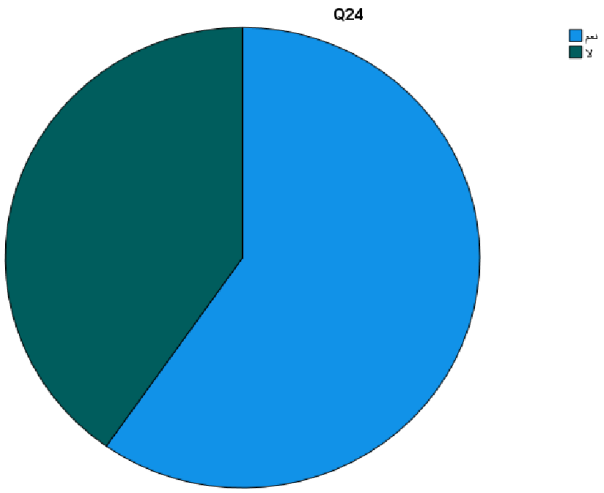
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **66.2%** من يرون أن الثقافة السلبية تساهم في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية، في حين يرى **33.8%** خلاف ذلك.

هذه النتيجة اعترافا مجتمعيا بأن التمثلات الثقافية المنحرفة أو الرسائل الإعلامية المشوّهة قد تلعب دورًا في التأثير على السلوك الإجرامي للمرأة في البيئة الرقمية، سواء من خلال تطبيع أنماط الجريمة أو تقليل خطورتها.

يمكن تفسير هذا التمثل كنتيجة لتفاعل اجتماعي مع ظاهرة معقدة تعاد تأويلها جماعيا في ظل هيمنة خطابات وسائطية تحرّض أحيانا على السلوك المنحرف أو تزينه، خاصة في الفضاءات الرقمية المفتوحة. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن "الثقافة السلبية" تعتبر عنصرا محيطا تفسيريا، يتيح للمجتمع أن يبرز السلوك المنحرف من خلال السياق الثقافي الخارجي، لا من خلال دوافع المرأة الذاتية، مما يُبقي النواة المركزية الأخلاقية المرتبطة بصورة المرأة التقليدية في موقعها الثابت .هذا التمثل يؤكد أن المجتمع لا يزال يُحمّل "الوسط" أو "البيئة" مسؤولية الانحراف الرقمي للمرأة، مع الاحتفاظ بصورة المرأة كضحية للثقافة، لا كمنتجة واعية لها.

الجدول رقم (30): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن الرغبة في إثبات الذات دافعًا لارتكاب المرأة للجرائم الرقمية في بعض الحالات.

	التكرارات	النسب
نعم	46	59,7
لا	31	40,3
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (30): يوضح توزيع أفراد العينة حسب أن الرغبة في إثبات الذات دافعًا لارتكاب المرأة للجرائم الرقمية في بعض الحالات.

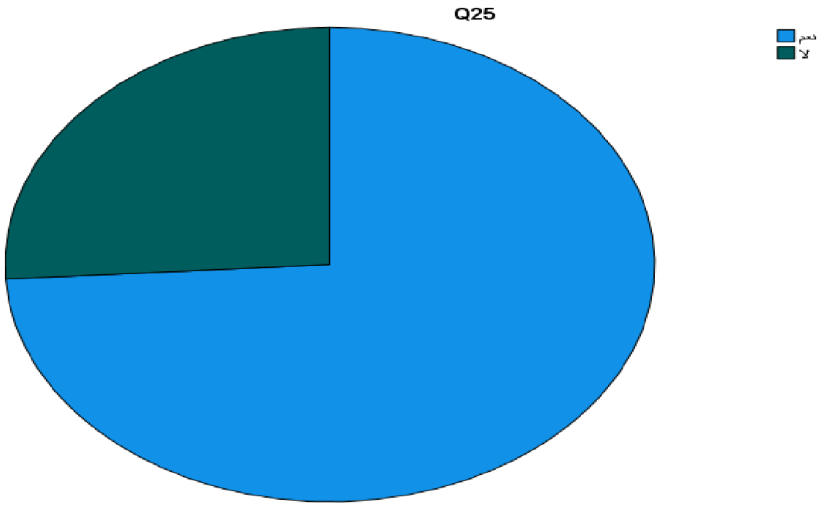
من خلال الجدول أعلاه أن نسبة **59.7% من يرون أن** الرغبة في إثبات الذات قد تكون دافعا للمرأة لارتكاب الجرائم الرقمية، في حين لا يوافق **40.3 %**

تعكس هذه النتيجة بروز تمثّل جديد نسبيا، يرى أن المرأة لم تعد مجرد ضحية أو مندفعة عاطفيا، بل باتت قادرة على توظيف الفضاء الرقمي كساحة لتحقيق حضور أو سلطة رمزية، ولو عبر الانحراف .

هذه التصورات تتبلور نتيجة تفاعل المجتمع مع تغيرات دور المرأة، حيث تحاول بعض النساء كسر القيود الاجتماعية أو تعويض الشعور بالتهميش عبر إثبات الذات رقمياً، حتى من خلال وسائل غير قانونية. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن دافع "إثبات الذات" يعد عنصرا محيطيا متطورا يضاف إلى البنية التفسيرية للتصور الاجتماعي، دون أن يزعزع النواة التقليدية التي ما زالت تميل إلى تفسير السلوك الإجرامي كضعف أو انفعال، لا كطموح أو تحد للواقع. بذلك، يظهر هذا التمثل تحولا تدريجيا نحو الاعتراف بفاعلية المرأة في المجال الرقمي، حتى عندما تكون هذه الفاعلية منحرفة.

الجدول رقم (31): يبين توزيع حسب مساهمة التأثر بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي في تحفيز شعور إثبات الذات لدى المرأة.

	التكرارات	النسب
نعم	57	74,0
لا	20	26,0
المجموع	77	100,0



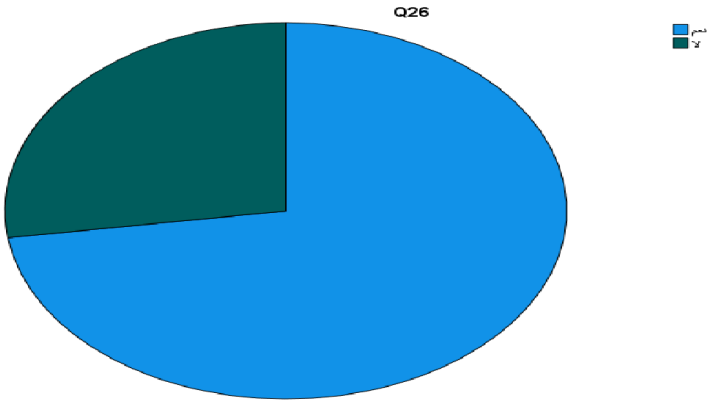
الشكل رقم (31): يوضح توزيع حسب مساهمة التأثر بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي في تحفيز شعور إثبات الذات لدى المرأة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **74.0%** من يعتقدون أن تأثر المرأة بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي قد يحفز شعورها برغبة في إثبات الذات، مما قد يدفعها لارتكاب جرائم إلكترونية، في حين يرى **26.0%** عكس ذلك. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن الفضاء الرقمي، وخاصة شبكات التواصل، أصبح يشكل بيئة خصبة لبناء تمثلات مضغوطة للنجاح والظهور، تحفز النساء على تجاوز القانون لتحقيق حضور رمزي سريع، كرد فعل على ضغط المقارنة والإعجاب المزيف.

هذا التصور يعكس تفاعلا اجتماعيا مع بيئة جديدة (المنصات الرقمية)، حيث تعاد صياغة مفاهيم مثل "النجاح" و"القيمة الذاتية"، ما يخلق ديناميات نفسية واجتماعية تدفع نحو سلوك رقمي منحرف. أما من منظور نظرية النواة المركزية، فإن هذا الاعتقاد يمثل عنصرا محيطا ناشئا في البنية التصورية المجتمعية، يعبّر عن انتقال في إدراك دوافع الجريمة الرقمية من مجرد ضعف ذاتي إلى تأثيرات اجتماعية وثقافية ضاغطة .وهذا يعكس تحولا في تفسير سلوك المرأة في الفضاء الرقمي، حيث لم تعد فقط ضحية أو منحرفة فرديًا، بل فاعلا يتأثر بشبكة تمثلات مجتمعية وإعلامية معقدة

الجدول رقم (32): يبين توزيع أفراد حسب الإعتقاد أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل يشجع المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية

	التكرارات	النسب
نعم	56	72,7
لا	21	27,3
المجموع	77	100,0



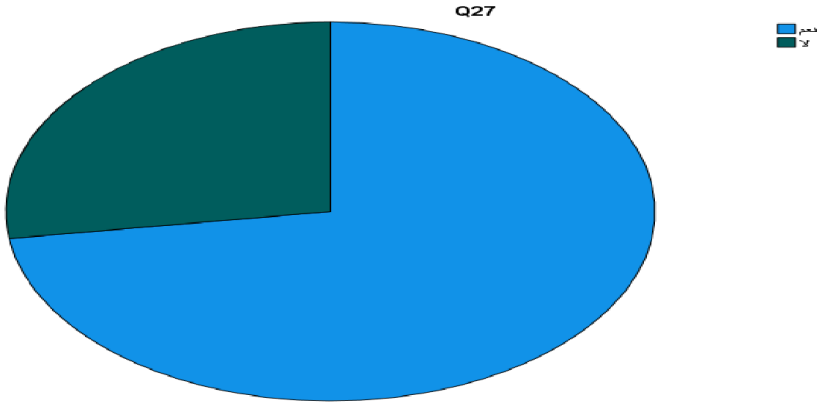
الشكل رقم (32): يوضح توزيع أفراد حسب الإعتقاد أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل يشجع المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية

من خلال الجدول تبين لنا أن **72.7%من** يرون أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي تشجع المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية، مقابل **27.3%لا** يوافقون على هذا الرأي. هذه النسبة المرتفعة تظهر أن المجتمع بات يدرك أن الفضاء الرقمي، بمرونته وسهولة الوصول إليه، قد أزال كثيرا من الحواجز التي كانت تحدّ من سلوك المرأة في المجال العام، بما في ذلك المجال الإجرامي.

إن هذه التصورات تتشكل كرد فعل جماعي على تحوّل سوسيولوجي مستجد يتمثل في دخول المرأة بقوة إلى العالم الافتراضي، حيث تُنتج تفاعلات جديدة ومعلومات متضاربة تؤدي إلى بلورة تمثلات تعيد تفسير "الانحراف" الرقمي في ظل إتاحة الوسائل التقنية للجميع. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن سهولة الولوج تعد عنصرا محيطيا يفسر الظاهرة دون المساس بالصورة الجوهرية التقليدية للمرأة، ما يعزز فكرة أن البيئة الرقمية، لا المرأة في ذاتها، هي ما يسهل السلوك المنحرف. هذا التفسير يشير إلى محاولة المجتمع التوفيق بين الحداثة الرقمية والنموذج القيمي التقليدي في تمثيل المرأة، وهو ما يُظهر استمرار التصورات في التذبذب بين التحديث التقني والحفاظ على المرجعية الثقافية.

الجدول رقم (33): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن الإثارة والتحدي دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية.

	التكرارات	النسب
نعم	56	72,7
لا	21	27,3
المجموع	77	100,0



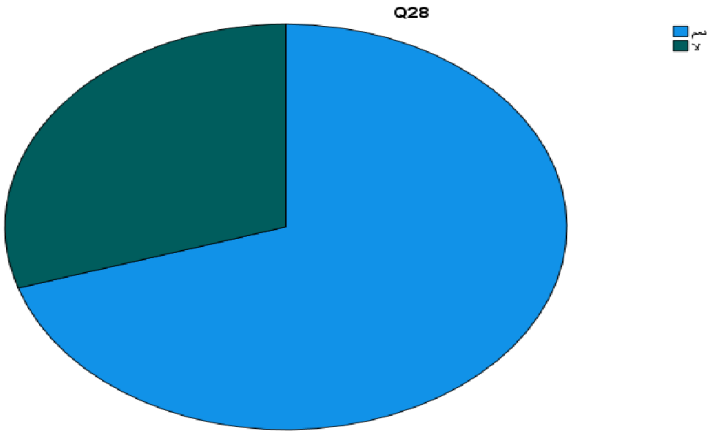
الشكل رقم (33): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب أن الإثارة والتحدي دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية.

من خلال الجدول أعلاه أن 72.7%من يعتقدون أن الإثارة والتحدي يشكلان دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية، مقابل 27.3%لا يوافقون على هذا الطرح. تعكس هذه النسبة إدراكا متزايدا بأن الجريمة الرقمية لم تعد مرتبطة فقط بالحاجة أو الانتقام، بل أصبحت ساحة لتحقيق المتعة الذهنية، وإشباع الرغبة في التحدي والإثبات الشخصي، خصوصا في بيئة غير مرئية ومنخفضة المخاطر.

فإن هذا التمثل يتكوّن نتيجة تفاعل الأفراد مع بيئة تكنولوجية مستحدثة، تعيد صياغة الدوافع من مجرد انفعالات تقليدية إلى محفزات معرفية ونفسية، تنشط بفعل تراكم التجربة الرقمية والانبهار بإمكانات التلاعب التقني ووفق نظرية النواة المركزية، يعد هذا الدافع عنصرا محيطيا يعكس تحولا تدريجيا في فهم المجتمع للجريمة الإلكترونية، دون أن يُغيّر من النواة الصلبة التي لا تزال تميل إلى تفسير الانحراف من زاوية قيمية – أخلاقية تقليدية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة، هذا يشير إلى أن المجتمع بدأ يتقبل، ولو جزئيا، فكرة أن الانحراف الرقمي ليس بالضرورة ناتجا عن ظروف قهرية، بل قد يكون تعبيرا عن ذكاء أو رغبة في التجاوز والاستكشاف.

الجدول رقم (34): يبين توزيع أفراد العينة حسب أن يسهم ضعف الرقابة الأسرية في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	54	70,1
لا	23	29,9
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (34): يوضح توزيع أفراد العينة حسب أن يسهم ضعف الرقابة الأسرية في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **70.1 %**من يرون أن ضعف الرقابة الأسرية يسهم في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية، في حين يرى **29.9 %**.

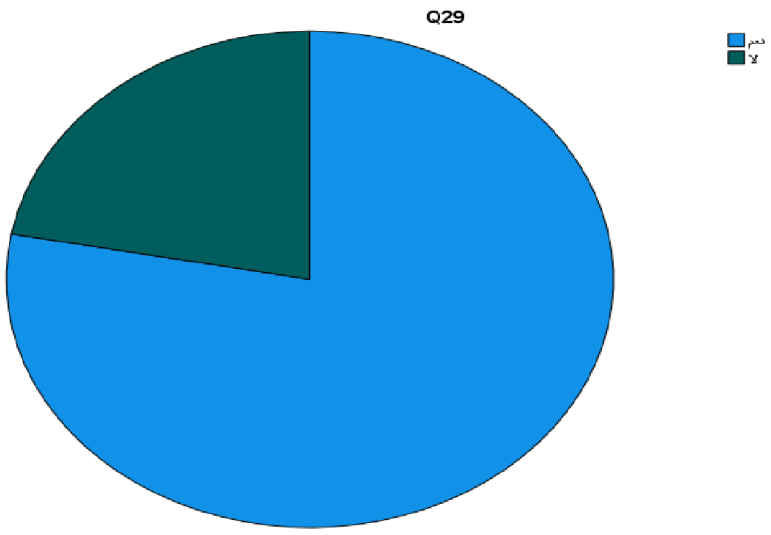
هذه النتيجة استمرارية التمثل التقليدي الذي يربط الانحراف، خاصة لدى المرأة، بخلل في البنية الأسرية، بما في ذلك ضعف الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وغياب التوجيه التربوي المتماسك.

من

إن هذا التصور يتولد عن تفاعل اجتماعي مع ظاهرة مستجدة الجريمة الرقمية يتم تأويلها ضمن أنماط مألوفة، كفشل الأسرة في مواكبة التحولات الرقمية، ما يجعل المرأة عرضة لتجارب غير مضبوطة أخلاقيًا. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن "ضعف الرقابة الأسرية" يعد عنصرا محيطيا تفسيريا، يعزز النواة الثابتة التي ترى أن انحراف المرأة لا ينبع من ذاتها بقدر ما هو نتيجة ثغرات في التنشئة الاجتماعية، بما يكرّس تمثلا أخلاقيا محافظا يلقي باللوم على البنية الاجتماعية بدل المسؤولية الفردية. هذا يعكس استمرار التصورات المجتمعية في حصر أسباب الانحراف الرقمي ضمن عوامل اجتماعية وقيمية تقليدية، دون الالتفات الكافي إلى تعقيدات الفضاء الرقمي ذاته.

الجدول رقم (35): يبين توزيع أفراد العينة حسب انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها سببًا مباشرًا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية.

	التكرارات	النسب
نعم	60	77,9
لا	17	22,1
المجموع	77	100,0



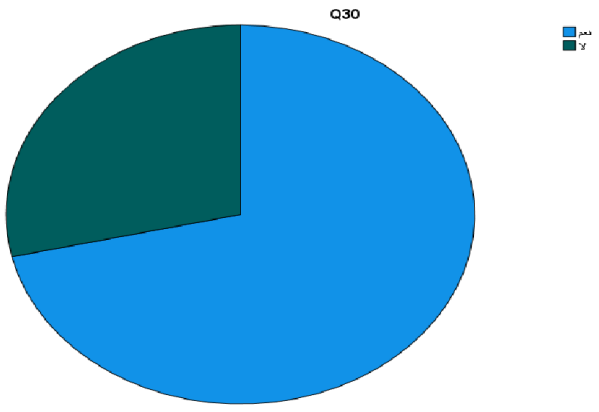
الجدول رقم (35): يوضح توزيع أفراد مجتمع حسب انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها سببا مباشرا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن 77.9 %من يعتقدون أن انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها يعد سببا مباشرا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية، في مقابل 22.1 %لا يتبنون هذا الرأي، تشير هذه النسبة العالية إلى وجود تصور اجتماعي يحمل "الآخر الثقافي" مسؤولية التأثير السلبي على سلوك المرأة الرقمي، ويضع الثقافة الغربية كعنصر مهدد للقيم المحلية.

هذا التصور يتشكل من خلال التفاعل الجماعي مع متغير ثقافي خارجي جديد ينظر إليه على أنه مزاحم أو مفسد لمنظومة القيم الأصلية، مما ينتج تمثلات دفاعية تربط الانحراف الثقافي بالإجرام الرقمي. أما وفق نظرية النواة المركزية، فإن "التأثر بالغرب" يمثل عنصرا محيطا تقويليا يعيد إنتاج النواة المركزية التي ترى في المرأة كائنًا ضعيف الحصانة أمام المؤثرات الخارجية، ما يجعل هذا التمثّل امتدادًا لخطاب محافظ يربط الانحراف بانزياح ثقافي، لا بخيارات فردية أو دوافع اجتماعية أعمق. ويكشف هذا الطرح عن رغبة جماعية في ضبط حدود الانتماء والهُوية في الفضاء الرقمي المفتوح.

الجدول رقم (36): يبين توزيع أفراد حسب أن تسهم قلة وضعف الوازع الديني في ارتكاب الجرائم الرقمية.

	التكرارات	النسب
نعم	55	71,4
لا	22	28,6
المجموع	77	100,0



الشكل رقم (36): يوضح توزيع أفراد حسب أن تسهم قلة وضعف الوازع الديني في ارتكاب الجرائم الرقمية.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن نسبة **71.4 %** من يعتقدون أن قلة أو ضعف الوازع الديني تسهم في ارتكاب الجرائم الرقمية، في مقابل **28.6 %** لا يتفقون مع هذا الطرح.

حيث ينظر إلى الجرائم الإلكترونية، خصوصا حين ترتكبها المرأة، كنتيجة لانفلات قيمي ناتج عن غياب الضوابط الدينية، أكثر من كونه نتيجة لظروف اقتصادية أو اجتماعية أو معرفية.

إن هذا التمثل يعكس استجابة جماعية مألوفة تجاه ظاهرة جديدة، يعاد تأويلها ضمن مرجعيات تقليدية، إذ يشكل ضعف الدين نقطة تفسير مركزية في المجتمعات التي تمنح للدين وظيفة تنظيمية قوية. أما في إطار نظرية النواة المركزية، فإن "الوازع الديني" يعد عنصرا من عناصر النواة المركزية في تمثلات المجتمع العربي حول الأخلاق والانحراف، حيث يُربط السلوك الإجرامي مباشرة بانفصال الفرد عن الإطار الديني، وخاصة لدى النساء، هذا التمثل لا يفسر فقط الجريمة الرقمية، بل يعيد إنتاج تصورات معيارية محافظة حول المرأة والمجال الرقمي، تُرجع الانحراف إلى خلل في الضبط الأخلاقي الذاتي قبل كل شيء.

النتائج العامة للدراسة

بعد عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمحاور والأسئلة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة:

كشفت الدراسة عن مجموعة من التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية:

- الغالبية العظمى من الطلبة لديهم تصور واضح حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية، بنسبة 84.4%
- الغالبية العظمى من الطلبة يرون أن المرأة التي جريمة رقمية تعتبر ضحية أكثر منها مجرمة بنسبة **77.9%**،
- نسبة **75.3 %**من الطلبة يقرون بأن حرية المرأة في اللجوء إلى الفضاء الرقمي غالبا ما تقيد بطرق مخالفة أو غير رسمية،
- نسبة 85.7 % من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن هناك توجها مجتمعيا نحو التخفيف من مسؤولية المرأة عند ارتكابها للجرائم الرقمية،

- نسبة **54.5 %** من أفراد العينة يرون أن هناك اختلافًا بين الجريمة الرقمية التي ترتكبها المرأة والجريمة التقليدية، في حين يرى **45.5 %**عدم وجود ، وهو ما يعكس انقساما في التصور الاجتماعي تجاه طبيعة الجريمة عندما تكون فاعلتها أنثى وفي سياق رقمي.
- نسبة **55.8 %**من أفراد مجتمع العينة يرون أن المجتمع يبالغ أحيانًا في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية، مقابل **44.2 %**لا يوافقون هذا الرأي، مما يكشف عن وجود تصور اجتماعي مزدوج تجاه المرأة كفاعلة رقمية.
- نسبة **61 %**من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن المجتمع يبالغ أحيانا في تعامله مع جرائم المرأة الرقمية، مقابل **39%** لا يتفقون مع هذا الرأي.
- نسبة **61 %**من أفراد عينة الدراسة يرون أن الجريمة الرقمية تُفقد المرأة سمعتها داخل المجتمع
- نسبة **58.4 %**من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن الجرائم الرقمية تُسهم في تشويه الصورة النمطية للمرأة في المجتمع، مقابل 41.6% يرون عكس ذلك
- نسبة 70.1% من أفراد عينة الدراسة يرون أن الجرائم الرقمية تُشوّه الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

كما كشفت الدراسة عن مجموعة من التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول أنماط جرائم المرأة الرقمية:

- نسبة **59.7 %** من أفراد العينة يعتقدون أن جرائم الابتزاز الإلكتروني تعد من أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها النساء، مقابل **40.3 %** لا يوافقون على هذا التصور تعكس هذه النتيجة تصورا اجتماعيا يتقاطع فيه الفعل الإجرامي الرقمي مع تمثلات نمطية حول أنوثة المرأة وموقعها من السلطة الرقمية.
- نسبة **59.7%** من أفراد عينة الدراسة يرون أن المرأة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية، مقابل 40.3% لا يوافقون على هذا التصور.
- نسبة **57.1 %** من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن بعض النساء يُقدمن على اختراق الحسابات أو سرقة البيانات عبر الإنترنت، في مقابل **42.9%** لا يشاطرون هذا الرأي.

- نسبة **54.5 %** من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت تنتشر بين النساء في بعض الحالات، بينما يرى **45.5 %**غير ذلك هذه النتيجة تعكس تحولا تدريجيا في التصور الاجتماعي لدور المرأة في الفضاء الرقمي.
- نسبة **55.8 %من** يعتقدون أن السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة قد يكون دافعا لارتكاب النساء للجرائم الرقمية، مقابل **44.2%** لا يتفقون مع هذا الرأي.
- نسبة **% 53.2** يرون **أن** السعي لتشويه السمعة أو تحقيق مكاسب معينة يُمكن أن يكون دافعا لارتكاب الجرائم الرقمية من قبل النساء، في حين يرى **46.8%** عكس ذلك.
- وجود تصور لدى شريحة من المجتمع بنسبة 64,9 % بأن بعض النساء يقمن بانتحال هويات عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة.
- نسبة **72.7 % من** يعتقدون أن تعرض المرأة للظلم قد يدفعها إلى ارتكاب جرائم رقمية كرد فعل،
- نسبة **70.1 %** من يعتقدون أن بعض النساء يرتكبن جرائم رقمية في سياق العلاقات العاطفية.
- نسبة **68.8 %** من يرون أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر عرضة للجريمة الرقمية،

كما كشفت الدراسة عن مجموعة من التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول دوافع جرائم المرأة الرقمية:

- نسبة **63.6 %**يعتقدون أن البطالة قد تشكل دافعا للمرأة لارتكاب جرائم رقمية في بعض الحالات.
- نسبة **62.3 %**يعتقدون أن الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي قد يدفع بعض النساء إلى ارتكاب الجرائم الرقمية
- نسبة **66.2 %** من يرون أن الثقافة السلبية تساهم في تسهيل ارتكاب المرأة للجرائم الرقمية،
- نسبة **59.7% يرون أن** الرغبة في إثبات الذات قد تكون دافعا للمرأة لارتكاب الجرائم الرقمية، في حين **40.3** لا يوافق على ذلك.
- نسبة **74.0% من** يعتقدون أن تأثر المرأة بالمؤثرين والمقارنة بهم على منصات التواصل الاجتماعي قد يحفز شعورها برغبة في إثبات الذات.

- نسبة **72.7 %** يرون أن سهولة الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي تشجع المرأة على ارتكاب الجرائم الرقمية.
- نسبة **72.7 %**يعتقدون أن الإثارة والتحدي يشكلان دافعا أساسيا لارتكاب الجريمة الإلكترونية.
- نسبة **70.1 %**يرون أن ضعف الرقابة الأسرية يسهم في توجه المرأة نحو ارتكاب الجريمة الرقمية.
- نسبة **77.9 %** يعتقدون أن انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول إليها يعد سببا مباشرا في ارتكاب بعض النساء للجرائم الإلكترونية.
- نسبة **71.4%** من يعتقدون أن قلة أو ضعف الوازع الديني تسهم في ارتكاب الجرائم الرقمية.

نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة:

أ-نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك تصورات سلبية لدى الطلبة الجامعيين نحو مفهوم جرائم المرأة الرقمنة

بعد عرض نتائج العامة للدراسة الخاصة بالمحور الأول تبين أن معظم تصورات الطلبة نحو مفهوم جرائم المرأة الرقمية هو تصور إيجابي، أين أن الفرضية الأولى **غير محققة** وبالتالي فإن هناك تصورات واضحة نحو مفهوم جرائم المرأة الرقمية:

- الغالبية تعتقد أن الجريمة الرقمية تلحق الضرر بسمعة المرأة.
- المجتمع يميل إلى التعامل مع المرأة على نحو ثنائي: ضحية ومذنبة في الوقت ذاته.
- قيود الحرية الرقمية ونظرة المجتمع تُشكل بيئة سلبية تجاه المرأة كفاعلة رقمية.

الفرضية الثانية: تختلف التصورات الإجتماعية للطلبة الجامعيين بإختلاف نمط جرائم المرأة الرقمية

بعد عرض نتائج العامة للدراسة الخاصة بالمحور الثاني **أن:**

- هناك تنوع واضح في التصورات بين من يحمل المرأة مسؤولية كاملة عن جرائم رقمية مثل الابتزاز والاحتيال، ومن يبرر ذلك بسياقات عاطفية أو اجتماعية.
- الاختلاف في نوع الجريمة هو العامل الذي يغير نظرة الطلبة تجاهها، مما يدعم الفرضية بأن تصور الطلبة ليس موحدا بل مرن ومتغير تبعا لنوع الفعل الرقمي.

الفرضية الثالثة: تختلف التصورات الإجتماعية للطلبة الجامعيين بإختلاف نوع الدافع (الدافع الإجتماعي، الإقتصادي، ..إلخ) الفرضية محققة.

- تتنوع التفسيرات تبعا لنوع الدافع، ويستجيب الطلبة لها بمستويات قبول مختلفة.
- هناك إجماع نسبي حول الدوافع الاجتماعية والثقافية كأكثر المحفزات شيوعًا، يليها الدوافع النفسية، ثم الاقتصادية، وأخيرا الدينية.

ب-نتائج الدراسة ضوء الدراسات السابقة

- تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن هناك تصورات اجتماعية سلبية لدى الطلبة الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية، وهو ما يتماشى مع نتائج الدراسة المحلية التي أجرتها لغمين نديرة ومريم جوايبية (2021) حول "تصورات الطلبة الجامعيين للمرأة السجينة"، والتي أوضحت أن هناك نظرة نمطية وسلبية نحو المرأة المنخرطة في الجرائم، خاصة الأخلاقية منها.
- أوضحت الدراسة الحالية أن الخلفية الاجتماعية والثقافية للطلبة تلعب دورًا محوريًا في تشكيل تصوراتهم حول المرأة الرقمية المجرمة. هذا يتسق مع نتائج دراسة جيهان سعد المعبي (2020) حول التحرش الإلكتروني لدى المراهقات، التي كشفت أن البيئة المحافظة تنتج تصورات أكثر صرامة ورفضًا للضحايا أو المنخرطات في الفضاء الرقمي.
- وجدت الدراسة أن هناك اختلافًا في تصورات الطلبة حسب نوع الجريمة والدوافع الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعزز ما توصلت إليه دراسة سماح لطفي ومحمد عبد اللطيف (2022) حول أنماط الجرائم الإلكترونية التي تستهدف المرأة، حيث تختلف الاستجابات الاجتماعية والنفسية تبعًا لنوع الجريمة.
- أشارت الدراسة إلى وجود فروقات بين تصورات الذكور والإناث، حيث أبدت الطالبات تعاطفا أكبر، وهو ما ينعكس أيضًا في دراسة جين إيم وآخرين (2023) التي وجدت أن النساء يدركن ضرر الجرائم الرقمية بشكل أكبر ويفضلن تدخلات أكثر صرامة.
- كشفت الدراسة الحالية أن التصورات السلبية تؤدي إلى ردود فعل سلبية تجاه النساء المرتكبات لجرائم رقمية، مما يعيق عمليات الإبلاغ والدعم .ويتماشى هذا مع نتائج دراسة مكلين وراكلي (2017) التي أوضحت أن الاستجابات القانونية الحالية غير كافية لمواجهة أشكال العنف الرقمي ضد المرأة.
- خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التوعية الرقمية وتغيير التصورات النمطية، وهو توجه دعمته كل الدراسات السابقة تقريبًا، خاصة التي ركزت على التحرش الرقمي أو الاستجابة المجتمعية للمرأة المجرمة في الفضاء السيبراني.
- دعمت نتائج الدراسة مفهوم موسكوفيسي حول أن التصورات الاجتماعية تعمل كنظام معرفي وثقافي، يوجه السلوك ويدعم الحكم الاجتماعي على الظواهر الجديدة، مما يبرر تأثر الطلبة بخلفياتهم الدينية والثقافية والقيمية في رؤيتهم للمرأة المرتكبة لجرائم رقمية.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت التصورات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية، يمكن القول إن هذا الموضوع يمثل نقطة تقاطع بين عدة حقول معرفية، تشمل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والدراسات الجندرية والأمن السيبراني، مما يعكس تعقيد الظاهرة وتعدد أبعادها.

لقد سعت هذه الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي يدرك بها الطلبة الجامعيون ظاهرة الجرائم الرقمية للمرأة، وتحليل العوامل المؤثرة في تشكيل هذه التصورات، والكشف عن التباينات الموجودة بينها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، منها ما يرتبط بالخلفية الثقافية والاجتماعية للطلبة، ومنها ما يتصل بطبيعة التكوين الأكاديمي والتخصص الدراسي، ومنها ما يتعلق بمستوى الوعي بالتكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها.

كما كشفت الدراسة عن وجود تباينات في تصورات الطلبة لمفهوم جرائم المرأة الرقمية، حيث تراوحت هذه التصورات بين النظرة التقليدية التي تربط بين السلوك الإجرامي للمرأة والانحراف الأخلاقي، والنظرة الأكثر تعقيدا التي تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في هذا السلوك، وقد انعكست هذه التباينات أيضا على تصورات الطلبة لأنماط الجرائم الرقمية النسائية ودوافعها، حيث اختلفت تقييماتهم لخطورة هذه الجرائم وأسبابها باختلاف خلفياتهم الاجتماعية والثقافية.

ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أيضا، أن التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية لا تنفصل عن التصورات العامة لأدوار المرأة في الالعينة، وأن هناك علاقة وثيقة بين الصور النمطية الجندرية والتصورات المتعلقة بالسلوك الإجرامي للمرأة في الفضاء الرقمي، وقد أظهرت النتائج أن الطلبة الذين يتبنون مواقف أكثر تحررا تجاه أدوار المرأة يميلون إلى تبني تصورات أكثر تعقيدا وعمقا للجرائم الرقمية النسائية، في حين يميل الطلبة ذوو المواقف التقليدية إلى تبني تصورات أكثر تبسيطا وتنميطا.

كما أبرزت الدراسة أهمية الوعي بالتكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها في تشكيل تصورات أكثر دقة وموضوعية للجرائم الرقمية النسائية، حيث أظهرت النتائج أن الطلبة الذين يتمتعون بمستوى

أعلى من المعرفة التكنولوجية يميلون إلى فهم أعمق لطبيعة هذه الجرائم وخصائصها وتعقيداتها، مقارنة بالطلبة الأقل معرفة بالتكنولوجيا.

وأخيرا، تفتح هذه الدراسة آفاقا جديدة للبحث في مجال التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية، وتدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية، وبين مختلف المجتمعات، بما يسهم في بناء قاعدة معرفية أكثر شمولا حول هذا الموضوع، ويساعد في تطوير سياسات وبرامج فعالة للوقاية من الجرائم الرقمية ومكافحتها، وتعزيز الأمن السيبراني في الالعينة.

إن فهم التصورات الاجتماعية للجرائم الرقمية النسائية يمثل خطوة مهمة نحو بناء العينة رقمي أكثر أمناً وعدالة، يستثمر إمكانات التكنولوجيا الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة، ويحمي أفراده من مخاطر الجرائم الإلكترونية، ويعزز قيم المواطنة الرقمية المسؤولة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أبو عيشة، المرأة والجريمة الدينية، دار الثقافة، الأردن، 2015.
2. أغمين، فاطمة الزهراء، وجوايبية، ياسين. التمثلات الاجتماعية والتحولات القيمية في ظل الإعلام الرقمي. منشورات جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، 2021.
3. بكار يمينة، شرماط دليلة عايدة ، التصورات الاجتماعية واستراتيجيات المواجهة لدى المعاقين حركيا، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، (2024/2023)، .
4. بورنان، عبد الحميد .*الخطاب الإعلامي* وبنية التمثل الاجتماعي،. دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر .2007، .
5. بولقروش، فاطمة .سوسيولوجيا الصورة: *مقاربة في تمثل الجسد والهوية* .الجزائر: دار القصبة، 2009.
6. جردير، فيروز.. التصورات الاجتماعية: تعريفات ومفاهيم. (2011/2010.
7. -جلول، *عبد* الكريم، وبكوش، *عبد القادر* .التمثلات الاجتماعية والهوية الثقافية: *دار* هومة، الجزائر، .2014.
8. خالد حامد: البحث الإجتماعي في البحوث الإجتماعية والإنسانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
9. ذياب، موسى البداينة. "الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب". ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي حول "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية"، عمان، الأردن، 2–4 سبتمبر 2014.
10. سوكري، سامية. المرأة والتمثلات الاجتماعية في الفضاء الرقمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2018.
11. سوكري، سامية، المرأة والتمثلات الاجتماعية في وسائط الإعلام الرقمي: دار الهدى، ط1، الجزائر 2017.
12. طالب، عبد الكريم .سوسيولوجيا *الإعلام الجديد: التأثيرات والتجليات* .الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2015.

13. طالبي الملل، سرور. العقل العربي والتحول القيمي في زمن العولمة. دار المعرفة، 2017.
14. عمار، نجلاء .المرأة في الخطاب الاجتماعي العربي، مركز النشر الجامعي، .تونس، 2005.
15. غريب محمد: السيد محمد، تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، 1995.
16. قريشي، ناصر، وبوعيشة، سهام .*التمثلات الاجتماعية في مجتمع متحول*: دار المعرفة، .الجزائر ، .2010.،
17. قزمير أمينة، ظاهرة إجرام المرأة من المنظور الإجتماعي،قسم علم الاجتماع،، جامعة الجزائر 2، الجزائر ، 2018.
18. مقدادي، تهاني ناصر .*الجريمة النسائية: الأنواع والأسباب والوقاية* .عمان: دار وائل للنشر، 2018.
19. يوسف إبراهيم الريدي، الشرق الأوسط في السياسة العالمية، القاهرة: دار الشروق، 1995.

المذكرات:

1. شكمبو، ليلى، التصورات الاجتماعية للكارثة الطبيعية عن الطلبة الجامعيين الجزائريين، دراسة ميدانية بجامعة عنابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص: علم النفس الصحي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.
2. موساوي، حمزة، وجمادي، فتحي" .الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على المرأة في المجتمع الجزائري ".مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، الجزائر، 2021/2020.

المجلات:

1. ابتسام غانم، التمثلات الاجتماعية للطلبة الجامعيين فيما يتعلق بإنجاز دراسات بينية في مذكرات تخرجهم،2022،. المجلد 16، العدد.
2. إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، 2004.
3. أحمد ومومن، الصورات الإجتماعية، مدخل نظري، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، الجزائر، 2014.

4. بن شوفي، بشير، التصورات الاجتماعية، مقاربة نظرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 03، مجلد 7.
5. بن علية بن جدو، التحديات الالكترونية في مواجهة الأمن السيبراني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد: 02، 2022.
6. بومدين، نور الدين، الهوية والهامش: قراءات في سوسيولوجيا التمثلات الاجتماعية،منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.
7. دراسة المعبي، جهان سعد عبده، التحرش الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي واثرهم النفسية والاجتماعية لدى عينة من المرهقات، المملكة العربية السعودية، مقال علمي محكم نشر في مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، العدد 27، المجلد 8، في يونيو 2020.
8. سماح محمد لطفي، محمد عبد اللطيف مخاطر الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة وطرق مواجهتها، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد 4، العدد 4، مصر، في ديسمبر2022.
9. عادل بوطاجين، سليمان بومدين،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الوادي، العدد 06، أفريل 2014، الجزائر.
10. عشيشي نوري، تصورات المعلمين للموهبة والطفل الموهوب في البيئة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021، الجزائر.
11. عفاف، وأولاد سالم، نسمة، "الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على المرأة في المجتمع الجزائري." مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 5، 2023.
12. عيلان، زكاري ، مقاربة للتنظيم للتصورات الاجتماعية حسب نظرية النواة المركزية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة، العدد التاسع (الجزء الأول)، (د.س.
13. نعموني سمير، بداوي سميرة، تطبيقات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 09، الجزء 02، 2017.

المواقع الإلكترونية

1. - معجم عربي." معجم المعاني الجامع، Almaany.com، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8/?. 2025/03/13 h21.30
2. طالب جامعي." ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مؤسسة ويكيميديا، ar.wikipedia.org/wiki/

المراجع الأجنبية:

1. Pfeuti, Sandra, Représentation sociales quelques aspects théoriques et méthoriques et méthodologique, Neuchatel, université de Neuchatel science de l'éducation, 1996.
2. Jodelet, Denise, les processus pschociaux de l'exclusion, La découverte, Paris, 1996.
3. Abric, Jean Claude, Méthode d'étude des représentations sociales, Paris, Erés, 1994.
4. Im, Jane, et al. "Women's Perceptions of Harm and Justice After Experiencing Online Harassment." Proceedings of the ACM on Human-Computer Interaction, vol. 6, Nov. United States, 2023,
5. McGlynn, Clare, and Erika Rackley. "Beyond 'Revenge Porn': The Continuum of Image-Based Sexual Abuse." *Feminist Legal Studies*, vol. 25, no. 1, 2017.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع.
ماستر: تخصص انحراف وجريمة

الاستمارة

أخي الطالب تحية طيبة وبعد:

في إطار استكمال التحضير لنيل شهادة الماستر في علم إجتماع تخصص "**انحراف وجريمة**" نعرض عليكم هذا الاستبيان والمخصص لاستطلاع " **التصورات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين نحو جرائم المرأة الرقمية**" بقسم علم الاجتماع بجامعة تبسة.

وإذ ندعوكم للتعاون معنا بالإجابة على عباراته، فإننا نعلمكم أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، طالما أنها بموضوعية عن اتجاهكم نحو موضوع العبارة، كما نعلمكم أن إجاباتكم ستبقى سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

في الأخير نشكركم على مساهمتكم الفعالة التي لها دور كبير في مساعدتنا على حل إشكالية هذه الدراسة.

ملاحظة: لا داعي لكتابة الاسم واللقب على الاستبيان.

من إعداد الطلبة:

- أونيسي خلود.
- قنز هادية

إشراف:

د. مطلاوي ربيع

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1-الجنس:

☐ أنثى ☐ ذكر

2-السن: .....

3-المستوى الدراسي:

☐ سنة أولى ماستر ☐ نة ثانية ماستر

4-التخصص الدراسي:

قسم علم اجتماع – انحراف وجريمة – ☐

قسم علم اجتماع – تنظيم وعمل – ☐

قسم علم اجتماع – علوم التربية – ☐

قسم علم اجتماع – الانثروبولوجي – ☐

المحور الأول: التصورات حول مفهوم جرائم المرأة الرقمية

1. هل سبق لك أن سمعت عن جرائم المرأة الرقمية ؟ **نعم** ☐ **لا** ☐
2. هل تعتقد ان المرأة المجرمة رقميا ضحية أكثر منها مجرمة ؟ **نعم** ☐ **لا** ☐
3. هل تقييد حرية المرأة تدفعها للجوء للفضاء الرقمي بطرق مخالفة؟ **نعم** ☐ **لا** ☐
4. هل ترى أن المجتمع يميل كليا إلى التخفيف من مسؤولية المرأة عن ارتكابها للجرائم الرقم ☐ **نعم** ☐
5. هل تعتقد أن جريمة المرأة الرقمية تختلف عن الجريمة العادية (التقليدية)؟ ☐ **نعم** **لا** ☐
6. هل تعتقد أن المجتمع يبالغ في التعامل مع جرائم المرأة الرقمية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

7. هل المجتمع يربط بين أخلاق المرأة وارتكابها للجريمة الرقمية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

8. هل تعتقد أن الجريمة الرقمية تجعل المرأة تفقد سمعتها؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

9. هل ترى ان جرائم المرأة الرقمية تشوه صورتها النمطية في المجتمع؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

المحور الثاني: التصورات حول أنماط جرائم المرأة الرقمية

10. هل تعتقد أن أكثر الجرائم الرقمية التي ترتكبها المرأة تتعلق بالابتزاز الإلكتروني؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

11. هل ترى أن المرأة تسخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض غير قانونية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

12. هل تظن أن النساء يقمن باختراق حسابات أو سرقة بيانات عبر الإنترنت؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

13. هل تعتقد أن جرائم النصب والاحتيال المالي عبر الإنترنت تنتشر بين النساء؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

14. هل ترى أن الهدف من تشويه السمعة وتحقيق مكاسب معينة تؤدي الى ارتكاب الجرائم الرقمية؟ **نعم** ☐

لا ☐

15. هل تعتبر الشائعات والتشهير من أنماط الجرائم الرقمية التي تنتشر بين النساء؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

16. هل ترى أن بعض النساء يقمن بانتحال هوية عبر الإنترنت لأغراض مشبوهة؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

17. هل ترى أن تعرض المرأة للظلم يجعلها ترتكب جرائم رقمية كرد فعل؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

18. هل توافق على أن النساء يرتكبن جرائم رقمية مرتبطة بالعلاقات العاطفية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

19. هل ترى أن التلاعب بالمشاعر يجعل المرأة أكثر تعرضا للجريمة الرقمية؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

المحور الثالث: التصورات حول دوافع جرائم المرأة الرقمية

20. هل تعتقد أن البطالة دافع لارتكاب المرأة لجرائم رقمية؟ ☐ **نعم** ☐

لا

21. هل تظن أن الشعور بالظلم أو التهميش الاجتماعي يدفع المرأة للجريمة الر☐؟ ☐ **نعم**

لا

22. هل تساهم الثقافة السلبية في تسهيل ارتكاب المرأة لجرائم رقمية؟ ☐ **نعم** ☐

لا

23. هل برأيك الرغبة في إثبات الذات دافع لارتكاب المرأة لجرائم الرقمية؟ ☐ **نعم** ☐

لا

24. هل ترى أن التأثير والمقارنة بالمؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي يحفز شعور إثبات الذات ومنه ارتكاب الجرائم الالكترونية

نعم ☐ **لا** ☐

25. هل تعتقد أن سهولة الولوج الى مواقع التواصل يشجع المرأة على ارتكاب الج☐ الرقمية؟ ☐ **نعم**

لا

26. هل تتفق أن الإثارة والتحدي دافع أساسي لارتكاب الجريمة الالكترونية؟ ☐ **نعم** ☐

لا

27. هل ترى أن ضعف الرقابة الأسرية يمكن أن يسهم في اتجاه المرأة نحو الجريمة الإلكترونية؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

28. هل برأيك ان انفتاح المرأة على الثقافة الغربية وسهولة الوصول لذلك سبب مباشر لارتكاب المرأة جرائم الكترونية؟

☐ ☐ **نعم** ☐ **لا**

29. هل تعتقد أن الجهل بالأحكام الشرعية بتورط المرأة متعلقة بالخلافات الرقمية ☐ وعي؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

30. هل قلة وضعف الوازع الديني تساهم في ارتكاب الجرائم الرقمية؟ ☐ ☐ **نعم** ☐ **لا**



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالإلتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): فتي هادية

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 406340639

الصادرة بتاريخ: 2023.7.7 عن دائرة/بلدية: تبسة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع اتصال وعلاقات عامة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: التصورات الاجتماعية لدى الطالبات الجامعيات نحو برامج مرآة الرقمية

إشراف الأستاذ(ة): معلاوي ربيع

أصرح بشرفي أني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في 25 ماي 2025

إمضاء المعني بالأمر

رئيس المجلس الشعبي البلدي
إمضاء وختم
عون مكتب

037 50 40 90 | www.univ-tebessa.dz/fash | FSHSS.UnivTebessa@gmail.com



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): أويسي منور

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 407023096

الصادرة بتاريخ: 2023.9.18 عن دائرة/بلدية: بتبسة - مرسط

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع انحراف وريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: التصورات الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين نحو جرائم اعراق القضاء

إشراف الأستاذ(ة): مطاوي ريم

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالنقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في 25 ماي 2025

إمضاء المعني بالأمر

25 ماي 2025

037 50 40 90 www.univ-tebessa.dz/fssh FSHSS.UnivTebessa@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التصورات الاجتماعية لدى طلبة الجامعات نحو جرائم المرأة الرقمية، خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي خلقت بيئة افتراضية جديدة مليئة بالتحديات والفرص. استند البحث إلى عينة من طلاب الماجستير من جامعة تبسة، وتم جمع البيانات باستخدام استبيانات منظمة حول مفاهيم وأنماط ودوافع الجرائم الرقمية التي ترتكبها النساء.

أظهرت النتائج أن غالبية الطلبة يدركون مفهوم جرائم المرأة الرقمية، ويعتقدون أن النساء المجرمات رقميا غالبا ما يكنّ ضحايا أكثر من كونهن مجرمات، بينما يرون أن هناك توجهًا مجتمعيًا نحو التخفيف من مسؤولية المرأة عند ارتكابها لهذه الجرائم. كما أشارت النتائج إلى وجود اختلافات بين الجرائم الرقمية التقليدية والنسائية، مع تباين في التصورات بين الجنسين.

تكشف هذه الدراسة عن أبعاد معرفية وسلوكية مهمة تسهم في فهم الظاهرة الرقمية النسائية، وتدعو إلى تعزيز الوعي الرقمي ومراجعة التصورات الاجتماعية التقليدية.

Abstract:

This study aims to explore the social perceptions of university students toward women's digital crimes, particularly amid the rapid technological changes that have created a new virtual environment full of challenges and opportunities. The research focused on a sample of Master's students from the University of Tebessa, utilizing structured questionnaires addressing the concepts, types, and motives of digital crimes committed by women.

The results revealed that the majority of students were aware of the concept of women's digital crimes and believed that female digital offenders were often more victims than criminals. Moreover, there was a noted societal tendency to mitigate women's responsibility for these crimes. The findings also highlighted differences between traditional and digital crimes committed by women, with variations in perceptions across genders.

This study provides valuable insights into the cognitive and behavioral dimensions of women's digital criminality and calls for enhanced digital literacy and a reevaluation of traditional social perceptions

Keywords: Digital Crimes, Women, Social Perceptions, Digital Technology, Digital Space.